رقم ٤
تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٦

الجامعة اللبنانية
المكتبة
معهد العلوم الاجتماعية

مجلّة
العلوم الاجتماعيّة

العلوم الاجتماعية

مجلة دورية متخصصة تصدر عن
مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية

المشرف العام: محمد شيّا
عميد معهد العلوم الإجتماعية

رئيس التحرير: نبيل سليمان
رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعية

هيئة التحرير: ميشال عواد
أحمد بيضون
سامي داغر
حسن قبيسي
فريدريك معتوق
علي سالم
علي بزي
كميل الحاج

ملاحظة: إن الآراء الواردة في المقالات لا تعبّر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

العنوان: بيروت ـ ساقية الجنزير ـ شارع عبد الله المشنوق ـ بناية الغندور ـ ص.ب.: ٦٠٥٩/١٤ ـ تلفون: ٨٠٩٧٠٦ ـ ٨٠٩٧٠٠

جميع الحقوق محفوظة

قواعد النشر في المجلة

ترحّب مجلة «العلوم الاجتماعية» بإسهامات الباحثين والكتّاب في ميادين العلوم الاجتماعية كافة. وتحيطهم علماً أن شروط النشر في المجلة هي:

١ ـ أن يكون الموضوع داخل حقل العلوم الاجتماعية أو متمفصل عليها.

٢ ـ أن لا يزيد حجم المادة عن ٢٠ صفحة من المجلة كحد أقصى، أي بين ٦ آلاف وسبعة آلاف كلمة.

٣ ـ أن يكون مطبوعاً على الحاسوب أو الآلة الكاتبة، أو بخط مقروء بشكل جيد جداً.

٤ ـ معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي ودرجة التوثيق والإشارة إلى المصادر كما هو متبع أكاديمياً.

٥ ـ يشترط أن لا تكون المادة المرسلة للنشر قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلة أخرى.

٦ ـ أن تحوز المادة المرسلة موافقة هيئة التحرير عليها.

٧ ـ يجوز لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات على المادة المرسلة.

٨ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة هيئة التحرير.

٩ ـ تنشر المواد دون ألقاب أصحابها ودرجاتهم العلمية إذا كانوا من أساتذة الجامعة اللبنانية.

فهرس المحتويات

الافتتاحية	**رئيس التحرير**	٧
أوراق المؤتمر الأول . تجارب ومشكلات البحث الاجتماعي		٩
تجربة بعض أساتذة معهد العلوم الاجتماعية في المناهج التربوية		١١
تجربة معهد العلوم الاجتماعية في المناهج التربوية (١)	**زهير حطب**	١٣
تجربة معهد العلوم الإجتماعية في المناهج التربوية (٢)	**ملحم شاوول**	١٩
تجربة البحث داخل معهد العلوم الاجتماعية		٢٣
البحث العلمي من منظور مؤسسي او في علاقة البحث بالسوق	**جاك قبانجي**	٢٥
تجربة البحث في الفرع الثالث (١)	**فريدريك معتوق**	٤١
تجربة البحث في الفرع الثالث (٢)	**راغدة جريج**	٤٥
تجربة البحث داخل معهد العلوم الإجتماعية	**كاظم نور الدين**	٤٩
البحث الاجتماعي في معهد العلوم الاجتماعية ــ مقاربة أولية	**سليمان الديراني**	٥٧
تجربة البحث في معهد العلوم الاجتماعية		٦٧
«مرقب العيش المشترك» ومجلّته (تعريف لمشروع جار في مركز الدراسات المسيحية ـ الإسلامية بجامعة البلمند)	**أحمد بيضون**	٦٩
الجدل المثير بين الباحث والخبير/ في بحث قضايا القطاع الثالث وفي تقييم مشروعاته الاجتماعية	**احمد بعلبكي**	٧٥
تجربتي في البحث خارج المعهد	**نجيب عيسى**	٨١
البحث في مؤسسة البحث العلمي	**طلال عتريسي**	٨٩
البحث الإجتماعي الميداني (تجربة خاصة)	**مروان الحوري**	٩٥
تجربة (ماء ـ داتا) من التجربة النقدية الى المنهج العملاني	**مصطفى سليمان**	١٠١
مشكلات البحث العلمي المتصلة بالجامعة اللبنانية	**دلال البزري**	١١٩
تجربة البحث الاجتماعي الميداني خارج المعهد وداخله	**عبدالله ابراهيم**	١٢٥

التوصيات الصادرة عن اليوم العلمي للبحث الإجتماعي الذي		
عقد في فندق الكومودور بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٨	**نبيل سليمان**	١٢٩
أوارق المؤتمر الثاني: حول التنمية البشرية المستدامة		**١٣٣**
Statement of Mr. Ross Mountain. U.N.D.P Resident Representative		١٣٥
فكرة التنمية البشرية	**رياض طبارة**	١٣٩
قراءة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة	**عبدالله ابراهيم**	١٤٥
ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان و ملامح الاختلاف		
في التقرير بين الباحث والخبير	**احمد بعلبكي**	١٥٩
تقرير ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان ١٩٩٧		
ملاحظات في بنية التقرير ومضمونه	**أديب نعمه**	١٧٣
العولمة والتنمية البشرية المستدامة/ لبنان نموذجاً (١)	**جاك أ. قبانجي**	١٨٥
الجمعيات الأهلية والتنمية البشرية المستدامة	**توفيق عسيران**	٢٠٣
خارج الملف		**٢١٧**
حول فكرة الفائض في عدد أساتذة الجامعة اللبنانية	**عبدالله ابراهيم**	٢١٩
البحث الإجتماعي ـ بعض من مشكلات نظرية وميدانية	**فؤاد خليل**	٢٢٩

الافتتاحية

يحوي هذا العدد من مجلة «العلوم الإجتماعية» التي تصدر عن مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية، ملفّين كبيرين، هما خلاصة مؤتمرين علميين دعا لهما مركز الأبحاث خلال عام ١٩٩٨.

الأول عقد في فندق الكومودور (بيروت بتاريخ ١٩٩٨/٠٢/٢٨ تحت عنوان «تجارب ومشكلات البحث الإجتماعي»، والثاني عقد في نادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للإنماء U.N.D.P بتاريخ ٢١ و ١٩٩٨/٠٥/٢٢ تحت عنوان «حلقات نقاش حول التنمية البشرية المستدامة».

كان الهدف من المؤتمر الأول وضع تجارب الباحثين والخبراء في علم الإجتماع تحت الضوء، لاستكشاف هموم البحث الإجتماعي المتعددة، وإشكالياته ومآزقه، عبر التجارب الفردية لحوالي أربعة عشر باحث وخبير، يطلّ كلّ منهم من زاويته إلى الموضوع المبحوث.

وقد شارك في نقاش هذه الأوراق أكثر من أربعين باحث وخبير آخر، توصلت نقاشاتهم إلى الخروج بتوصيات، عليها أن تشكل بمجملها ما يمكن وصفه ببرنامج عمل مستقبلي حول تجارب ومشكلات البحث الإجتماعي.

أقيم هذا المؤتمر برعاية وزير الثقافة والتعليم العالي الشيخ فوزي حبيش وترأس الجلسة الأولى رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء البروفسور منير أبو عسلي، وقُدّمت فيها ورقتان لكل من الدكتور زهير حطب والدكتور ملحم شاوول. وترأس الجلسة الثانية رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور أسعد دياب، وقُدّمت فيها أربع أوراق لكل من الدكتور جاك قابنجي، الدكتور فريديريك معتوق، الدكتور كاظم نور الدين والكتور سليمان الديراني. وترأس الجلسة الثالثة سعادة السفير الدكتور رياض طبارة،

وقُدّمت فيها ثمانية أوراق لكل من الدكتور ابراهيم مارون، الدكتور نجيب عيسى، الدكتور أحمد بيضون، الدكتور طلال عتريسي، الدكتور أحمد بعلبكي، الدكتورة دلال البزري، الدكتور مصطفى سليمان والدكتور مروان حوري.

أما المؤتمر الثاني، فكان هدفه تعميق النقاش حول مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وبحث بعض القضايا الرئيسية التي تعالجها هذه التنمية، وذلك على ضوء التقرير الوطني للتنمية البشرية المستدامة، والذي أعدة برنامج الأمم المتحدة للإنماء U.N.D.P.

وقد عُقد هذا المؤتمر برعاية رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور أسعد دياب، وتكلم في الافتتاح الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء روث ماونتن، وتوزعت نقاشاته على ثلاث جلسات. الجلسة الأولى تحت عنوان «مفهوم التنمية البشرية المستدامة» ترأسها الدكتور أسعد الأتات، وقُدّمت فيها ورقتان لكل من الدكتور رياض طبارة والدكتور عبد الله ابراهيم. الجلسة الثانية تحت عنوان «التنمية البشرية في لبنان» ترأسها الدكتور يوسف جباعي، وقُدّمت فيها ورقتان لكل من الأستاذ أديب نعمه والدكتور أحمد بعلبكي. الجلسة الثالثة تحت عنوان «قضايا في التنمية البشرية المستدامة» ترأسها الدكتور ميشال عواد، وقُدّمت فيها ثلاث أوراق لكل من الدكتور نجيب عيسى، الدكتور جاك قابنجي والأستاذ توفيق عسيران.

رئيس التحرير

أوراق المؤتمر الأول

تجارب ومشكلات البحث الإجتماعي

تجربة بعض اساتذة معهد العلوم الإجتماعية

في المناهج التربوية الجديدة

تجربة معهد العلوم الاجتماعية في المناهج التربوية (١)

د. زهير حطب

مرت التجربة التي قمنا بها في اطار المركز التربوي للبحوث والانماء تنفيذ خطة النهوض التربوي بأربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: تشخيص الواقع التربوي وتتضمن هذه المرحلة ابراز خصائصه وكشف سلبياته ومواقع الخلل التي تعاني منها تمهيداً للتعامل معها.

المرحلة الثانية: تعيين البنية وتنطوي هذه المرحلة على تحديد العناصر اي المواد الجديدة التي يمكنها ان تؤمن التعاطي الايجابي مع الوضعيات الجديدة.

المرحلة الثالثة: توصيف المواد وتهدف هذه المرحلة الى تأمين استيعاب القدر المطلوب من المعارف الجديدة مع التأكيد على تكاملها وشموليتها وتنوعها من جهة والى اكتساب القدرات والمهارات البحثية والحوارية الملائمة لمعالجة النزاعات وحماية الحقوق الفردية والجماعية من جهة ثانية.

المرحلة الرابعة: كتابة النصوص الخاصة بكل مادة التي ينبغي ان يمتلكها المتعلم للتعامل مع الواقع الراهن بمتغيراته الطارئة.

ويمكن القول ان اسهام علم الاجتماع كان بارزاً ومميزاً في جميع هذه المراحل ونشير في البداية الى ان المركز التربوي للبحوث والانماء قد بادر الى تشكيل لجنة وطنية اوكل اليها مهمة تشخيص الاوضاع التربوية في ضوء التغيرات والمعطيات المستجدة تمهيداً لوضع هيكلية جديدة تعيد تنظيم مسارات التعليم في لبنان، وتعين سبيل الانتقال وطبيعة العلاقات والارتباطات الافقية والعمودية بين مختلف مراتبها ومستوياتها وتشعباتها. والواقع ان تشكيل اللجنة اعطى ثقلاً لعلم الاجتماع من خلال تخصيصه بممثلين فيها، يوازي الثقل الذي تمثلت به المواد التعليمية كافة على الرغم من ان المناهج القديمة لا تفرض تدريس مادة علم الاجتماع.

ومنذ الاجتماع الأول للجنة الهيكلية تبين ما يمكن لممثلي علم الاجتماع تقديمه من اسهامات تلقي الضوء على **الظروف الجديدة** وما صاحبها من تغيرات في تركيب السكان وما نتج عن تحركهم من بناء جديد للمجال الاجتماعي والوطني، **وعلى ما أحدث التطور المتسارع للتكنولوجيا** من تغيرات عميقة بدلت من طبيعة أدوات الانتاج، وقلبت العلاقات بين العاملين، وادخلت انماطاً جديدة من العمل، وأرست نظماً جديدة في الانتاج والادارة والتسويق، اضافة إلى تأكيدها على ضرورة تفصيل مقتضيات المواطنية لتعميق مشاعر الانتماء إلى مجمع موحد، وتمتين النسيج الاجتماعي تحقيقاً لبناء قدرات تلامذتها كموارد بشرية مستقبلية للوطن.

أما المرحلة الثانية: فقد انصبت مساهمة علم الاجتماع لتوضيح شروط النجاح في مهن مستحدثة جديدة، وعلى انها تقتضي كلها تعلم أصول واستعمال **التكنولوجيا والمعلوماتية والفنون التعبيرية والنشاطات الإجتماعية والإدارية والاقتصادية والمحاسبية وخدمة البيئة والمجتمع. ومعرفة هذه المواد لا تقصد لذاتها، بل لانجاح ممارسة المهن والاختصاصات الأخرى. فاسهم علم الاجتماع بذلك في بلورة قناعة عامة بضرورة ادخالها إلى المناهج الجديدة** إضافة الى التعرّف على الشروط الحضارية التي نشأت في ظلها الأفكار الفلسفية والمعتقدات الأخرى.

وفي المرحلة الثالثة: أكد علم الاجتماع في اجتماعات اللجان على **الوظيفة الاجتماعية لمواد التعليم**. فبالاضافة إلى المعارف والمعلومات والنظريات التي تنقلها إلى المتعلم عن حقل العلم المقصود فإن له دوراً لا يقل اهمية يتمثل بتعميق المام المتعلم بالخصائص الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للحياة المجتمعية المشتركة، وعدم اختصار تلك الخصائص على ما يتناوله حقل المادة المحدود. وهذا ما يؤسس لفهم اجتماعي انساني عام متعدد الأبعاد لمختلف ظواهر الحياة، وترشيد للسلوك الاجتماعي للمتعلم وعقلنته. وفي تأكيد هذا التوجه ضمن البرامج التعليمية ما يهيىء الفرد على الممارسة المدنية والمواطنية معاً.

أما بالنسبة إلى **توصيف مادتي الاجتماع والاقتصاد** فقد أكدنا على تضمينها عناصر ثلاثة هي:

- عنصر المعرفة المتقدمة بأبعادها المجتمعية والمدنية والوطنية والانسانية بحيث تأمن اكتساب ثقافة منسجمة ومترابطة عضوياً في المدينة والريف معاً، في المؤسسات الرسمية وفي مؤسسات المجتمع، وعند بناء الهوية العامة والذاكرة المشتركة والتطلعات المجتمعية بما لا يتناقض مع انتماءات الفرد الأولية وذاكرته وقيمه وتطلعاته الخاصة.

- عنصر المنهجية العلمية القائمة على **مهارات** الملاحظة والتحليل والتركيب والنقد للوقائع والظواهر بهدف تكوين موضوعي مهم لمشكلات المجتمع ومعالجتها بعقلانية.

- عنصر الاكتشاف المستمر لمقومات مدنية المجتمع وللممارسات السائدة فيه، وذلك عبر منظورات ثلاثة:

* منظور حقوقي وقانوني يرمي الى تبيان **ابعاد المواطنية وحدودها.**

* **منظور قيمي واخلاقي** يهدف الى تحقيق الاستقلالية وتمتين الصلات الاجتماعية والمجتمعية والانسانية معاً.

* منظور علمي ونقدي يسعى لمواجهة الأفكار المسبقة بالنقد وتقديم البرهان.

أما بالنسبة الى المرحلة الرابعة وهي مرحلة تأليف النص أو كتابة المادة التعليمية، فقد تمكّنا من توزيعها على ثلاث مجموعات يتوصل المتعلم من خلالها الى تطوير مفاهيمه الشخصية والى بناء نظرته الخاصة الى الأمور والى تدعيم اكتسابه الذاتي، وتضم:

المجموعة الأولى: معارف تشمل أساسيات علم الاجتماع وتتمثل ببنية المجتمع والجماعات فيه، تطور المجتمع وتغيره، قيم المجتمع والتفاوت بين الفئات الاجتماعية.

المجموعة الثانية: وتضمنت ثقافة متوسطة لتطوير معلومات المتعلم واغنائه وتتناول: المراهق والراشد والمجتمع ـ التنشئة والثقافة الاجتماعية، التضامن والاندماج والاعراف الاجتماعية، السياسات الاجتماعية.

المجموعة الثالثة: وتتضمن القدرات النظرية والمهارات العملية ومنها: القيادة، والتواصل في المجتمع، والمشكلات الاجتماعية، واشكال العمل الاجتماعي، المجتمع اللبناني وبعض خصائصه وظاهراته.

لقد تمكن علم الاجتماع من الاسهام الفعال في الورشة الوطنية للنهوض التربوي ووضع البرامج التعليمية بصورة عامة، وتوصل الى تكريس وجوده كعلم وكمنهج جرى تخصيصه بمادة تعليمية تدرّس طيلة سنوات المرحلة الثانوية، بما معدله سبع ساعات اسبوعياً، كما نجح في تأسيس شهادة ثانوية مكرسّة لعلم الاجتماع والاقتصاد.

انه نجاح باهر، لكن يبقى على علم الاجتماع ان ينجح في التوغل ضمن مواد التعليم كافة ويعطيها الابعاد الاجتماعية المتمثلة بالاهداف السلوكية الاساسية التي تتجاوز الاهداف المعرفية الخاصة، فيحرر بذلك الاهداف المجتمعية من التصاقها وتبعيتها بالمواد الاجتماعية فقط ويجعلها غاية للعلوم كافة.

لقد كانت هذه تجربة علم الاجتماع في المناهج التربوية ولم تكن تجربة معهد العلوم الاجتماعية كمؤسسة جامعية. ولكي يتمكن المعهد بصفته المؤسسية من الاسهام بهذه الورشة لا بد له من:

١ ـ ايجاد صلات واقعية تربط ما بين التعليم فيه وبين حاجات المجتمع.

٢ ـ ادخال تعديلات واسعة على برامج التعليم فيه بحيث يعد المتخرجين لممارسة مقتضيات العمل الاجتماعي بأشكاله كافة.

٣ ـ توجيه الأبحاث والتدريس الى ما يسهم في ايجاد الحلول لمشكلات المجتمع.

٤ ـ ايجاد القنوات للاتصال والتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى، فتكون الأبحاث في خدمة المجتمع ومؤسساته ولا تقتصر على كشف الحقائق المجردة او وضع النظريات المطلقة.

ان قيام معهد العلوم الاجتماعية بدور فعلي في الحياة المجتمعية يتطلب **اعادة تحديد واضحة للدور الذي يطلب منه، وتطويراً في بنيته الاكاديمية والادارية وفي اسهامات وواجبات العاملين فيه من اعضاء الهيئة التعليمية والادارية.** وهذه كلها اهداف ممكنة التحقيق اذا اتخذ القرار وتوفرت الامكانات المادية اللازمة للتنفيذ.

تجربة معهد العلوم الإجتماعية في المناهج التربوية (٢)

د. ملحم شاوول

لا تقاس تجربتي داخل مجموعة إعداد الكتاب المرجعي الأول لمادة الإقتصاديات والإجتماعيات لصف الأول ثانوي بتجربة د. زهير حطب الذي تابع الموضوع منذ البدء من إعداد البرامج ومناهجها الى وضعها موضع التنفيذ من خلال فريق عمل خلال الأشهر الماضية وقد أنجز عملياً ما طلب منه.

تجربتي هي مساهمة في فصل من الكتاب ـ ٥ حصص ـ ومشاركة في الأعمال التحضيرية التي جرت وفق خطة معدّة سلفاً.

إذن لي تجربة تنظيمية بسيطة وتجربة صياغية متواضعة. لكن... لكن هناك الصداقة الشخصية التي تربطني بمنسقي المنهاج الإقتصادي ـ الإجتماعي، عبده قاعي وزهير حطب، ما سمح لي أن أطلع على كثير من التفاصيل وعلى النقاشات التي جرت تمهيداً وخلال وبعد الإنتهاء من وضع خطة النهوض التربوي والبرامج الجديدة.

من هنا، هناك مستويات عدة لتناول هذا الموضوع منها: علاقة الجامعة اللبنانية ومعهد العلوم الإجتماعية بتجربة مناهج المركز التربوي (أي الجانب المؤسساتي)، ومنها المضمون الذي عملنا عليه وحاولنا بلورته وهذه عناوين ممكن أن أبحث فيها، ومنها ما هو ليس من إختصاصي المباشر وهي المتعلقة بالعلوم البيداغوجية والتربوية وتراكُمات التجربة اللبنانية في هذا الشأن.

إننا ندخل في موضوع يتعلق بالسياسات حيث «الكيف» وآلية التنفيذ مرتبط بقرارات تتعلق بتصور السلطات العامة وسياستها تجاه هذا الموضوع. نحن في عالم البحث/ التطبيقي العملي الذي يخضع إجمالاً لنموذج متكرر يتألف من تصور (البحث النظري) وسياسات (policy) وتقنيات التطبيق.

ونحن ساهمنا كأفراد في الجزء الأخير من المرحلة الأخيرة: كان التصور مبتوتاً

وكانت السياسات التربوية موضوعة والإتجاهات العامة للتقنيات جاهزة. طلب منا أن نضع ضمن هذه المحددات، صياغة النص وتصميم العمل الصياغي وتسلسله. الصياغة تمتّ بشكل مستقل على مستوى كل باحث وباشراف هيئة التنسيق والإشراف أي عبده قاعي وزهير حطب. وإذا كان من عمل جماعي قد حصل، فهو بين المؤلف والثنائي المشرف وليس بين المؤلفين أنفسهم.

لذلك لا يمكن علمياً الكلام عن «تجربة معهد العلوم الإجتماعية» في المناهج التربوية رغم أن ثلاثة أساتذة شاركوا في تجربة صياغة كتاب مناهج علم الإجتماع والإقتصاد الى جانب د. حطب نفسه.

أما إذا أردت أن أعالج الموضوع الذي وعدت حضرة العميد وحضرة المدير بمعالجته، فيمكن إعادة صياغة عنوانه بالشكل التالي:

كيف كان من الممكن أن أعالج الموضوع الذي وعدت حضرة العميد وحضرة المدير بمعالجته، فيمكن إعادة صياغة عنوانه بالشكل التالي:

كيف كان من الممكن أن تكون تجربة معهد العلوم الإجتماعية في المناهج التربوية.

كيف يمكن أن نعيد تصور مجمل السيرورة إنطلاقاً من افتراض أن معهد العلوم الإجتماعية يشارك فيها كمؤسسة من ضمن الجامعة اللبنانية.

لنعود الى المراحل الثلاث التي تطبع البحث/ التطبيقي العملي.

١ - مرحلة التصور أو البحث النظري: عندما ناقشنا كجمعية لبنانية لعلم الإجتماع موضوع الهيكلية الجديدة مع الزميلين قاعي وحطب، حدد لنا د. قاعي الخلفية النظرية للعمل المطروح:

[مسارات الحوار والعلم والتواصل الإستشرافي الذي لا يحرص على إستمرار الماضي إلاّ بقدر ما يتيح هذا الماضي فرصاً للتواصل الإنساني. وهي مسارات يجب أن يتبنّاها تعليم علم الإجتماع ليخلق التحسس الثقافي ذي الأبعاد المتكاملة على الأصعدة المدينية civilité والوطنية والإنسانية.

من هذا المنطلق تركز الحرص في تحضير برامج الهيكلية على توفير المبادىء الخمسة التالية:

١ ـ مبدأ التحرر المعرفي لتجنب الأحكام المسبقة.

٢ ـ مبدأ بناء المثالية الجماعية.

٣ ـ مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص خلال العملية التعليمية وقبلها وبعدها.

٤ ـ مبدأ تطوير نوعية التعليم وربطها بنوعية الحياة.

٥ ـ مبدأ بناء السلطة في المجتمع على أساس الكفاءة.

أريد أن أتصور أن هذه المبادىء وضعت بصفة نتائج بحثية ضمن برنامج بحثي تمّ في مركز أبحاث معهد العلوم الإجتماعية ساهم في إنتاجه جميع العاملين في حقل «علم الإجتماع التربوي» وهي أبحاث منشورة ومعروفة وهذا ما حدا بالبروفيسور أبو عسلي بالاتصال بمدير المركز وبالعميد طالباً نوعاً من التعاون مع المعهد وانضمام فريق من العاملين في ميدان علم الإجتماع التربوي الى اللجنة العليا المشتركة لوضع هيكلية النهوض التربوي والبرامج والمناهج الجديدة.

أريد أن أتصور أن معهد العلوم من خلال برنامج داخل مركز أبحاثه «وضع مسودة أو مشروع نص للنقاش حول مبادىء النهوض التربوي وأساليب تطبيقه» وسوّقه لدى المسؤولين ومسؤولي وضع السياسات التربوية.

٢ ـ عندما يبدأ النقاش حول السياسات التربوية أي الخيارات التربوية للدولة اللبنانية ومضمونها وكيفية وضعها موضع تنفيذ، أريد أيضاً أن أتصور أن الخيارات القيميّة الكبرى يجب أن تأتي من التجارب البحثية والميدانية لمعهد العلوم الإجتماعية. إن معهدنا يستطيع أكثر من كثير من مؤسسات أخرى في لبنان أن يحدد ويقول: «هذه هي القيم السائدة، هذه هي قناعات الناس، يجب التركيز على ذلك، أو هذا مغيب! هذا موجود ويجب تعزيزه الخ». العاملون في ميداني علم الإجتماع الثقافي والمعرفي وعلوم الإقتصاد الإجتماعي والتنمية الى جانب

الإحصائيين وإخصائيي البحث الاستقصائي يمكن أن يلعبوا دوراً هاماً في وضع السياسة التربوية وإختبار تنفيذها.

٣ ـ في المرحلة الأخيرة: يتدخل في وضع تقنيات التطبيق إخصائيو «كلية التربية» وعلماء البداغوجيا لجعل كل التصورات ممكنة في التطبيق العملي.

أنني أتصور على الصعيد المؤسساتي أن «المركز التربوي» هو مكان «التوليفة» بين أعمال منتجة قائمة وبحاثة في الجامعة، خصوصاً في معهد العلوم الإجتماعية وكلية التربية.

وعندما تبدأ مرحلة صياغة النص في الكتاب ـ المرجع تعطى أولوية للذين ساهموا في كل المراحل وشاركوا في مجمل الأعمال.

إذن المطلوب كي يكون لمعهد العلوم الإجتماعية تجربة كمؤسسة:

١ ـ أن يدفع باتجاه البحث/ التطبيقي ـ العملي وصياغة المشاريع الأولية التي يمكن أن تمركزه في هيئات القرار والتنفيذ.

٢ ـ أن يُدخِل تدريجياً آلية في المشاريع والبرامج البحثية، آلية عمل جماعي ومتعدد الإختصاصات.

٣ ـ أن يبادر الى وضع قواعد للتعاون مع المؤسسات البحثية الرسمية والخاصة ومع البحّاثة العاملين.

تجربة البحث

داخل معهد العلوم الإجتمعاية

البحث العلمي من منظور مؤسسي او في علاقة البحث بالسوق

د. جاك قبانجي(*)

إنّ هدف هذه المحاولة هو إثارة النقاش حول وضع البحث المؤسسي وتجربته في الجامعة اللبنانية عامة، وفي معهد العلوم الإجتماعية بخاصة.

اعترف ان هذه المهمة ليست مريحة، وبالأخص عندما يقف المرء في وجه تيار في الجامعة العمومية، تتعزز مواقعه يوماً بعد يوم ويحصّنه نصٌّ قانوني لم يجف حبره بعد، ينظر الى البحث من زاوية الترويج Marketing وبيع الخدمات «البحثية» لمن يدفع. سأحاول في ما يلي ان ابيّن ان ليس ثمة مبالغة في هذا القول الاستهلالي. كما سأحاول ان اوضح، من جهة أخرى، ان ليس من السهل عندما يتعلق الأمر بالبحث المؤسسي في الجامعة العمومية، الابتعاد عن المناقبية الاكاديمية وعن توفير امكانية التراكم المعرفي، تحت طائلة تحول الباحث، في الحالة هذه، الى مجرد تقني سلطة ليس إلاّ.

* * * * * *

السؤالان اللذان نحاول ان نتلمس إجابة عليهما، في هذه المحاولة، هما؛ ما الذي منع سيرورة البحث في الجامعة اللبنانية، من الإفلات من طوق التجربة الإفرادية ومن طَرق باب النضج المؤسسي، في الوقت الذي انتشرت فيه الأطر البحثية خارج الجامعة على اوسع نطاق؟

وهل ثمة، الآن، إمكانية واقعية لإنطلاق سيرورة البحث هذه، ضمن شروط مؤسسية وديموقراطية ملائمة، في معهد العلوم الإجتماعية بالتحديد؟

يفترض السؤال الأول ان ثمة إختلافاً بيّناً وحاسماً بين نمط البحث المؤسسي الجامعي العمومي وغيره من انماط البحث الأخرى. واساس الإختلاف يكمن في ان

(*) استاذ مساعد، معهد العلوم الاجتاعية، الجامعة اللبنانية.

النمط الأول لا يخضع لطلب السوق المباشر بالضرورة، في حين انّ النمط الثاني يتحكم به طلب السوق المباشر نشأة، وآداءً ومصيراً، الى حدّ بعيد.

كما يفترض السؤال ايضاً انّ استراتيجيات البحث الجامعي العمومي وديناميّاته تحددها إعتبارات وأولويات تتيح مزاوجة البحث الأساسي والبحث التطبيقي، وتكاد تُختصر إهتمامات البحث غير المؤطر جامعياً في تلبية حاجات السوق المباشرة.

اخيراً وليس آخراً، يفترض السؤال نفسه انّ إمداد البحث الجامعي بالأموال والموارد الضرورية ممكن من خارج قوى السوق.

أمّا السؤال الثاني، فإنّه يتوجه لسبر غور sonder الإمكانية المتاحة لمعهدنا في ان يعيد تصويب المسار البحثي في الظروف الراهنة.

أ ـ البحث الجامعي من منظور السلطة السياسية:

لم تتحول الجامعة، عموماً، عن الدور الذي انتدبت له منذ تأسيسها. فهي استمرت، بصورة غالبة، في إعداد المعلمين الثانويّين والإطارات المتوسطة في ميادين نشاط متعددة. كان ذلك صحيحاً في البدايات مع كليات التربية والعلوم والحقوق. واستمر هذا الدور كذلك مع توسع الجامعة وتضخم أعداد طلابها.

ولم يشذ معهد العلوم الإجتماعية عن هذا المصير، كما سنرى لاحقاً، رغم انّ مرسوم تأسيسه قد نصّ على جمعه التعليم الى البحث. وهذا ما ميّزه، مبدئياً، عن باقي كليات الجامعة.

ولكن انصراف الجامعة للتعليم والإعداد لا يفسر احجامها عن تطوير مراكز البحث الأساسي والتطبيقي فيها. خاصة وان تلازم الوجهين هذين سمة غالبة في العالم الجامعي الراهن.

إن البحث في الإطار الجامعي العمومي المؤسسي ينشأ عادة في إطار إستراتيجية محددة. ففي حين يمكن للجامعات الخاصة، في غالبية الحالات، ان تصوغ إستراتيجياتها، او بالأقل سياساتها، في المجال البحثي إنطلاقاً من تكامل مفترض مع قوى السوق المقرّرة، فإنّه يفترض بالجامعة العمومية، التي تتغذى من المال العمومي،

ان تعتمد في تقرير ذلك على رؤية مجتمعية شمولية. وبهذا المعنى، فإنّ استراتيجية البحث فيها يجب ألا تخضع لمصالح ضيقة بالمعنى المجتمعي. وهذا ما يؤسس لإستقلالية النشاط البحثي في الجامعة العمومية، مبدئياً.

غير أن التحكم بآليات توزيع المال العام لا يعود للجامعة نفسها، وانما للسلطة السياسية. وما تتوقعه هذه الأخيرة من الجامعة هو الذي يحدد حصتها من الموارد. ولم يغيّر من الأمر كثيراً، وبالأخص لجهة البحث، الضغط الذي مارسه الأساتذة، عبر رابطتهم، والحركة للطلاب، بهدف زيادة الموارد الجامعية عامة. فالبحث لم يشكل قط مطلباً إستراتيجياً في الحركة المطلبية الجامعية.

وهكذا، فالسلطة، على تعدد ألوانها وقواها، لم تنظر الى الجامعة الاّ من اضيق زاوية ممكنة: مصنعاً لتخريج جمهرة من الطلاب من ذوي الإعداد غير الكافي لحاجات السوق من جهة، وحيّزاً مناسباً لاقتطاع الحصص وتوزع مراكز النفوذ، منذ أواسط السبعينات بالأخص، من جهة ثانية.

وعلى مستوى آخر، يمكن لموقف السلطات المتعاقبة هذا ان يفسر الى حدّ كبير كيف انّها اعرضت، بصورة هادفة، عن إشراك الجامعة في تعريف الحاجات التنموية وبلورتها بحثياً. وهو إعراض لم يشذّ عنه حتى المشروع الشهابّي وإمتداداته(**)، حيث بقي الموقف من الجامعة عموماً يتمثل في إعتبارها مركزاً تكوينياً للإطارات اساساً. واذا كان الإنجراف في سلسلة الحروب الإقليمية ـ المحلية، التي توطنت طويلاً في لبنان، قد قدم التبرير الملائم لإستمرار موقف السلطة هذا، وان بصورة اكثر تفاقماً، فإنّ سياسة إعادة الإعمار، بعد توقف المعارك، ادّت الى ما سمي «دينامية الإهمال»(١).

يمكننا ان ننسب هذا الموقف، في الحالتين، الى حكم وآلية معاً.

أمّا الحكم فيقع في خانة ما اسماه ألبير ميمّي Albert Memmi يوماً بعقلية

(**) لا يغيّر القول هذا من اهمية المبادرة الشهابيّة، التي أتى معهدنا إطاراً للتعليم والبحث في سياق رؤيتها «التحديثية» لمؤسسات القطاع العام ودورها «التنموي» مجتمعياً.

(١) نبيل سليمان، «الجامعة اللبنانية وديناميّة الاهمال»، صحيفة النهار، بتاريخ ٢٥، ٢٦ آذار ١٩٩٧.

المستعمر (La mentalité du colonisé)، التي ترى في الخبرة الأجنبية مصدراً وحيداً، أو يكاد، لما تحتاجه السلطة في ميادين الدراسة والتخطيط. وهذا ما ميّز موقف السلطة المحلية لعقود عديدة. وعندما تلجأ هذه السلطة الآن، في حالات محددة، لباحثين محليّين فإنّها تتوجه اليهم، عموماً، بصفتهم الفردية، اي كتقنيّ معرفة ـ سلطة، او سلطة ـ معرفة.

وأمّا الآلية الحالية فتكمن في إعتماد التلزيم أساساً لإجراء الصفقات في مجال الدراسات والأبحاث، على غرار ما يحصل في المجالات الأخرى. وبحكم قانونها الخاص، لم يكن للجامعة حتى البارحة، حق التزام الدراسات والأبحاث، حتى من القطاع العام. وهذا ما وفر الغطاء المناسب، لتبرير تلزيم الأبحاث والدراسات لغير الجامعة اللبنانية.

وفي هذا السياق، علينا انّ ندرك انّ آلية التلزيم هذه تسمح بأنّ تتم التوصية على النتائج المرغوبة او انّها تمّكن، في الأقل، من التأثير على النتائج المحتملة.

يفسر ما تقدم، الى حدّ بعيد، الآلية التي أدّت الى انفصال الجامعة، ومعها معهدنا، عن البحث المؤسسي. لكنّه، مع ذلك، لا يكف. إذ انّ لعدم بلوغ البحث في الجامعة العمومية مرحلة التمأسس ووضوح السياسات اساساً راسخاً في ذهنية شائعة في الجامعة نفسها.

ب ـ الذهنية الادارية التقنية:

يفترض المنطق التقني ـ الإداري انّه يكفي الجامعة تأمين إطار تنظيمي ومصادر تمويل خاصة حتى تتوفر للبحث الجامعي المؤسسي عناصر الإنطلاق الملائمة. ويعني ذلك انّ نقطة الإرتكاز في هذا المنطق تتمثل في فهم البحث كمجرد إستجابة للطلب الخارجي، بحجة الإيفاء بـ«حاجات المجتمع»[1]، من جهة، وكمنافس لمراكز الابحاث غير الجامعية (الخاصة) على عروض السوق، من جهة ثانية.

---

(١) د. فيروز فرح ـ سركيس، دور الجامعة اللبنانية في تطوير المجتمع اللبناني، ورقة قدمت الى مؤتمر حول الجامعة في مجتمع متنوع، نظمته رابطة الاساتذة المتفرغين يومي ٥ و٦ شباط ١٩٩٨، ص ٧.

ويعبر هذا المنطق عن نفسه من خلال نص تشريعي طازج يدعمه تأويل يقع في امتداد منطقه.

فقد نصّت المادة ١٦ من قانون الموازنة للعام ١٩٩٨ على الآتي: «يمكن للجامعة اللبنانية عقد اتفاقات مع اشخاص الحق العام او الخاص لتقديم خدمات او اعداد دراسات او استشارات او تقديمات في مختلف الحقول لقاء بدلات تُخصص نسبة منها كأتعاب لأفراد الهيئة التعليمية والعاملين الذين يساهمون فيها، ونسبة اخرى لتمويل البحث العلمي ومستلزماته وتجهيزاته وفقاً لاقتراح مجلس الجامعة، على ان يعود الرصيد الباقي للجامعة».

امّا التأويل فقد افصحت عنه وجهة النظر التالية: «بناء على النص [اعلاه]، صدر قراراً [كذا] بإنشاء مكتب للمشاريع والخدمات الخارجية في الجامعة والذي من اهدافه إيجاد مدخول إضافي لأساتذة الجامعة، او الحصول على مساعدات للنهوض بالبحث العلمي او إيجاد مداخيل تساعد على تطوير الجزء الأكاديمي في الجامعة، وربط الهيئة التدريسية ربطاً حقيقياً بميدان العمل في حقل الإختصاص. ومن المعلوم أنّه في بعض الجامعات تتطور صيغ العمل بحيث اصبحت المكاتب الهندسية والزراعية والطبية والتربوية تدر أموالاً طائلة على اعضاء الهيئة التدريسية والجامعة»[1].

ليس في هذا المنطق ما يثير الإستغراب للوهلة الأولى. إنّه بالأحرى منطق ينسجم تماماً مع ذهنية الرأسمال المقاول السائدة. فهو يحوّل النشاط البحثي الأكاديمي الى خدمات. ويفتح باب المساومة حول البدلات المناسبة. وعلينا ان نعترف ان هذا الأمر يمّثل عنصر إغراء تصعب مقاومته، وبالأخص مع غياب التقاليد البحثية المؤسسية.

والى ذلك، فانّ القول بضرورة ربط الجامعة والبحث الجامعي «بحاجات المجتمع» هو من باب التبرير ليس إلاّ. إذ ان هذا الربط يشكل التغطية الملائمة لقول الشيء ونقيضه في الآن معاً.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٨.

المشكلة تكمن بالأحرى في:

اولاً: تعريف المجتمع وحاجاته إنطلاقاً من نظرة مجتمعية احادية؛

ثانياً، إعادة تعريف الجامعة والبحث الجامعي المؤسسي إنطلاقاً من اولويات ضمنية يضعها من يملك القدرة على الطلب الفعّال في مجال البحث؛

ثالثاً، استبداد فكرة النموذج بالمنطق التقني ـ الإداري. وهي تدفعه تالياً لإستبدال ضرورة بلورة السياسة البحثية والأطر الملائمة لها بإسقاط النموذج الجاهز ابداً.

وتستدعي فكرة النموذج ملاحظتان مصدرهما بلدانه الأصلية:

١ ـ فمن جهة اولى، ثمة تقلص الوقت والجهد المخصصان للتعليم بسبب سعي الأستاذ الدائم، ومعه طاقات جامعية أخرى، وراء تمويل عروضه ومشاريعه. وقد يؤول ذلك الى تراجع في نوعية الإعداد الجامعي. وثمة تقارير دورية من الهيئات العلمية المعنية في بلدان النموذج الأصلية تؤكد هذه الواقعة. ولا يحسبن احد ان تعويض ذلك يتمثل في مردود الخبرة البحثية للأستاذ على التعليم. فمن ذا الذي يستطيع ان يجزم ان الخبرات المتراكمة هذه هي الأنفع للتعليم وللطلاب؟ وماذا عن الخبرات التي لا نحصل عليها لأنّها تقع في حيّز لا يتمتع بملاءة التمويل؟

٢ ـ ومن جهة ثانية، لا تعدم الجماعات التي لا يحركها منطق الربح في بلدان النموذج الأصلي إمكانية تمويل طلبها الخاص من الأبحاث من المراكز البحثية الجامعية. إذ انّها إمّا تتمول من أعضائها مباشرة، وأمّا انّها تحصل على عائد من المداخيل العمومية كتجسيد لعلاقات التعاضد المجتمعية.

كما انّ تركيب الطلب في هذه البلدان يسمح، في شروط معينة، بتعزيز البحث الأساسي. اي انّ الشركات العملاقة، التي يصدر عنها الطلب عادة، تتمتع بطاقة إستيعاب وتوظيف هائلتين لمردود البحث ونتائجه تبعاً لإستراتيجياتها الخاصة.

فكيف نوّفق بين الإعتماد على مصادر تمويل تتحكم باهداف البحث وحدوده، حتى لا نقول نتائجه، وضعف المردود التعليمي من جهة، والمحافظة، من جهة

اخرى، على الإستقلالية وإختيار مواضيع البحث وأدواته مع محاذرة التميّيز المجتمعي في عملية البحث؟

ج ـ التناقض المؤسسي

يبدو المنطق الإداري ـ التقني، في سعيه لربط إطلاق سيرورة البحث المؤسسي بقوى السوق، وكأنّه يعمل على حل تناقض مؤسسي يميّز العلاقة ما بين الجامعة، المحكومة بقواعد المشاركة التمثيلية في إدارتها، والإطار المؤسسي الرسمي السائد، المحكوم بالتنظيم العمودي، الحصري المسؤولية التقريرية، لصالح هذا الأخير.

١ ـ فاولاً، ثمة بنية مؤسسية ديموقراطية فريدة، في الواقع المؤسسي اللبناني، تتمثل في الجامعة اللبنانية. وفي اساس هذه البنية تكمن قاعدة محددة: مشاركة المجالس التمثيلية في السلطة الجامعية. وهكذا، فإنّ سلطة التعيين الأكاديمية كان يحدها حق اختيار الأساتذة لزملائهم، والمساواة في حقوق وواجبات الجهاز التعليمي ومرونة القواعد التي تحكم التناوب على السلطة الأكاديمية. وهو تناوب كان محكوماً بمبدأ «مقدم بين متساوين» لمن حاز تكليف زملائه في مسؤولية الإدارة او العمادة او الرئاسة.

٢ ـ وفي مقابل ذلك، كان ولا زال ثمة بنية مؤسسية عمودية معممة، تتميّز بتراتبية المسؤولية التقريرية وحصريتها. ويمّثل جهاز السلطة تجسيداً نموذجياً لفعالية الآلية المؤسسية هذه. وهكذا، فالإدارات العامة بالأخص، ومعها المؤسسات العامة، التي تحكمها هذه الآلية هي، في تكوينها وادائها، غير ديموقراطية.

وعليه، فإن الجامعة تتعيّن وسط ثقافة مؤسسية غير ملائمة، لا بل عدائية. من هنا ينشأ التناقض المؤسسي الذي يحكم وضع الجامعة. إذ كيف لهذه الجامعة ان تشّذ عن السيطرة المباشرة التي تمارسها السلطة السياسة على الإدارات والمؤسسات العامة؟ وكيف لها ان تشكل نموذجاً متمايزاً من حيث الدينامية والعلاقات عما يحيطها من مؤسسات؟ وكيف لها، في الأخص، ان تتحول مرتعاً لديناميات تغيّرية تشكل، في بعض ابعادها، نقيضاً لبنية السلطة السائدة نفسها؟ إنه تناقض في المنطق التأسيسي، في العلاقات وفي الاداء.

وهذا التناقض هو، إذاً، في اساس الميل الرسمي الطاغي لإخضاع الجامعة للإطار المؤسسي السائد، حيث لا علاقات مؤسسية تمثيلية، ولا رقابة قاعدية، ولا إدارة جماعية.

انّ النجاح الذي سجل في عملية الإخضاع هذه يشرع الجامعة للإختراقات المتعددة التي تعزز من سيطرة علاقات التوزيع التحاصصية ومنطقها في الجامعة.

وفي هذا المعنى، فإنّ المنطق الإداري ـ التقني، في تأكيده على استراتيجية اعتماد البحث الجامعي المؤسسي على التموّل من قوى السوق، دون إمتلاك سياسة بحثية جامعية متبلورة ومحددة الأهداف والأطر، انّما يعزز من تأثير الأطر المؤسسية غير الديموقراطية، ومعها قوى السوق، في قرار الجامعة البحثي. ومن جهة ثانية، فإنّ الإستراتيجية هذه تنطوي على إعفاء ضمني للدولة من مسؤوليتها إزاء الجامعة العمومية. بالإضافة الى انّها تحوّل البحث العلمي من قضية ـ مطلب الى business.

د ـ غياب السياسة البحثية عن الجامعة

يوضح ما تقدم ان المسألة التي في اساس قضية البحث الجامعي العمومي المؤسسي، من زاوية الجامعة نفسها، انّما هي مسألة غياب السياسة البحثية من اولويات الجامعة اللبنانية.

والسؤال هنا يصبح: هل يمكن تعويض هذا الغياب من خلال خيار يدفع نحو اعتماد السوق وقواها محركاً لدوافع البحث العمومي المؤسسي وممولاً له كما اتضح حتى الآن؟

لقد اجتهدنا، في ما تقدم، في إظهار تهافت هذا الخيار في الوضع الراهن للجامعة العمومية. ويمكننا ان نضيف انّه يمكن للجامعة ان تتحول للسوق طلباً للتمويل وسعياً وراء ابحاث مشتركة الطابع. وهذا طريق إخطته جامعات في بلدان صناعية او «عالم ثالثية». ولكن اهمها لم يسلكه قبل تعبيد الطريق، اي بعد تحديد الأهداف والسياسات البحثية. وعليه، فإنّ على جامعتنا ولوج هذا الممر بعد ان تكون قد انضجت تجربتها الخاصة في ميدان البحث. خاصة، وانّ عليها ان تسدّ ثغرة غياب

اي إطار مؤسسي عمومي آخر للأبحاث، او قصور الموجود منه في الأقل، إذا كان له من وجود فعليّ. ما عدا ذلك، تكون جامعتنا العمومية قد اختارت الإنحياز للقوى التي تملك المال والسلطة على حساب الجماعات الأكثر حاجة والتي لا تملك الموارد الضرورية. وبذلك، تتحول الجامعة من عامل مساعد للتنمية المتوازنة والتغيّير الديموقراطي الجذري الى عامل مساعد في إعادة إنتاج علاقات السيطرة والتوزيع السائدة.

هل يفتقد هذا القول الى المرونة الضرورية في التعاطي مع مسألة تنظيم البحث المؤسسي في الظروف الراهنة؟

لننظر الى الأمر من زاوية محددة. اي من زاوية الأساتذة الذين يفدون للجامعة من دون عدة بحثية ملائمة. فهم، رغم تمتعهم بالشهادات المطلوبة للتعليم، لم تتوفر لغالبيتهم فرصة الإعداد والخبرة الضروريّين في ميدان الأبحاث، على خلاف جيل الأساتذة الذي سبقهم والذي استفاد إمّا من منح تخصص في الخارج وإمّا من فرصة البحث في إطار مركز الأبحاث. اي انّهم على صورة الجامعة في وضعها الراهن، وهي التي تخرج قسماً متزايداً منهم منذ سنوات عدة. ونحن ادرى الناس بوضع البحث العلمي المؤسسي في جامعتنا. وليس في الأمر حرج. فهو ليس خاصية محلية، ولا حتى «عالم ثالثية». اذ ان التحذير يأتي، هذه المرة، من الجسم الأكاديمي الفرنسي[1]. وهو تحذير يقول انّ استقبال الجامعة لأساتذة بدون إعداد بحثي يمّثل، بالأخص، مخاطرة بنيوية رئيسة تتمثل في تطور المرحلة الجامعية الأولى نحو محاكاة نموذج الكليات الجامعية الأميركية المنفصلة عن النشاط البحثي. وهذا امر سيقود «مباشرة وحكماً» الى ترك ازدواجية التعليم ـ البحث، التي تكوّن الأساس في تعليمنا العالي»، خاصة وان هؤلاء الوافدين لن يحصّلوا تكوّيناً خاصاً في البحث».

هذا يحدث في بلد تعودنا ان ننهل من تجربته الأكاديمية العريقة. وهو لا يشكو

(١) Université et recherche: tromperie d'urgence, Texte collectif écrit par la rédaction du rapport HOTDOCS.

من نقص في تحديد سياساته واهدافه البحثية ولا من غياب الأطر المؤسسية الملائمة. فهل لنا ان نتجاهل هذا الدرس البليغ؟

تجربة البحث المؤسسي في المعهد:

في ضوء ما تقدم، ما الذي يبرر لمعهدنا ان يفترض لنفسه موقعاً ودوراً مميزين في هذا المجال؟

وهل ثمة، الآن، إمكانية واقعية لإنطلاق سيرورة البحث، ضمن شروط مؤسسية وديموقراطية ملائمة، في معهد العلوم الإجتماعية بالتحديد؟

في مرسوم التأسيس ثمة ما يمّيز المعهد عن غيره من الوحدات الجامعية الأخرى. فالمرسوم رقم ٧٣٦٧ تاريخ ١٩٦١/٨/١٨ المعدل بالمرسوم رقم ٣٢٠٠ تاريخ ١٩٧٢/ذ/١٣ يقرر ان من مهام المعهد ان يقوم «بتحليلات علمية للأوضاع الإجتماعية الشرقية والإسهام في نشر المؤلفات العلمية».

كما ان التنظيم الأولي للمعهد (مرسوم الإنشاء) نصّ على وجود مركزين في آن معاً: واحد للتعليم وآخر للأبحاث (المادة الخامسة). ولحظ تعيين رئيس لهذا المركز (المادة العاشرة).

امّا القرار رقم ٧١١، المتعلق بتنظيم مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعية، فينص في مادته الثانية على انّه «يتم التعاقد مع الباحثين بناء على توصية مجلس المعهد وموافقة مجلس الجامعة اللبنانية». ويعلن في مادته الثالثة: «تحدد مواضيع الأبحاث بقرار من مجلس المعهد».

امّا النظام الداخلي لمركز الأبحاث والمراجع العلمية في معهد العلوم الإجتماعية، فهو يقرر، في مادته الثالثة: «يضع مدير المعهد او من يمثله تقريراً يتضمن لائحة بمواضيع الأبحاث المنوي القيام بها والمبالغ التي يتطلبها العمل». كما يضيف في مادته الرابعة: «يرفع هذا التقرير الى مجلس المعهد للموافقة عليه».

طبعاً، هذه نصوص تأسيسية. نصوص المرحلة الأولى من عمر المعهد. المرحلة الشهابية وامتدادتها. وهي استندت الى قواعد ثلاث فيما خص العمل البحثي:

١ ـ مركز الأبحاث هو مكوّن عضوي في بنية المعهد، من جهة اولى؛ وقد مثّل ذلك استجابة لتطلعات الشهابية التحديثية.

٢ ـ اولوية المؤسسة، من جهة ثانية، اذ ان مواضيع البحث وكلفة اجرائها يحددها مجلس المعهد.

٣ ـ الباحث الفرد هو المعتمد، من جهة اخيرة، وهذا ما عملت تجربة البحث في المركز على تكريسه. وان كانت المادة ١٣ من المرسوم رقم ٧٣٦٧ تاريخ ١٩٦١/٨/١٨ المعدل بالمرسوم رقم ٣٢٠٠ تاريخ ١٩٧٢/٥/١٣ قد اسست لإمكانية عمل بحثي جماعي مبدئياً. فهي نصّت على ان يدير اعمال كل قسم استاذ يعاونه استاذ مساعد وعدد من الباحثين، يعينون بناء على اقتراح مجلس المعهد وموافقة مجلس الجامعة.

لكّن تجربة مركز الأبحاث في معهدنا بيّنت ان القاعدة الثالثة هي وحدها التي تمّيزت بالإنتقال من حيّز القوة الى حيّز الفعل. ففي حين شكل الإعداد العلمي حجر الزاوية الأساس في نشاط المعهد منذ نشأته، على غرار ما كان عليه الوضع في وحدات الجامعة الأخرى، كانت سياسة البحث تشجع باحثين افراد على العمل من ضمن مبادراتهم الخاصة. وقد ادّى ذلك إلى إنجاز عشرات الأبحاث(***) من قبل باحثين من الهيئة التعليمية، ومن خريجي المعهد وبعض المهتمين من خارج المعهد، في الفترة السابقة على اندلاع الحروب. وقد تمّ هذا العمل، في غالبيته، على قاعدة التلزيم الفردي. اي انّه تمّ ضمن إطار المسؤولية المباشرة للباحث نفسه من حيث الأساس. وقد عكس ذلك استراتيجية تعتمد النشاط البحثي الأفقي الذي لا تؤطره صيغة المحاور و/او العمل ضمن مجموعات بحث.

كما ان استراتيجية المعهد آنذاك قامت على مدّ جسور، وإنّ محدودة، ما بين

(***) علينا انّ نميّز ما بين ابحاث الطالبات/ الطلاب، التي تنجز طلباً لدرجة علمية، فهي، بالإضافة الى انّ طابعها الأساسي هو تعليمي وإعدادي يهدف الى تمليك الطالبة/ الطالب تكويناً بحثياً، لا تختص بكلية او معهد حصراً، من ناحية، بينما النشاط البحثي الذي يتمّ في إطار مؤسسي يملك سياسته ومعايره وضوابطه، من ناحية ثانية.

التعليم والبحث. وعلى رغم ملاحظتنا الندرة النسبية في الكتلة الفعّالة Masse critique في المعهد في مرحلة ما بعد التأسيس، فقد جمع بعض المدرسين ما بين التعليم والبحث. كما اتيح لبعض خريجي المعهد ان يتعاقدوا مع مركز الأبحاث بصفتهم باحثين.

يصعب القول انّ علاقة من هذا النمط كان لها مردود هادف ومباشر على عملية التعليم في تلك المرحلة. إذ ان الأمر الأكيد هنا تمثّل في إتاحة فرصة البحث حول قضايا مجتمعية محددة امام من حصّل إعداداً اكاديمياً وربما باشر التعليم الجامعي، من جهة أولى. كما تمثّل في توفير فرصة الإعداد البحثي، في حدّه الأدنى، امام خريجّين حصّلوا الحد الأدنى من التكوين الأكاديمي، من جهة ثانية. وعليه، يمكن القول ان الهدف الذي كان يكمن في اساس هذه الإستراتيجية انمّا تمثل في تعميم الإعداد البحثي، على قاعدة فردية وأفقية، أكثر مما كان يتوجه لربط البحث بالتعليم، خاصة وانّ المرحلة الثانية من التعليم الجامعي في المعهد لم ترَ النور إلاّ في بداية العقد السابع.

وقد دعمت عملية إعداد الباحثين الأفقية هذه مكتبة احتوت على كثرة من المراجع العلمية، وتحديداً اهم الدوريات العلمية التي بلغ عددها آنذاك ٣٩٠.

في شروط انطلاق البحث المؤسسي في معهدنا:

في ضوء قراءتنا لتجربة الجامعة من البحث المؤسسي، وفي توقفنا بالأخص امام تجربة المعهد في هذا المجال، يحسن بنا ان ننظر الى ما تواجهه امكانية انطلاق البحث المؤسسي في المعهد من تحديات، وما تستلزمه من شروط، في المرحلة الراهنة.

اولاً، حول الإمكانية الواقعية لعودة إنطلاق سيرورة البحث المؤسسي في المعهد.

تتمثل هذه الإمكانية في النقاط الخمس التالية:

١ ـ توفر كتلة فعّالة Masse critique من الأساتذة الباحثين في المعهد، وفي عدة إختصاصات؛

٢ ـ الإزدياد المتواصل في عدد خريجي المرحلتين الثانية والثالثة في المعهد؛

٣ ـ تنوع الإختصاصات التعليمية في هاتين المرحلتين، والسهولة النسبية لفتح أقنية التواصل ما بين التعليم والبحث على هذا المستوى، في حال أقرت السياسة البحثية الملائمة؛

٤ ـ سهولة الوصول الى مصادر المعلومات والمراجع العلمية، بالإضافة الى إمكانية التعاون البحثي الفعّال ما بين باحثين منفصلين مجالياً، من خلال شبكة الإتصالات المغلقة Intranet و/او المفتوحة Internet.

٥ ـ الإستخدام المعمم لوسائل وتقنيات بحثية مكتبية إلكترونية سريعة وفعّالية وقليلة الكلفة وجيدة المردود.

لكن دون هذه الإمكانية مصاعب جمّة. ويمكن لنا ان نجمل هذه المصاعب على الوجه التالي:

١ ـ عدم تخصيص موازنة فعليّة لإعادة تأسيس النشاط البحثي وإطلاق سيرورته في الوقت الراهن؛

٢ ـ صعوبة التكيّف المؤسسي. إذ ان تعديل النصوص يستلزم احياناً تدخل أعلى مراتب السلطة التنفيذية؛

٣ ـ لا آلية مؤسسية تلحظ مشاركة الجسم التعليمي في تحديد سياسات البحث واهدافه ووسائله.

٤ ـ تخلف المكتبة، في الفروع كافة، عن مواكبة الإنتاج العلمي المستجد، بالإضافة الى تخلف خدماتها تقنياً؛

٥ ـ عدم توفر جهاز مساعد يتمتع بالكفاءة العلمية والفنية الملائمة.

كما ان علينا الاّ ننسى ان السياق الذي يتحكم بهذه الإمكانية يتمّيز بعقبتين:

١ ـ القرار الواضح، المستند الى نصّ قانوني، بربط البحث بمصادر تمويل من خارج ميزانية الجامعة؛

٢ ـ سعي أطراف السلطة الحثيث لتقليص هامش إستقلالية الجامعة المؤسسي الديموقراطي.

كيف يمكننا انّ نواجه العقبات، ونذلل الصعوبات ونطّور الإمكانيات المتاحة؟ يمكن ذلك كما نقدر من خلال:

١ ـ تجهيز المركز ببنية مؤسسية ديموقراطية، أولاً؛

٢ ـ تحديد السياسات البحثية الملائمة، اذ علينا ان نبلّور اجوبتنا على مسائل مثل:

- سياسة تجميع الموارد ام بعثرتها؟
- سياسة البحث الإفرادي أم سياسة البحث ضمن جماعات؟
- سياسة الارتباط الحصري بتمويل السوق ام سياسة الإعتماد اولاً، اقله في مرحلة إعادة التأسيس، على الموارد العمومية (ميزانية الجامعة)؟
- سياسة اعتماد المحاور البحثية الممولة ذاتياً ام سياسة إطلاق المبادرة للباحثين في إختيار موضوعاتهم وتأمين مصادر تمويلها؟

٣ ـ تعيّين الأهداف المتابعة من مركز الأبحاث. ويفترض ذلك اقتراح إجابات على المسائل التالية:

- إعداد الطالبة الباحثة/ الطالب الباحث من طريق ربط البحث بالتعليم من خلال اقنية اتصال ممأسسة ما بين المرحلتين الجامعيّتين الثانية والثالثة والنشاط البحثي في المركز ام إبقاء الوضع على ما هو عليه الآن؟
- تركيز الجهد البحثي على مسائل موضعية محلية ام توسيع نطاقه ليشمل المشرق العربي؟
- جمع الموارد العلمية المتاحة في كافة الفروع واستيعابها في مشروع مؤسسي للبحث العلمي ام إبقاءها موزعة الإهتمامات والأطر؟

٤ ـ تحديد الأطر الأكاديمية الإجرائية المواكبة للنشاط البحثي مثل:

- مقاييس المتابعة العلمية للأبحاث، ومقومات آلية التقييم Evaluation؛

- تجهيز المختبرات بالمعطيات، والخرائط، وادوات العمل، وشبكات الإتصالات المغلقة Intranet والمفتوحة Internet؛
- تحديد وضع Status/Statut الباحث في مركز الأبحاث.

تجربة البحث في الفرع الثالث (١)

د. فريدريك معتوق

حضرة رئيس الجلسة، حضرات الزملاء،

المطلوب منّا اليوم عرض تجربة البحث في المعهد، في الفرع الثالث في ما يخص هذه الورقة، إنطلاقاً من مشكلتها أو مشكلاتها»، بحسب ما هو وارد في نص الدعوة التي وُجهت الى المشاركين.

والواقع أني أرغب، في بداية كلامي، ان أقول بأن الأبحاث التي أجريت في معهد العلوم الاجتماعية في الشمال لم تواجهها سوى مشكلة وحيدة، هي **الاهمال الرسمي الذي قوبلت به.** ولكن، في مقابل هذا التجاهل الرسمي العام لأهمية موضوعاتها ونتائجها الميدانية، فقد شعرنا بأن **المؤسسات الثقافية الخاصة والروابط والجمعيات الأهلية في الشمال قد تعاملت مع هذه الأبحاث بكثير من الجديّة والاهتمام، بل ان بعضها دعانا الى المشاركة في تنفيذها.**

فالخلل، ما دمنا نبحث عن خلل، يبدأ هنا تحديداً، في عدم تناغم محرّكنا الصغير، على صعيد الجامعة، مع محرك الدولة الكبير. فالسيّارة، كما تعلمون، بحاجة الى محركين: أحدهما صغير ويُدعى الـــmarche، والثاني كبير، وهو الذي يجعل السيّارة تتحرّك وتسير. واللافت هنا ان المحرك الثاني، الكبير، بحاجة الى المحرك الأول، المكثّف الطاقة، للانطلاق والسير قدماً.

فمحرك ابحاثنا الصغير، لكن الهام جداً، لا ينقل طاقته الفاعلة والعارفة الى مؤسسات الدولة ككل في الشمال. ولذلك يقابل مدراء المعهد في الشمال، والذين عرضوا مراراً وتكراراً خدماتهم البحثية على المؤسسات الرسمية كافة، بالاهتمام الكلامي والشكر على المبادرة فقط لا غير. دون أي متابعة فعلية وعملية لهذا العرض المجّاني الذي كنا نقدّمه في الثمانينات كما في التسعينات. وزملائي المدراء السابقون

(د. يوسف كفروني ود. ماهر مرعبي) والمدير الحالي (د. انطونيوس نعوم) يشهدون على ذلك جميعاً.

لكن هذا الأمر لم يثنينا عن القيام بواجبنا ولا عن اجراء سلسلةٍ طويلة من الأبحاث والأعمال التي سأذكر أبرزها:

١ ـ ابدأ بذكر ابحاث طلابنا (في إطار شهادة الجدارة والدبلوم والدكتورا) والتي بلغ عددها الاجمالي، بين سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٩٧، ٢٨٤ بحثاً ورسالة وأطروحة، في ميادين العلوم الاجتماعية كافة.

ويمكننا ان نقول في هذا السياق، بثقة وتواضع، انه إن اراد أحدكم ان يعرف عن محافظة الشمال شيئاً موضوعياً ودقيقاً، في الواقع السوسيولوجي والانتروبولوجي والاقتصادي والديموغرافي والثقافي العام، لا بدّ له من الانطلاق من هذه الابحاث التي تغطي مدن وأقضية لبنان الشمالي كافة.

٢ ـ سنة ١٩٨٠، وانطلاقاً من مبادرةٍ شارك فيها جميع اساتذة المعهد، تمّ الاتفاق على تنفيذ بحثٍ جماعي، موضوعه قطاع صيد الأسماك في الشمال، شارك فيه جميع الأساتذة، كلٌّ من زاوية اختصاصه، يعاونه عدد من الطلاب. فقورب قطاع الصيد والصيّادين في الشمال إذّاك، من نواحيه الفنيّة والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على حدّ سواء.

ثم طبعنا هذا البحث وعملنا على توزيعه على جميع المؤسسات الرسمية والثقافية وعلى طلابنا فقوبلت المبادرة باهتمام عام حينذاك، على المستويات كافة... ما عدا المستوى الرسمي.

ثم طلبت منا الرابطة الثقافية في طرابلس، حيث كان يقام معرض الكتاب السنوي ولا يزال، باجراء مسح شامل لمبيعات ولزوّار المعرض. وهذا ما قام به فريق من الأساتذة تعاونهم فرق من الطلاب على مدى أسبوعين متواصلين.

ثم نشرنا ثمرة هذا البحث الميداني سنة ١٩٨٥ في منشورات المعهد. فكان البحث الجماعي الثاني.

كما قمنا لاحقاً بنشر بعض الأبحاث الأخرى، لأساتذة وطلاب متفوقين في المعهد، بحيث ان عدد الابحاث المنشورة قد بلغ، سنة ١٩٨٨، ١٣ كتاباً.

وقد طلبت منجا لاحقاً الحركة الاجتماعية (M.S.)، سنة ١٩٨٩، ان نقوم بمسح اجتماعي واقتصادي وثقافي لقضاء عكار (٢٧٠ قرية وبلدة ومدينة). فقمنا بهذه المهمة بنجاح.

٣ ـ كما انه، في صيف ١٩٨٢، ومع بدء الاجتياح الاسرائيلي، شعرنا في الشمال انه بامكان قوات الاحتلال الاسرائيلية ان تصل الى مدينة طرابلس وان تقوم بتدمير كل ما هو مهم فيها. لذلك هرعنا الى المحكمة الشرعية في طرابلس (بمبادرة من زميلّي د. عمر تدمري ود. خالد زيادة ومنّي أنا) لعلمنا ان أرشيف هذه المحكمة يحتوي على سجلات تضم ما لا يقلّ عن ٢٠٠٠٠٠ قضية (دعاوى مختلفة وتركات وعقود بيع وشراء ودعاوى طلاق وغيرها) فقمنا، خلال شهرين متواصلين، بتصوير ٤ نسخ من هذه السجلاّت وبتوزيعها على مواقع مختلفة في الشمال، مخافة ان تحرق النسخة الأصلية منها، المخطوطة والفريدة. علماً ان تاريخ أول سجل من هذه السجلات يعود الى سنة ١٦٦٦ ميلادية.

ثم بعد إعادة النسخة الأصلية من جميع هذه السجلات الى المحكمة الشرعية في طرابلس، مرفقة بنسخة أخرى مصوَّرة ومهداة من المعهد الى المحكمة، بدأ زميلنا خالد زيادة بادارة ابحاث جدارة ودبلوم تعمل على استكشاف معالم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ولاية طرابلس خلال الحكم العثماني. وقد بلغ عدد هذه الأبحاث ٢٢ بحثاً.

كما اننا نشرنا في منشورات المعهد في الشمال سنة ١٩٨٢ السجل الأول من سجلاّت المحكمة الشرعية بطرابلس. وبلغتنا على الفور رسائل تقدير من المغرب والمملكة العربية السعودية وحتى من اليابان، حيث أتانا أحد المستشرقين من جامعة طوكيو في السنوات الماضية.

لن أطيل الكلام، لكنني أود أن أختم بالقول في النهاية، ان الفرع الثالث من المعهد قد حاول ولا يزال يحاول، باخلاص، وبأساتذته وطلابه كافة، ان يولي البحث الميداني المكانة الجوهرية التي يستحقها والتي هي سبب وجوده في الاساس.

تجربة البحث في الفرع الثالث (٢)

د. راغدة جريج

تقوم الجامعة اللبنانية في نشر المعرفة والعلوم والمساهمة في تقدمها، يميزها ديمقراطيتها وانفتاحها على مختلف طبقات الشعب، فالجامعة بعد هام من أبعاد البناء الإجتماعي، ودورها أساسي ومركزي في المجتمع من حيث ارتفاع عدد طلابها أكثر من الجامعات الأخرى، ولأنها جامعة رسمية أي تدخل في اطار الخدمات العامة. والخدمات العامة هي العمل لتلبية حاجات المجتمع على كل المستويات.

نشأت الجامعة اللبنانية متناثرة لا تملك قضية واحدة، ثم وعت قضيتها فكافحت من أجلها في خدمة المعرفة. وحتى تتمكن الجامعة من تأدية مهمتها المعرفية يجب أن تكون محصّنة في ركائزها؛ وأهمها البحث العلمي في جو من الحرية الأكاديمية. إن نقل المعرفة وانتاجها شكلا دائماً التحدي الأساسي لأي صرح جامعي. وبالتالي، فإن استقلالية الجامعة علمياً واسعة جداً. فهي المعنية بكيفية التعليم وبإدارة الأبحاث ولا يحدها إلا قيم إنسانية يفترض أن تؤصلها في نفوس المواطنين.

لقد نصت وثيقة الطائف على دعم الجامعة اللبنانية، ولكن هذا الدعم ترجم بسياسة محاصصة مذهبية في «مجتمع مأزوم»، واختلطت حدود الحرية والتطييف على الإصلاح الأكاديمي، وهُمّش دورها كمؤسسة منتجة، وعمل على حظر مشاركتها في دورة التنمية والاعمار، فالجامعة كمؤسسة عامة مهمتها التعليم والبحث، ويفترض أنها تقدم خدمة في مرفق عام لكل المواطنين وتتغذى موازنتها من جيوبهم. فعلى ذلك يجب أولاً.

- تأمين مستلزمات البحث العلمي وتقنياته الحديثة.
- وضع مشروع استنهاض بحثي مبرمج ينفذه الطلاب والأساتذة استناداً الى أولويات علمية ومعرفية تخدم احتياجات مجتمعنا اللبناني التنموية والحضارية،

وهذا يستتبع انفتاح الجامعة على المشاريع المنتجة، وتعزيز التوجه نحو مزيد من التمويل الذاتي. وفي هذا السياق يجب ايجاد نوع من التوازن بين البحث العلمي وخدمة المجتمع. فواقع التعليم العالي في لبنان يبدو مبتعداً عن حاجات المجتمع وعن مطالب سوق العمل وهذا ما يفاقم ظاهرة البطالة حيث تخرج الكليات ألوف العاطلين عن العمل. فبالنسبة لنظام الامتحانات المعمول به في غالبية كليات الجامعة، فأي تقويم مسؤول وعلمي وعادل لإنتاجية الطالب في نظام امتحانات يعتمد المسابقة السنوية فيقرر لها ٩٥٪ من العلامة بينما لا يلحظ لأبحاث الطالب وأدائه وأنشطته العلمية سوى ٥٪ وهذه الخمسة بالمئة على كل حال اختيارية وغير الزامية.

- ضبط الأطروحات بحيث تكوّن أبحاثاً مطوّلة مرتبطة بحاجات المجتمع. وبحيث تكون الأبحاث المنتجة أكثر تفاعلاً بين الجامعة اللبنانية وقضايا المجتمع المتنوعة والأكثر تحدياً، فالجامعة مدعوة للربط بين عملية البحث العلمي وهدفيتها الإنمائية.

- ربط مشاريع الوزارات بكليات الجامعة بحيث تشكل هذه المشاريع اغناءً للدراسة الميدانية في الجامعة، وتشكل الكليات فرق بحث توفر الإنفاق على الخبراء (مثلما حدث مؤخراً بالنسبة للدراسة التي اعطيت لمعهد العلوم الإجتماعية عن «التعاونيات»).

- إن التعليم النظري لوحده هو نشر للأمية من نوع جديد. فقضية التواصل بين المجتمع والجامعة مهمة جداً. فلذلك علينا ردم الهوة التي تتسع بين معارفنا وتطور العلوم المتسارع والعمل على ربط العمل البحثي، بقضايا الوطن ومشاكله وبمتطلبات السوق وقضايا السياسة. ولقد صدر مؤخراً قراراً بانشاء مكتب للمشاريع والخدمات الخارجية في الجامعة، فنرجو تفصيل هذا القرار وعدم مصادرته، والأخذ بعين الاعتبار ان معهد العلوم الإجتماعية ذو مهمة وظيفية تنموية.

- هذا التوجه في تعزيز البحث العلمي يفرض طرح مسألة النشر العلمي في

مجلات متخصصة. إن الصلة ضعيفة بين البحث العلمي والاعلام في لبنان. فليس هناك برامج مخصصة لهذا الغرض. فالبحث حتى يؤدي فائدته يجب أن ينشر وأن يوثق ويوضع في المكتبات. إن نشر نتائج الأبحاث من أجل رفع المستوى الثقافي والاقتصادي في أي بلد، كان وما يزال يعتبر من مهام الجامعات.

- في كل ما طرح يجب أن نأخذ بعين الاعتبار، نظام الجامعة الحالي الذي لا يلحظ أي حوافز للأستاذ كي يقضي الأوقات الطويلة في اجراء الأبحاث. واذا اطلعنا على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ ندرك مدى الإساءة الى الحريات الأكاديمية في لبنان. فإن هناك ثمة تبديد لخصوصية الأستاذ الجامعي ومعاملته كأي موظف اداري. ومن المعروف أن نظام التفرغ في الجامعة اللبنانية لا يسمح بتقديم خدمات في مجال الدراسات والإستشارات إلا بعد اذن مسبق وبدون مقابل، وهذا من الأسباب التي حدّت من انفتاح الجامعة وتفاعلها مع محيطها. ومؤخراً، سمح للجامعة (وبموجب المادة ١٦ من قانون الموازنة العامة ١٩٩٨) من أن تتعاقد مع القطاع العام أو الخاص لقاء أجر، ولكن ما تزال المبادرات غير جدية، بالتعاطي مع الجامعة.

إن الجامعة في العالم تعتبر مراكز مدينية عليا، يلقي فيها الرؤوساء أهم رسائلهم إلى الأمة (رسالة «أولبرايت» أمام طلاب جاعة «أوهايو» من أجل تبرير الاعتداء الأميركي المحتمل على العراق)، وفيها تعقد، أكثر المؤسسات والشركات، اتفاقات عمل مع طلابها وقبل تخرجهم بشهور.

- إن كل هذا يستدعي تعاطٍ جديد مع المناهج والبرامج التعليمية، فالمناهج يجب أن تكون عصرية ومتوافقة وحاجات المجتمع، وتبعد عن أن تكون تقليدية، بحيث توفر عملاً للطالب، وتربطه بمجتمعه وقضاياه. وعليه يجب التحرر من الأطر الذهنية السابقة وذلك عن طريق اعادة بناء شاملة لبرامجنا ومناهجنا التعليمية من أجل استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجي ومواكبة العصر.

إن التعليم العالي بصورة عامة لا يمكن أن يبقى في حالة ركود في ظل التغيرات

الحاصلة في أنماط الانتاج وفي العلاقات الناجمة عنها. وهنا يجب تعميم المعلوماتية والتمرس باستعالها لربط الجامعة بالأنترنت داخلياً وخارجياً. فالتعاطي مع ثورة الإتصال أصبح ضرورة ملحة. فاحترام التكنولوجيا واستعمالها واجب. ومن هنا ضرورة الحفاظ على خصوصية مجتمعاتنا مع ضرورة انفتاحها وتفاعلها مع اعتبارات العالمية، فربط المكتبات بشبكة إتصالات أصبح ضرورة.

وفي هذا السياق، لا بد لنا من ادراج بعض الملاحظات، لعلّ هناك فائدة في الاعلان عنها والتطرق إليها:

١ - من الملاحظ إننا نفتقر إلى الجدية في التدريب على البحث، ولعلنا نفتقر بالتالي إلى هذه الاستراتيجية في التدريس.

يفاجئنا الطالب في السنة الرابعة، بجهل كامل لماهية البحث بشكل عام. فليس لديه أدنى فكرة عن كيفية تحقيق بحث علمي، وكيفية اختيار مادة وموضوع البحث، وكيفية صياغة الاشكالية، من أين يبدأ وما الطريق الى ذلك؟ وكيف يمشي في خطة البحث وفي صياغة الموضوع. ولعلّ الخلل منهجي!

٢ - ثم إننا نرى، إنه من الضرورة اعتماد جدول أو Brochure يدون مادة وموضوع الأبحاث التي حققت وعُولجت، من أجل وضعها في التداول من خلال المكننة المعتمدة، تجنباً لكل تكرار واعادة للمواضيع المبحوثة ذاتها.

٣ - إن الشكليات الروتينية المعقدة التي تتبع في شراء الدوريات والمجلات وغيرها، تحول دون تأمين ما يلزم للطلاب من هذه المراجع الدورية، التي تمكنهم من الاطلاع على المستجدات في مادة التدريس. فنرجو أن يُلحظ حل لهذه المشكلة.

٤ - عدا عن ذلك، فهنالك مشكلة المزاجية والعشوائية واللانظام التي تتحكم بعملية تقويم الأبحاث. اذ يتداخل العلم بغيره، ولم يُرسى تقويمها على منطق وأسس تطمئن الباحث إلى عدالة وتجرد علميين. فالمفروض أن يستند التقويم الى معايير علمية واضحة وتطبق على الجميع ولا تعود قضية التقويم قضية ممالأة وواسطات..

تجربة البحث داخل معهد العلوم الإجتماعية

د. كاظم نور الدين

من يمتلك العلم يمتلك القرار. من هنا كانت اهمية الدراسات الميدانية في وضع العلم في خدمة المجتمع، بهدف طرح الأفكار الضرورية لوضع الخطط اللازمة لمرحلة الانماء والاعمار، بعد غزو الدراسات البحثية للواقع الاجتماعي. ومن هنا لا بد من الاعتماد على سلطان العلم والمعلوماتية للحصول على المعلومات الأولية التي تساهم في وضع الخطط التنموية السليمة بتصرف اصحاب القرار في الدولة وفي القطاع الخاص.

إن الاعمال الاحصائية التي تكون نتيجة للابحاث الميدانية، تسمح بالتعرف على الواقع ودرس المعطيات الايجابية والسلبية فيه ورؤية احتياجاته على ضوء القدرات والامكانات المتاحة، مادية كانت ام بشرية، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المستلزمات بهدف الوصول الى الحلول المثلى.

وهكذا تكمن اهمية هذا النوع من الدراسات في قيمة المعلومات التي تقدمها عن المجتمع، وفي كون هذه المعلومات تشكل مرجعاً أساسياً لفهم البنيات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية و... باختصار **اهداف الدراسات الميدانية** هي:

- الكشف عن التطورات العلمية
- الكشف عن التقنيات المستخدمة
- حشد الطاقات العلمية
- حشد الطاقات المادية والبشرية والاعتماد على الذات لتقرير الدراسات وتمويلها.

هنا نطرح التساؤلات التالية:

- من هي المؤسسة التي تمتلك القدرة على الغوص في خضم المجتمع اللبناني ومعرفة مشاكله وحاجاته بهدف ايجاد الحلول لهذه المشاكل وتأمين تلك الحاجات؟ وخاصة في مرحلة راهنة يتم فيها بناء الوطن.

- هل هناك اجدر من معهد العلوم الاجتماعية للقيام بذلك؟
- ماذا كان الهدف من انشاء معهد العلوم الاجتماعية؟ هل فقط تخريج باحثين اجتماعيين ومساعدي باحثين وعاملين اجتماعيين وخريجين في مجالات مختلفة عاطلين عن العمل أو يعملون في غير اختصاصاتهم؟
- هل المناهج التي تدرس حالياً في معهد العلوم الاجتماعية ما زالت صالحة لأن تؤدي الدور المطلوب وتستطيع تحدي معطيات التطور والتغير الراهنة؟ وبالاخص المواد التطبيقية الميدانية كالمونوغرافية في السنة الثانية والتدريب على البحث الاستقصائي الاحصائي في السنة الثالثة وحلقات الأبحاث التي تعطى في مواد مختلفة في السنوات وكذلك الأبحاث في شهادتي الجدارة والدبلوم.
- كيف يتمّ تدريب الطلاب في العلوم الاجتماعية على البحث الميداني والعمل الحقلي؟
- ما المطلوب لتفعيل هذه المواد كي تساهم في تحديد دور المعهد في كشف نقاط الضعف في المجتمع والمساهمة في حلّها؟

تساؤلات عديدة تطرح وجميعها حول واقع معهد العلوم الاجتماعية وموقعه من الدراسات الميدانية التي تتم حالياً والمطلوبة مستقبلاً، وبالتالي مستقبله مع هذه الدراسات.

من خلال تجربتي الشخصية داخل المعهد خلال اكثر من عشر سنوات وعن طريق اعطاء مادة المونوغرافية واشرافي على ابحاث في شهادة الجدارة في اختصاصي علم الاجتماع العائلي والخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي.

هنا اذكر مجموعة من المشاكل والمواضيع التي تم التعاطي معها:

- دراسات مونوغرافية لعدد من القرى في الجنوب وأقليم الخروب تطرأت الى كافة الميادين. ومن القرى المدروسة: صربا ـ البيسارية ـ بعاصير ـ دير قانون النهر ـ المغيرية.

- دراسة حول عمل الاحداث: * في المدينة الصناعية صيدا
  * في المدينة الصناعية النبطية

- ابحاث الجدارة كان بعضها حول دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للاسر في بعض القرى واحياء المدن. والبعض الآخر تطرأ الى دراسة الأوضاع الاجتماعية لاسر العاملين في قطاعات مختلفة منها: عمال الورقة في حومين الفوقا ـ قطاع الصيدلة في مدينة صور وضواحيها ـ القطاع المصرفي في مدينة النبطية ـ القطاع الطبي في منطقة النبطية.

ودراسات جديدة تطرأت الى مونوغرافيا بعض المؤسسات الخيرية كدار السلام ـ مؤسسة غسان كنفاني ـ ارض البشر ـ الانروا (في صيدا) والصليب الأحمر اللبناني في صور.

بعد هذا العرض لمجموعة من الابحاث شاركت في ادارتها والاشراف عليها داخل معهد العلوم الاجتماعية. اعود للاجابة على الاسئلة المطروحة:

- نعم إن معهد العلوم الاجتماعية هو المؤسسة الاولى المخولة القيام بكشف مشكلات الواقع اللبناني والمساهمة في طرح الحلول الناجعة لهذه المشاكل مع المؤسسات الرسمية والخاصة التي تتبنى الدراسات الاجتماعية الميدانية، كونها على صلة مباشرة بالموضوع. واقول نعم بسبب المعطيات الموجودة داخل المعهد من كادرات عمل اجتماعي باحثين ومساعدي باحثين وعاملين وجامعي معلومات من ذوي الخبرة تمّ تدريبهم على هذا النوع من العمل وقد ثبتت جدارتهم فعلاً وظهر ذلك جلياً في مشاركتهم في استطلاعات الرأي العام التي قام بها المركز الاحصائي الاستشاري ماء ـ داتا في الانتخابات النيابية (٩٢ ـ ١٩٩٦) وفي غيرها من المناسبات الهامة المتفرقة والتي جاءت على مستوى من الدقة. واظهر هؤلاء، أي خريجي العلوم الاجتماعية تفوقاً على غيرهم من العاملين ذوي الاختصاصات المختلفة، فجاءت نتائجهم اكثر واقعية.

وهنا اتساءل هل تلبي هذه النتائج الهدف الذي انشأ من اجله معهد العلوم الاجتماعية؟ للاجابة عن هذا السؤال نقول إن فلسفة إنشاء معهد العلوم الاجتماعية

وتحديده كمعهد وليس كلية على غرار كلية الآداب والعلوم الانسانية وكلية الحقوق والعلوم السياسية. كانت تفترض التركيز في البرامج على المواد التعليمية وعلى الاعمال الميدانية والتطبيقية بمعناها التعليمي وتدريب الطلاب على البحث الاجتماعي، وخير دليل على ذلك وجود مادة المونوغرافية في السنة الثانية ـ والتدريب في السنة الثالثة وهاتان المادتان تساهمان في تدريب الطلاب نظرياً وحقلياً وتساعدان في اكتسابهم طرق استخدام التقنيات من توثيق وملاحظة واستمارة ومقابلة و.... وفي فرز البيانات وتحليلها وصياغة التقارير وبلورة الاستنتاجات.

إذن المواد التطبيقية في المعهد تساهم في اعداد الطلاب كمساعدي باحثين (في سوق العمل لاحقاً). وفي القيام بمفردهم أو ضمن مجموعات، بابحاثهم الميدانية (مذكرة البحث في الجدارة ورسالة الدبلوم).

وهكذا تكون فلسفة انشاء معهد العلوم الاجتماعية قد هدفت الى تخريج مهندسين اجتماعيين اذا صح استعمال هذه الكلمة، يأتون على جميع مشاكل المجتمع، ويقترحون الحلول لها، ويساهمون بشكل اولي في رسم مخطط الانماء الوطني. ولكن الاحداث التي عصفت بلبنان منذ اكثر من عشرين عاماً ساهمت في احتلال فرقاء آخرين لمهام الخريجين والقيام بأدوارهم (ضمن المؤسسات الرسمية والخاصة) وابعادهم عن حقل هذه الاعمال وبالتالي جعلهم عاطلين عن العمل.

كذلك فان التقدم الحاصل في التكنولوجيا عامة ومجال المعلوماتية والمجالات العلمية الأخرى خاصة، وفي ظل استمرارية المناهج والبرامج التقليدية في المعهد، ساهم ايضاً في ابعاد الخريجين عن الدور الاساسي الذي يستطيعون القيام به. لذلك نرى ضرورة ملحّة لاعادة النظر بهذه المناهج كي تتوافق مع الواقع الحالي للتطور الحاصل في كافة الميادين وتسمح لطلابنا باستخدام المعلوماتية في الدراسات الاجتماعية مما يساعدهم في استعادة دورهم المتخصص والمتميز.

على صعيد الممارسة الفعلية في عملية التدريب في مادة المونوغرافيا كونها على قدر من الاهمية باعتبارها أول عمل تدريبي، حقلي، يقوم به طلاب العلوم الاجتماعية

في السنة الثانية من تخصصهم. اشير الى ان تعليم هذه المادة وبناء على التجربة الملموسة يقوم على «أ ـ عرض نظري يتضمن التعريفات المختلفة للمونوغرافيا ـ علاقتها مع بقية العلوم الاجتماعية الأخرى ـ خلفيات الدراسة الاجتماعية (لماذا ومن يقوم بالدراسة المونوغرافية) ـ تذكير بالمنهجيات المختلفة والتقنيات المحتملة التي ترتبط بالموضوع وخصائص الحقل....

ب ـ التدريب الميداني من خلال اختيار الموضوع ـ الفرضية ـ المحطات المختلفة التي يسلكها الباحث في الدراسة. انطلاقاً من صياغة الفرضية وإختيار الحقل مروراً بالحلقات الميدانية التنفيذية وصولاً الى فرز المعطيات وتحليلها وصياغة الاستنتاجات والعودة الى تأكيد الفرضية او عدمه.

* تجدر الاشارة الى: ـ وجود تدريب نظري يسبق كل مرحلة من التدريب الميداني.

- اختيار الحقل/ بلدة ـ حي ـ مصنع ـ مدرسة ـ مؤسسة ـ قطاع... يكون عادة مشتركاً بين الاساتذة والطلاب.

- يطلب من الطلاب تقديم تقارير خطية في كل مرحلة ورحلة علمية ويجري تقييم هذه التقارير من الاساتذة.

هذا ويتابع طلاب معهد العلوم الاجتماعية تدريبهم الحقلي في مادة التدريب على البحث الاستقصائي الاحصائي في السنة الثالثة وفي مذكرات البحث في الجدارة ورسائل الدبلوم وتساهم حلقات الابحاث في علم الاجتماع وعلم اجتماع الشرق الأوسط وعلم النفس الاجتماعي التطبيقي والانتروبولوجيا في ذلك التدريب كونها تتطرأ احياناً الى دراسات ميدانية يقوم بها الطلاب ويتم تحليلها ومناقشتها داخل الصف ومع اساتذة المادة. كما انه لمادة المنهجيات (الميثودولوجيا) دوراً في ذلك.

وفي مجال ورقتي هذه ارى لزاماً عليّ تقديم بعض الاقتراحات التي قد تساهم في تحسين وتطوير البحث الاجتماعي الذي تبرز اهميته الآنية في طرق الواقع الاجتماعي الراهن ومنها:

أ ـ اختصار العرض التمهيدي النظري في مادة المونوغرافية الى اربعة او خمسة حصص واعطاء اهمية للاعمال التدريبية الميدانية والبدء فيها في وقت مبكر بحيث تتسع الفرصة امام الطلاب لانجاز اكبر عدد ممكن من حلقات الدراسة وذلك بهدف انجاز بحث كامل سنوياً.

ب ـ إلزامية الحضور والمشاركة في الاعمال الميدانية والتقارير في مختلف مراحل الدراسة (بنسبة ٧٠٪ وما فوق). وبالتالي اعطاء معدل تقييم لهذه المشاركة يساوي نصف تقييم المادة.

ج ـ مضاعفة الاعتمادات المالية المخصصة لانجاز التدريب (موازنة الرحلات العلمية) وشمولها انجاز البحث بكامله.

د ـ تطوير استعمال المعلوماتية عن طريق تزويد الفروع باجهزة كمبيوتر حديثة لاستعمالها في المجال البحثي.

هـ ـ توحيد منهج مادة المونوغرافية في الفروع الخمسة ودراسة امكانية التعاون في تنفيذ ابحاث مشتركة يتفق عليها بين الاساتذة او مع مركز الابحاث ومن هنا تبرز الضرورة القصوى للتعاون وبالسرعة الممكنة لانجاز مناهج جديدة للمعهد تتعاطى مع الواقع الجديد للدولة وتساهم في فتح آفاق العمل امام الخريجين. وخاصة ان المناهج التربوية الجديدة باتت في طريقها الى التنفيذ.

و ـ تفعيل دور مركز الابحاث والتعاون معه لغزو المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، الداخلية والخارجية واستخدام العلاقات الشخصية في ذلك. لأن المعهد يمتلك القوة من هذه المركز وبه، فيتمكن من دخول السوق ومواكبة التطور وتخريج اطر عاملة تلبي حاجات هذا السوق.

في الختام: من أجل بلوغ الاهداف التي يركز عليها هذا اليوم العلمي لحفز البحث الاجتماعي لا بد من حشد الطاقات العلمية والفكرية لجماعة الباحثين في الجامعة اللبنانية عامة ومعهد العلوم الاجتماعية خاصة. وكذلك حشد طاقات المؤسسات الرسمية والخاصة ذات العلاقة بالمشاريع التنموية وتحريك مركز الابحاث

كي يكون صلة وصل بين الباحثين والمؤسسات. وذلك من أجل العمل المشترك والمتكامل لدراسة الواقع الاجتماعي في مختلف جوانبه تمهداً للانماء المتوازن على كافة الاصعدة.

جميل ان تجتمع هيكلية التعليم العالي في هذا اليوم المخصص لحفز البحث الاجتماعي واجمل منه ان نطلع من اجتماعنا هذا باقتراحات وتوصيات تساهم في تطوير لبنان الاجتماعي. وان نتعاهد على مواصلة الجهد وباقصاه لتحقيق هذه التوصيات. وانني لارى ذلك في وجوهكم النيرة ايجاباً.

البحث الاجتماعي في معهد العلوم الاجتماعية ـ مقاربة أولية ـ

د. سليمان الديراني

إذا كان البحث الجامعي يرتبط بجملة غايات وأهداف، كما هي الحال في الدول الصناعية، مثل: التطوير العلمي والمعرفي، وضع خططٍ وسياسات للبحث العلمي، إقامة شبكات لمراكز أبحاث جامعية، بحوث تكنولوجية، إعداد الطلاب وتأهيلهم ليكونوا باحثين خلّاقين في دربتهم.. إلخ، فإن البحث الجامعي عندنا، وخصوصاً في الجامعة اللبنانية، يرتبط (نظرياً) بوظيفتين متفاوتتين من حيث الأهمية: وظيفة الترقي المهني لأفراد الهيئة التعليمية، حيث يفرض قانون الجامعة على الأساتذة إنتاج أبحاثٍ علميةٍ أصيلة بهدف الترقي الأكاديمي ـ الوظيفي، وبالتالي تحسين الأداء العلمي. وأما الوظيفة الأخرى، فهي إعداد الطلاب، لا سيما طلاب شهادات الدراسات العليا والدكتوراه، الذين يُفترض فيهم التمرّس في منهجيات البحث وطرقه، من وجهة «بيداغوجية».

أما الغايات الأخرى للبحث، فلا نرى، على مستوى الجامعة اللبنانية، أنها إحتلت أو تحتل حيزاً قابلاً للتوسع والتعاظم. وهو ما يشكل أزمة بنيوية في حياة الجامعة خصوصاً على مستوى وظيفتها ودورها. فهي، كمؤسسة عامة، لا تتقاطع مع وتيرة المتطلبات البحثية، سواء تلك التي تبديها أجهزة الدولة ومؤسساتها، أو تلك التي تطلبها مؤسسات المجتمع المدني وحركيته. وإذا كان بعض الأساتذة من الجامعة اللبنانية يتولون، كلياً أوجزئياً، مسؤولية بعض الأبحاث والدراسات، خصوصاً مثل تلك التي نشرت نتائجها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فلأنهم تعاملوا، بصفتهم الشخصية كباحثين، مع مراكز بحثية مستقلة، ولم يكن لإنتسابهم إلى الجامعة أي علاقة مباشرة بذلك.

من هذه الزاوية بالذات، نرى أن الجامعة اللبنانية ستبقى محكومة بالإنزواء التدريجي، طالما إنها لا تفسح المجال واسعاً في كنفها لقيام حركة بحثية متمادية.

وهذا، بالطبع، أثّر سلبياً في إثنين من مرتكزاتها: الأول، هو مستوى التعليم والتطوير العلمي، حيث لا توجد، فعلياً، آليات واضحة تربط بين مضامين المواد التي يدرّسها الأساتذة الجامعيون لطلابهم وبين مضامين أبحاث يقوم بإجرائها ويتحمل مسؤوليتها الأساتذة أنفسهم. خصوصاً إذا نظرنا إلى الموضوع، من زاوية البرامج والمناهج التي ترعى عملية التدريس نفسها، والتي تفتقد هي أيضاً، آليات تعديل وتطوير، كما هي الحال في أكثر من كلية ومعهد. أما المرتكز الثاني فهو مدى انفتاح الجامعة على الحاجات العملية للمجتمع، أو ما إعتاد كثيرون على تسميته بسوق العمل والإنتاج. وفي هذا المجال أيضاً، يبقى البحث هو النافذة الرئيسية لأن تحتل الجامعة موقعاً صميمياً ومؤثراً في آليات حركة المجتمع.

إن الإطار الواسع لمشكلة البحث في معهد العلوم الإجتماعية لا يخرج عما ذكرناه أعلاه، وهو، برأينا، يعبر عن مشكلة كل معاهد وكليات الجامعة. غير أن المعهد يتحمل عبئاً أكبر في هذا المجال، نظراً لكونه يشتمل على مركزي تعليم وأبحاث، بعكس باقي كليات الجامعة ومعهدها، ما عدا كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية التي أصبح لديها، مؤخراً، مركزاً للأبحاث. فالمعهد كان قد توصل، قبل الحرب، إلى إيجاد جدلية مقبولة أو علاقة معقولة بين التعليم والبحث، وذلك على الرغم من أن الأبحاث التي أجريت ونُشرت حينذاك، بموجب عقود بحثٍ مع بعض الباحثين (عددها يقارب الإثنين والعشرين)، لم تكن تتم من ضمن خطة بحثية متكاملة، يرعاها مركز الأبحاث، ولا كانت موضوعاتها متجانسة تشي بوجود مثل هذه الخطة. وهذا مرده، برأينا وباختصار إلى هذا «الالتباس الأصلي» الذي رافق تحديد وظيفة ودور المعهد منذ نشأته، والصراع الذي رافق مسار المعهد حول هذين الدور والوظيفة، والذي يتجلى حالياً في الخلاف حول هدفية المناهج والبرامج المعتمدة فيه والمزمع تعديلها.

وليس من باب الإطالة القول أن تجميد كل فعالية لمركز الأبحاث، منذ بداية الحرب، أفقد المعهد، ككل، أغلبَ سماته التطبيقية أو على الأقل جلّها، وأبعَدَ التعليم الجامعي فيه عن المواكبة الفعلية لتغيرات الواقع المجتمعي، وحدَّ كثيراً من الطلب

الاجتماعي عليه. وضمن هذا السياق تندرج مشكلة البحث (وبالتالي التعليم) في الفرع الرابع لمعهد العلوم الإجتماعية.

قبل أن أحاول توصيف واقع البحث (وضمناً التعليم في الفرع الرابع للمعهد)، أرى من الضروري القول أن كل القضايا والمشاكل التي تعوّق البحث في هذا الفرع، لا يمكن إعتبارها قضايا تخص هذا الفرع بذاته وإنما هي قضايا ومشاكل عامة تطال الفروع الخمسة، وإن اتخذت تلاوين متمايزة:

١ ـ الأبحاث التطبيقيّة ـ التدريبية؛

منذ إنشاء الفرع الرابع للمعهد في العام ١٩٧٧ وحتى نهاية العام الدراسي الماضي ٩٧، أجريت في إطار مادتين متمايزتين منهجياً وهما المونوغرافيا (١٨ بحثاً تطبيقياً أجراها طلاب السنة الثانية) وتدريب على البحث الإستقصائي (١٧ بحثاً تطبيقياً أجراها طلاب السنة الثانية):

أ ـ الأبحاث المونوغرافية:

معظم الأبحاث المونوغرافية أجريت على قرى مختارة من البقاع، من الهرمل حتى البقاع الغربي، ما عدا بحث كان موضوعه «المدينة الصناعية» في زحلة وآخر كان موضوعه «المدارس الخاصة غير المجانية» في زحلة أيضاً.

إن الملاحظات الأساسية بشأن مادة المونوغرافيا ولا سيما على مستوى البحث الميداني التدريبي، يمكن حصرها بالآتي:

١ ـ إن آلية التدريس والبحث في هذه المادة يكتنفها غموض المقصد أو الهدف. فإذا كان المقصود من وراء هذه المادة تدريب الطلاب على منهج البحث وإكسابهم جملة معارف نظرية فهذا الأمر يتم منذ عشرين سنة تقريباً وفق نموذج وحيد، هو نموذج السوسيولوجي الفرنسي هنري موندراس. وفي أحيانٍ كثيرة بقيت الممارسة البحثية المعتمدة في المونوغرافيا، قاصرة، أولاً، عن تلبية مجمل جوانب ومتطلبات النموذج المذكور، وثانياً، لم يجرِ البحث وفق

نموذج آخر، كنموذج Huges الأميركي، وثالثاً، لم تجرِ أية محاولة لإقامة نموذج مستلة أو مستمدة معالمه من البحوث الميدانية المحلية المتراكمة.

٢ ـ قد يكون مبرراً أن يجري دائماً إختيار القرية كوحدة إجتماعية ضيقة نسبياً لممارسة البحث الوصفي التطبيقي، في منطقة مثل البقاع الزراعي الريفي، خصوصاً وأن تجربة مندراس التي يجري استلهام نموذجها، حصلت في معظمها في الريف الفرنسي. لكن إختيار القرية المرشحة للدراسة لم يرتبط مرة ببرنامج بحثي طويل وممنهج لمنطقة بكاملها، يتأسس عليه لاحقاً برنامج بحثي جديد (يمكن أن يكون برنامج بحثي للسنة المنهجية الثالثة، مع مادة تدريب على البحث) يعالج، بدوره، ظواهر اجتماعية أو تطورات واقعية في المنطقة عينها.

٣ ـ الممارسة الميدانية نفسها، للطلاب، تعاني من ثغرات ونواقص يمكن تبريرها إذا فتشنا عن مبررات لها. ومن أبرز عيوب هذه الممارسة، الإكتفاء برحلتين أو ثلاث رحلات متباعدة تجعل من معايشة الحقل أقرب إلى أن تكون رحلة تدريبية سريعة. طبعاً، نحن لا ننكر ان وجود كثافة أنثوية طاغية في الجسم الطلابي يساهم في هذا المنحى ويلجم إمكانية «الممارسة البحثية المتكاملة»؛ إذ ما تزال الفتاة الطالبة تتأثر بمعايير تمنعها من الإنخراط الفعلي في البحث. وهذا ما يطرح علينا سؤالاً أكبر حول وظيفة الشهادة الجامعية وجدواها بالنسبة إلى الطالبة، بعد التخرج.

٤ ـ عدم المبادرة من قبل الإدارات المتعاقبة ومن الهيئة التعليمية في المعهد، في خلق شروط طلب إجتماعي على الأبحاث الحقلية، وخصوصاً من قبل الهيئات والمؤسسات المحلية لا سيما البلديات أو المؤسسات الإجتماعية أو غيرها. ومرد ذلك إلى معوقين إثنين: قانون الجامعة المانع لذلك، والقول بأن المطلوب من هذه المادة، كما من المواد التدريبية الأخرى، إكساب الطلاب جملة مهارات ليكونوا «أصحاب دربة»، إذا جاز التعبير. طبعاً، شخصياً أنا غير مقتنع بهذا «الجدار المانع» كلما حاولنا ربط البحث بآليات الجدوى والمراقبة

والدقة. فعندما تقتصر فائدة الأبحاث الحقلية التطبيقية على تدريب الطلاب فقط تصبح آليتها عرضة للإستنساب والظروف وما شابه، وتتقلص كثيراً صفة البحث العلمي الحقيقي ببعديها الأكاديمي والإجتماعي على السواء.

ب ـ البحوث الإستقصائية:

في إطار مادة «تدريب على البحث الإستقصائي»، قلنا انه أنتج ١٧ بحثاً. عالج بعض هذه الأبحاث مواضيع وقطاعات واسعة (على رغم الشكوى الدائمة من قلة الوقت وما ينتج عنها من إختصارات ملفتة احياناً) مثل موضوعات: الصناعة في البقاع، المصارف في البقاع، صناعة الدواجن في البقاع، واقع ومشكلات الإستشفاء في البقاع، أو موضوعات مثل التحولات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية... إلخ. إن المشكلات التي يعاني منها هذا النوع من الأبحاث، ولا سيما مشكلة إنتظام التدريس والتدريب الحقلي ضمن آليات واضحة ذات هدفية أبعد من التدريب، هي نفسها المشكلات التي تعاني منها الأبحاث المونوغرافية. وحتى لا نكرر ما قلناه سابقاً، نحصر ملاحظاتنا في الآتي:

١ ـ إن تحديد هدف البحث، بالنسبة إلى طلاب السنة الثالثة أي الإجازة، بالتدريب فقط (وهذا أمرٌ لا نقلل من أهميته الأكاديمية ونحرص عليه)، يؤثر سلبياً في وقتٍ لاحق على مذكرات بحث هؤلاء الطلاب عندما يصلون إلى شهادة الجدارة.

فإذا كانت الشكوى من ضيق الوقت المخصص لهذه المادة، وما ينتج عنه من إختصار بعض المراحل التدريبية، وكذلك إختيار موضوعات عامة تحتاج إلى برنامج عمل زمني يتعدى الوقت الرسمي للدراسة (وهو خلل بحد ذاته)، وإذا كانت مسألة المشاركة الفعلية للطلاب طوال أوقات التدريس والتدريب لا تنسجم مع مبدأ المواظبة الحثيثة لمراحل البحث؛ إذا كانت هذه الأسباب وغيرها تعوّق مسار البحث وتحدّ من أفقه الأكاديمي فإن هؤلاء الطلاب، بعد «مرورهم العصيب» من السنة الثانية فالاجازة إلى شهادة الجدارة، لن يقدموا في مذكرات بحثهم المطلوبة منهم ما هو أفضل مما خبروه سابقاً.

٢ ـ إذا كانت نسبةٌ معينةٌ (وهي في العادة نسبةٌ غير ضئيلة) من طلاب الإجازة خرجوا إلى سوق العمل يحملون إجازاتهم فقط، وإذا افترضنا (وهو افتراض غير واقعي، برأينا) أنهم وجدوا وظائف وأعمال تمتُّ إلى العمل البحثي بصلة وتتطلب ممارسة المهارات والمعارف التي اكتسبوها، فهل هم قادرون على تلبية هذه الأعمال والوظائف باليسْر الذي نتصوره ومن ضمن شروط التعلم والتدرّب الممارسة حالياً؟ الجواب، طبعاً، هو بالنفي. وهذا أمرٌ يطرح، أولاً، السؤال عن كيفية تطوير الشروط الموضوعية والذاتية للبحث التطبيقي وثانياً يطرح السؤال حول شروط التعليم الأكاديمي في المعهد، وحول عمومية شهادة الإجازة وجدواها العملية.

ج ـ أبحاث الجدارة:

عدد مذكرات البحث في شهادة الجدارة حتى العام الدراسي الماضي بلغ ١٥٤ مذكرة بحث، تتوزع على ١٢ فرع إختصاص. تأتي في الدرجة الأولى، من حيث عدد الرسائل، إختصاصات التنمية، الريفي، السياسي والأنتربولوجيا وبفارق عددي كبير مع المرتبة الثانية لعلم إجتماع الأسرة والسكان والعمل وعلم النفس الإجتماعي والتربوي والإقتصادي والمعرفي.

إن الملاحظات الأساسية التي يمكن استخلاصها من القراءتين الأفقية والعامودية لهذه الرسائل، يمكن إدراجها على الشكل التالي:

١ ـ إن العدد الأكبر من هذه الرسائل، بالنسبة إلى الطلاب، ليست محكومة دائماً بضوابط أكاديمية وبحثية صرفة. وهذا ما يتجلى على مستوى إختيار الموضوعات الذي غالباً ما يتصل بالقصور الذي يعاني منه تكوينهم المعرفي والعلمي من جهة ولنظرتهم للقيمة الأكاديمية والعملية لشهادة الجدارة نفسها من جهة أخرى، ويتجلى أيضاً، في تعاملهم مع مجريات أبحاثهم ومقارباتهم لها.

٢ ـ إذا نظرنا إلى الرسائل التي تستند إلى أبحاث ميدانية أجراها الطلاب أنفسهم، نرى أنها تشكل ما نسبته ٩٠٪ من المجموع العام. غير أن الصفة «الميدانية»

لهذه الأبحاث، تكتسب عموماً سمة التوصيف الممزوج بإنطباعية شخصية نافرة، تحل عادة محل التماسك التحليلي العلمي. وهذا مرده إلى عدة أسباب، قد يكون أبرزها نظرة الطالب غير المؤسسية لعلاقته بنظام التدريس والبحث وبالهيئة التعليمية وبتقييمه لجدوى الشهادة نفسها.

٣ ـ عدم تطوير تقنيات المتابعة الميدانية بالنسبة إلى طلاب الجدارة كما الدبلوم، نتيجة فقدان القاعدة اللوجستية (مختبرات بحثية للأنتربولوجيا والثقافة، مثلاً)، أثّر لجهة جمود السلوكية التدريسية البحثية لدى الهيئة التعليمية وتضافر هذه الجمود مع الظروف التي مرّ بها المعهد خلال الحرب.

د ـ أبحاث الدبلوم:

أبحاث الدبلوم المتراكمة منذ أن وجدت هذه الشهادة في الفرع الرابع في العام ٨٦، يقارب الـــ١٧ بحثاً، تندرج غالبيتها العظمى ضمن فرع علم الإجتماع السياسي (١٢ بحثاً) وأربعة أبحاث ضمن فرع علم إجتماع التنمية.

إن الطغيان الواضح للسياسي على التنمية مرده، برأينا إلى أمر رئيسي هو ما نسميه مناخ الحرب واهتمامات بعض الأساتذة. فرسائل الدبلوم «السياسية» تدرجت كثافتها زمنياً منذ العام ٨٧ وحتى العام ١٩٩٣، في حين أن كثافة الرسائل «التنموية» أخذت تتكاثر منذ العام ٩٣ وحتى الآن. إن الملاحظات التي يمكن إدراجها حول الجانب البحثي لهذه الرسائل، تتشابه غالباً مع الملاحظات بشأن رسائل الجدارة. غير أن أكثر ما يؤثر في الصفة البحثية لرسائل الدبلوم، هو أن غالبية طلاب هذه الشهادة، الذين يتجاوز متوسط أعمارهم الـــ٢٦ ـ ٢٨ سنة، هم إما موظفون انقطعوا عن متابعة الدراسة لأكثر من سنتين متواليتين، الأمر الذي يضعهم خارج سياق التدرج المطلوب في عملية البحث كمسار تراكمي، وإما أنهم طلاب يختارون موضوعات بحثية تعاني من عموميتها المفرطة أو من إنقطاعها عن مشكليات محددة أو من كونها موضوعات لمّاعة في العناوين، متواضعة في المضامين. طبعاً مع الإشارة إلى وجود طاقات واعدة إن صحّ توظيفها في سياق بحثي مؤسسي.

هـ ـ الأستاذ والبحث الإجتماعي:

في هذا المجال، نحن لا ندّعي البتة أننا في موقع «إصدار الأحكام». لكن، ومن زاوية وصفية، نقول أن الأساتذة في الفرع الرابع يعبرون عن إهتماماتهم البحثية عن طريق نشر دراسات هي في غالبيتها أبحاث أو دراسات مكتبية ذات طبيعة نظرية. وقلة الأبحاث الميدانية تعود إلى:

١ ـ غياب المحفزات البحثية التي يعبر عنها ارتباطهم بمركز أبحاث فاعل وبخطط واضحة في هذا المجال.

٢ ـ نتيجة لذلك، يصبح الإشراف على الرسائل في الدبلوم والجدارة مجرد إشراف روتيني (تدخل فيه حسابات الأنصبة وما شابه) بدل أن يتحول الإشراف إلى أحد مصادر المعطيات الحقلية الضرورية، للتأسيس عليها في أبحاث شخصية.

٣ ـ وجود سوّية واحدة، في نظام تقييم الأداء البحثي والأكاديمي، حيث يتساوى من يجري بحثاً ومن لا يهتم بذلك سواء كان هذا البحث بهدف الإرتقاء الوظيفي أو تعبيراً عن إهتمام شخصي.

٤ ـ إستمرار عدد من الأساتذة الجامعيين، على اقتناع بأن شهادة الدكتوراه هي مستندهم في موقعهم التعليمي، بدل أن تكون هي الباب المؤدي إلى تكريس إهتماماتهم في المتابعة والمراكمة البحثية في حقلٍ أو في موضوعات محددة وعلى مسار زمني طويل نسبياً، الأمر الذي يكرس إختصاصيتهم المطلوبة والمنتجة في آن.

٥ ـ وجود «تمنّع مجتمعي» أو حذرٍ حيال المقاربة البحثية الميدانية، خصوصاً في المناطق ذات النظام الإجتماعي المقفل نسبياً، وهذا ما يخلق إرباكاً في مساق البحث وقدرته على الإستنتاج العلمي.

٦ ـ إستمرار نوع من الأبحاث معتمداً، أساساً، على التشبّع بالمواقف النظرية المسبقة مع إستبعاد المراجعة أو المساءلة للمفاهيم والمناهج المستخدمة.

إستنتاجات أولية:

قد لا تكون هذه الملاحظات الواردة أعلاه قد أضاءت على كل عناصر أو معوّقات البحث الإجتماعي، إذ أن المجال هنا لا يتسع. لكن من باب الإستخلاص الأولي، نعتقد أنه لكي تتبلور الحيوية البحثية في معهد العلوم الإجتماعية في الفرع الرابع كما في الفروع الأخرى، لا بدّ من العمل على إيجاد الشروط التالية:

١ ـ وضع خطة داخلية سنوية على مستوى الفرع تبرمج المواضيع والمراحل البحثية آخذةً بعين الإعتبار بعدين أساسيين: تأمين التدريب على البحث للطلاب وتأمين قاعدة معطيات ميدانية. وتكون هذه الخطة الداخلية مرتبطة بخطة أوسع يرعاها مركز الأبحاث على مستوى الفروع الخمسة ويجري تثميرها في غير مستوى واتجاه.

٢ ـ وضع آلية واضحة وملزمة لربط التعليم وتأسيسه على قاعدة المضامين البحثية المتتابعة، ولا سيما في المواد التي تستلزم توصيفاً له علاقة بالمتغيرات المجتمعية (حلقات الأبحاث في علم الإجتماع والأنتربولوجيا... إلخ).

٣ ـ العمل على إيجاد قاعدة لوجستية في كل فرع تؤمن كل الشروط المادية للبحث وتحفزه.

٤ ـ تكليف لجنة من الأساتذة لوضع برمجة سنوية لمسح المتراكم من الأبحاث الطلابية الفردية والجماعية، ووضع إقتراحات عملية لكيفية إعادة إستثمارها، وتكون مهمتها الأخرى إقتراح المتابعة و/أو إقتراح موضوعات بحثية جديدة وتبرير أهميتها وتنسيق برمجتها مع برمجة مركز الأبحاث.

٥ ـ العمل على ربط الأبحاث (وربط الشهادات التي يمنحها المعهد بمجملها) بمستلزمات الطلب الإجتماعي عليها، عن طريق تسهيل الإرتباط المتقابل بين المعهد والمؤسسات المدنية الخاصة والرسمية في منطقة وجود الفرع نفسه وبالتنسيق أيضاً مع مركز الأبحاث.

٦ ـ إذا كان لا بدّ من تحفيز المناخ البحثي المستمر، نعتقد أنه لا بدّ من إيجاد إلزامية قانونية معينة تفرض على الأساتذة إنتاج بحثي مستمر، بصرف النظر عن مدى خدمة هذا الإنتاج في الترقي الوظيفي الأكاديمي كما هي الحال حالياً.

٧ ـ النظر في البرامج والمناهج المعتمدة حالياً، لجهة تغيير عمومية شهادات الإجازة والجدارة ومدى إستقطابها لجمهور طلابي، يرغب في تكوين مهارات مطلوبة في سوق العمل، ولا سيما منها مهارات تقوم على دربة البحث أو مهنته.

وأخيراً، نردد ما كتبه مرة قسطنطين زريق: «مضى الوقت الذي كان مقام أي مجتمع أو بلد مستنداً إلى ما يمتلكه من موارد أولية أو مناخ وموقع طبيعي لحاجات الزراعة والصناعة والتجارة، وجاء الوقت الذي غدا فيه مقياس القوة والتميز العطاء المعرفي لذلك البلد أو المجتمع. وهذا العطاء إنما يتولد أصلاً في الجامعات أو في مؤسسات البحث سواء منها ما كان داخل الجامعات أو ما جاء مستقلاً عنها ومتعاوناً معها». (الحياة، ٢٦/أيلول/١٩٩٦).

تجربة البحث الإجتماعي

خارج معهد العلوم الإجتماعية

«مرقب العيش المشترك» ومجلّته (تعريف لمشروع جار في مركز الدراسات المسيحية ـ الإسلامية بجامعة البلمند)

د. أحمد بيضون

في أيار من العام ١٩٩٥ انعقدت بجامعة البلمند ندوة أريد لها أن تصحب ولادة **مركز الدراسات المسيحيّة الاسلاميّة في الجامعة**. وكان على المنتدين أن يرسموا خطاً عاماً للعمل فيه مستبعدين صيغاً ممكنة لهذا العمل ومستبقيين أخرى. وذلك بحيث يجتنب ـ على قدر الإمكان ـ أن يأتي برنامج المركز تكراراً قليل الفائدة لهذا أو ذاك من برامج المراكز المشابهة وهي كثيرة، منتشرة في أرجاء العالم، ويوجد منها اثنان أو ثلاثة في لبنان نفسه. وقد شهد الندوة المذكورة عشرات من المشتغلين بدرس العلاقات بين الديانتين تقاطروا من بلاد عديدة. وكان جلهم من المشرفين على هذا النوع من المراكز أو المعاهد جاؤوا يعرضون تجاربهم ليخلصوا منها إلى ما وجدوا فيه فائدة لصحة المولود الجديد. وكان في الندوة، إلى هؤلاء، أكاديميون آخرون وباحثون مستقلون.

ولقد لاحظنا، والندوة تقترب من ختامها، أن البرنامج أو الخط الذي أخذت تتشكل ملامحه يوشك أن يستنفد طاقة المركز الجديد سلفاً في مسائل تتصل باللاهوت والفقه المقارنين وبالعلاقات بين الديانتين في المجال الدولي وما إلى ذلك من مسائل شاسعة متداخلة، عالمية الأفق والصفة. فكان أن اقترحنا أن يفرد في المركز، ما دام أنه من نبات الأرض اللبنانية، خلية يفرغ القائمون بأمرها وسعهم في ملاحظة مسألة يعد لبنان مختبراً لملاحظتها ـ فضلاً عن معاناتها ـ بامتياز، **وهي مسألة العيش المشترك أو ـ بعبارة أقرب إلى تواضع الواقع ـ مسألة الطائفية.**

تلك مسألة أضيق بكثير، على ما هو معلوم من أن تشتمل على سائر وجوه العلاقات بين الديانتين. ولكنها ـ بمعنى معين ـ أوسع بكثير أيضاً من مجال هذه

العلاقات. وذلك أن الطائفية لا تدع وجهاً من وجوه الحياة اللبنانية، دينياً كان أم غير ديني، إلاّ وتقحم نفسها في رسم قسماته. وقد لا يكون بين طوائفنا والدين ـ على ما تراه الصفوة من أهله ـ كبير ألفة. بل قد تكون الطوائف على شيء كثير من قلة الدين ـ إن صح وصف القلة بالكثرة ـ وتكون الطائفية أبعد المواقف، لا عن روحانية الدين وحدها، بل عن أية روحانية كانت. هذا كله يقال كثيراً وهو جدير بالنظر. ولكن الطوائف تتخذ الدين راية، في الأقل، وتجد في الانتماء اليه ما ينظمها صفوفاً، فوق أرضنا هذه، وتركز فيه أصولها وترد إليه، معاً، منطلقات تواريخها ودواعي استمرارها القصوى. لا بدع إذن، أيا تكن وجوه الحق والباطل في دعاوى الطوائف المتصلة بهوياتها، أن يجد العيش المشترك اللبناني أو ـ مرة أخرى ـ أوضاع الطوائف والعلاقات بينها ـ مكاناً في مكرز للدراسات المسيحية ـ الاسلامية ينشأ في لبنان. برزت الحاجة إلى هذا المكان، في تلك الندوة، مع العلم سلفاً بأن الدين، بما هو دين، لن يكون موضوع التناول المقصود، في المكان المذكور، بل هو قد يبقى، على الدوام، نجماً لأفق المكان البعيد، يشع عليه بالدلالات، ولكن الواقفين في المكان لا يتخذونه موضوعاً للتأمل.

كان الاقتراح إذن أن تفرد في المركز الجديد تلك الخلية للبحث اللبناني وقد اختبر لها، من بين أسماء عدة تخطر بالبال، اسم «**مرقب العيش المشترك**». ولا أجاوز تقرير الواقع حين أسجل لجامعة البلمند ما ظهر من سرعة تلقفها الاقتراح ومبادرتها إلى حفظه من أن يتبدد في فضاء القاعة التي ألقي فيها. وهذا ـ أي التبدد ـ ما كان ينتظره صاحب الاقتراح ولا ينتظر غيره، إذ هو تعلم، بالاختبار، أن الندوات ـ لا اللجان ـ هي مقبرة المشاريع المفضلة. وأما ما حصل فهو أن رئيسي الجامعة السابق والحالي حمّلا صاحب الاقتراح مسؤولية إنفاذ اقتراحه وبالغا في الإلحاح حتى لم يتركا له عذراً. وهذا أمر لا يتوقع مثله ـ والحق يقال ـ من جامعة أخرى (هي جامعتنا اللبنانية) ثقيلة الحركة، محصورة الهمّ في التدريس، أي في نقل الشيء نفسه من جيل إلى جيل، مغلقة ـ لولا أن البعض ممن فيها تدبّروا أمر تنفسهم في خارجها ـ دون وقائع المجتمع المتغيرة وجديد العالم.

عليه تكوّنت هيئة المرقب... ولم تكن مفاجأة لأحد أن أربعة من أعضائها السبعة اتفق أنهم أساتذة في الجامعة اللبنانية ولا أن ثلاثة من الأربعة هم أساتذة في معهد العلوم الاجتماعية. ثم وضعت الهيئة لنفسها خطة وجعلت من المجلة أداة مفضّلة لإنفاذ الخطة وأصدرت من «المرقب» عدداً أول قدّمته على أنه مجلة غير دورية مع وجود الرغبة في أن يصدر منه عددان في بحر كل سنة.

وأما أركان تصوّرنا هذا المشروع ـ وهي معروضة في تقديم العدد الأول فقد يصح إجمالها في ملاحظتين:

الأولى: أن الطائفية شبكة من العلاقات والمواقف شاملة، فلا يفي بالغرض من متابعتها قصر المتابعة على مستوى المجتمع السياسي والدولة، وإنما يجب فيها النظر إلى مستويات الحياة الاجتماعية ووجوها كافة من التربية والتعليم إلى الزواج وما يليه ومن التخالط أو التعازل في السكن إلى صور التآزر والتنظيم الجماعيين إلى شؤون التملك والعمل والتنمية والعمران ومن الثقافة والإعلام إلى الصحبة واللهو وتزجية الفراغ، الخ...

والملاحظة الثانية: أن الطائفية بنت الصيرورة فلا تقيم على حال واحدة. لذا تجب متابعتها عبر أطوارها المتوالية وتحوّلاتها الرئيسية والثانوية، صعوداً وهبوطاً، ضيقاً واتساعاً وتغيراً في الصور. وما تتغير في الطائفية ليس المواقف وحدها أي درجة التوتر الطائفي مثلاً، وإنما تغير الأوضاع نفسها أيضاً أي ما يمد الطوائف بأوصافها الأساسية، وأخصها درجة التبلّر التي تكون عليها كل طائفة ويتعين بها مقدار استوائها على أنها طائفة واحدة تدخل، بهذه الصفة، في الحياة الوطنية، في ما يعدو تشكيلات أخرى غير طائفية الصفة تتقاسم الطوائف وتتوزع أبناءها.

هذه الملاحظة الثانية ـ أو بالأحرى هاتان الملاحظتان كلتاهما ـ أوحتا بأفضليتين:

الأولى: أفضلية المجلة على الكتاب، أي أفضلية مواكبة الظواهر في صيرورتها على اجتراح دراسة واحدة، أيا يكن حظ هذه الأخيرة من الإحاطة وتنوع الزوايا.

والأفضلية الثانية: اتخاذ القياس رديفاً للوصف والتحليل النوعيين عوض الإقتصار على هذين السبيلين إلى تعرف الظواهر. ونبني على ما سبق أن القياس لا بد له أن يكون هنا قياساً للمواقف وللأوضاع معاً أي للذاتي وللموضوعي، لا قياساً للمواقف وحدها يفي بالحاجة إليه استطلاع الرأي المتكرر مثلاً. فوجب أن نعد لهذين الضربين من القياس عدتهما من التصورات والأدوات. وهو إعداد باشرناه وكانت صعوبته قد ألزمتنا بالتريث في ارتقاب حصائل منه حتى أعداد مقبلة.

يريد المرقب إذن ـ وهذا جديده ـ أن يحصل معرفة راهنة بالطائفية وبالعيش المشترك، أي بحالهما في البلاد وبين أهلها وبتحولات هذه الحال واتجاهاتها من الأمس إلى اليوم ومن اليوم إلى غد. وهو لا يحمل دعوة مسبقة، محسومة المعالم، وإنما تحتمل صفحاته سائر وجوه الخلاف الماثل بين اللبنانيين، جماعات وأفراداً، في موضوعه. وإنما دعوته دعوات كتابه وحصائل ما ينتج أو يستقبل من درس وتحقيق. على أنه يحمل، من غير مواربة، قيماً عامة هي قيم الإبقاء على البلاد وعلى الحياة المشتركة فيها وقيم المضي بهذه وتلك إلى ما يرغب فيه أصحابهما ـ وهو ما ينجلي عنه، في كل شأن، مخاض إرادتهم العامة ـ وإلى ما تتسع له إمكاناتهم. وهذه ـ بالطبع ـ منظومة قيم تتسع لضروب الاختلاف الماثلة بين اللبنانيين، وفيهم كتّاب «المرقب» أنفسهم. يقتصر جديد المرقب إذن على رهن الدعوة بالمعرفة: معرفة ما يريده اللبنانيون وما هم عليه والوجهات التي يممون شطرها، فعلاً، في شتى الميادين. لا نحن من أهل الطائفية إذن، على وجه من وجوه الضرورة، ولا نحن من أهل العلمانية، سلفاً، إن صح أن هذه نقيض تلك. لا ريب أن لكل منا موقفاً من هذه ومن تلك، وهذه مواقف لا موقف واحد، على الأرجح. وأما ما نحن مجمعون عليه فهو طلب المعرفة بما يبتغيه اللبنانيون وما لا يبتغونه وهذا وذاك نسميهما مواقف اللبنانيين. وهو أيضاً طلب المعرفة بما يتجه نحوه اللبنانيون وما يبتعدون عنه، في واقع أمورهم، وهذا وذاك نسميه أوضاع اللبنانيين. ونحن نزعم، فوق ذلك، أن المواقف والأوضاع تتغير وأن تغيرها موضوع لمعرفة تحتاج إليها جميع الدعوات، ذاك ما نزعمه ونريده. وأما الذي لا نريده فهو أن يكون اللبنانيون موضوعاً غائباً عن مصيره، لدعوات يتوخى لها أن تثمر إجراءات تكسر إرادتهم أو يتوخى لها أن تشط بأوضاعهم نحو آفاق لا

يلائم بعدها طاقة سيقانهم أو أن تبقيهم راسفين في القيود وإن تكن حالهم تخولهم السير شوطاً ما إلى الأمام. بهذا المعنى ـ وبمعان أخرى لا تستنفد كل ما للديمقراطية من معان ـ يعد «المرقب» نفسه خلية ديمقراطية.

هذا «المرقب» لا يزال، في كل حال، يتلمس طريقه. وما نكتشفه، كلما التقينا، أقرب إلى أن يكون سعة جهلنا لا سعة علمنا. سميّنا أنفسنا «مرقب العيش المشترك». ولكننا لم نلبث طويلاً حتى وجدنا أن هذا الأخير حمّال أوجه. فهو يحتمل أن يكون «انصهاراً»، وهذه كلمة متداولة، تنتمي على ما هو معلوم إلى مصطلح أفران التعدين. لذا يسعها إذا تركت تجري فالتة حتى آخر مطافها أن تعني صب اللبنانيين جميعاً في قالب واحد بحيث يتعذر التمييز في صفوفهم المرصوصة حتى ما بين الأطفال والشيوخ أو ما بين الإناث والذكور... فيصير أمرنا إلى شعب من السبائك لا من الآدميين. ويحتمل العيش المشترك، من الجهة الأخرى، أن يكون «تعدداً». وهذه أيضاً كلمة متداولة لا تقل حمولتها من الكوابيس عن حمولة سابقتها. فهي قد تعني مضيّ خروم الشبكة اللبنانية في التوسع وحبالها في التقطع حتى تبقى الخروم وحدها، في النهاية، من غير حبال ترسم لكل خرم محيطه وتدل على وجود الشبكة. وهذه حال ترد إلى خاطري ـ مرة أخرى ـ حكاية لا أملّ تكرارها منذ خمس وثلاثين سنة. وهي أن سويسرياً سئل، ذات يوم، كيف يصنعون، في موطنه، جبنة الـــ«غروبير»، فأجاب ـ إنهم يصنعون الثقوب أولاً ثم يصنعون الجبنة من حولها!.... بهذا المعنى، نحن مرشحون، في بعض دعواتنا، لأن نكون «غروبير» الشرق لا سويسراه.

ولكن كم من الجبنة يحب أن نضع حول الثقوب وكم ثقباً نريد في الجبنة؟ أطلقنا على أنفسنا اسم «مرقب العيش المشترك» وهنا نحن ننتبه، اليوم، إلى أننا لا نعرف ما هو هذا «العيش» أو ـ على الأصح ـ ما هو معياره؟ لذا قررنا، الشهر الماضي، أن ننظم يومياً دراسياً، شبيهاً بهذا اليوم، يكون مداره أسئلة كثيرة تنتهي إلى واحد: «ما هو العيش المشترك؟» وسيدعى بعضكم ممن أدمنوا على التأمل في هذه الأحجية إلى ذلك اليوم المشهود. ولكن أملنا مقطوع سلفاً في تحصيل جواب وحيد لهذا السؤال الواحد. و«المرقب» الذي أنشأناه إنما يعيش ـ ونعيش فيه «عيشاً مشتركاً» ـ من جراء هذه الكثرة في الأجوبة. ولا أكتمكم أننا نتوسم له حياة طويلة.

الجدل المثير بين الباحث والخبير
في بحث قضايا القطاع الثالث
وفي تقييم مشروعاته الاجتماعية

اعداد: احمد بعلبكي(*)

- هل تكفي حيازة شهادة جامعية عليا في علم الاجتماع أو في الخدمة الاجتماعية: ـ ليكون هناك اعتراف مجتمعي بحرفة البحث السوسيولوجي في الظواهر والأوضاع؟ ـ او ليكون هناك اقتناع مجتمعي بحرفة التدخل الرعائي في المشكلات الاجتماعية والحالات الفردية الصعبة؟
- هل من الضروري أن نُذكِّر بأن مستوى الوعي النقدي في الثقافة المجتمعية المحيطة بالتحصيل الجامعي هو الذي يُثمر هذا التحصيل ليعود من ثم فيغتني به؟
- هل من الضروري ان نُذكِّر بأن الهواجس الايديولوجية في التغيير او الاصلاح الاجتماعي التي كثيراً ما تحفز الى مثل هذا النوع من التحصيل الجامعي والاحتراف المهني هي التي تنزع في احيان كثيرة وتحت ضغط الالتزام الديني او السياسي الى تعطيل التحصيل النقدي في الجامعة من جهة والى تعويق الاحتراف المهني في المجتمع من جهة اخرى؟
- واخيراً هل من الضروري ان نُذكِّر بأن المجتمعات، الكبيرة منها والصغيرة، القديمة منها والراهنة، تتحول بفعل تناقضاتها وان الميول المحافظة كما الميول التغييرية كانت تتبلور في تيارات ويقودها رواد يجتهدون في تشخيص التناقضات وادارة التحولات، دونما تخصص في حرفة علم الاجتماع وعلم

(*) استاذ مساعد في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية، وخبير استشاري في التنمية الريفية والمحلية.

النفس الاجتماعي وفي منهجياتها التحليلية. ودونما تخصص في حرفة الخدمة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي وفي تقنياتهما التدخلية الاصلاحية؟

انطلاقاً من هذه التساؤلات التي تواجه نماذج الاحتراف والمحترفين سواء في مجال التشخيص الاجتماعي السوسيولوجي الثقافي التحليلي او في مجال التدخل الرعائي الاصلاحي.

يهمنا:

- ان نتوقف اولاً امام مقومات واحد من مناهج احتراف البحث والخبرة في قضايا واوضاع ما يسمى اليوم بالقطاع الثالث (بعد القطاعين الحكومي والخاص) انه المنهج النقدي الذي يعتمده الباحث ـ الخبير. هذا المنهج الذي نميزه عن المنهج الوصفي الذي يعتمده الخبير التكنوقراطي.
- كما ويهمنا ان نتوقف ثانياً امام ظروف الاحتراف التي يواجهها اصحاب هذا المنهج النقدي في فرع من القطاع الثالث في لبنان وهو فرع المنظمات المدنية التي لا تقدم نفسها كأجهزة تنتمي الى طوائف فتحظى برعايتها، ولا تربط نفسها هيكلياً بمنظمات اجنبية.

ما هي المقومات النفسية والمعرفية والسياسية للمنهج النقدي في تقييم اوضاع ومشروعات هذا الفرع المأزوم من القطاع الثالث؟

من خلال تجربتنا الشخصية نتوقف امام مقومات ستّة لهذا المنهج النقدي:

١ ـ فنشير بداية الى مُقوِّم اول يتمثل في ان غالبية اصحاب هذا المنهج درجوا، في انتماءات ايديولوجية سابقة او متواصلة وفي مقاربات منهجية متميزة، على التركيز، في تفسير الظواهر والأوضاع المحلية، على منطق النظام السياسي ـ الاقتصادي الذي يحكمها، او على النظر الى الوضع الخاص كانعكاس مباشر للوضع العام.

واذا كان مثل هذا المنهج في ربط الوضع الخاص بالوضع العام ربطاً سلبياً قد وفر لاصحابه طاقات تنظيرية متميزة، الا ان هذه الطاقات تدفع الباحث احياناً

للوقوع في الدوغمائية عندما تشده الى فهم الوضع العام في البلاد كجمع آلي للأوضاع المحلية التي يتشكل منها؛ فتجعله تلك الدوغمائية عاجزاً عن فهم الايقاعات الخاصة للاوضاع المحلية المتفاوتة التي لا بد وان يحكمها منطق النظام السياسي ـ الاقتصادي بكل تأكيد، ولكنها تعود من ثم الى التأثير في هذا النظام العام عبر تأثيرات جديدة نوعياً تجعله يتجدد ولا يتكرر.

٢ ـ ونشير الى مُقوِّم ثانٍ من مقومات هذا المنهج النقدي يتمثل في ميل اصحابه لاستقصاء آليات الاداء المؤسسي واتخاذ القرار ومداولة السلطة في المنظمات المدنية اللبنانية. وعلى هذا الصعيد يُلاحظ ان منطق هذه الآليات ينزع في غالبية منظماتنا غير الحكومية الى الربط بين مسؤولية رئاسة المنظمة من جهة وبين مسؤولية الادارة من جهة اخرى. فيبقى الرئيس رئيساً مدى الحياة وتتعطل عمليات التقييم الداخلي اذا ما خرجت عن التقدير والمديح. وهنا يجد الباحث الخبير نفسه محرجاً في الاختيار بين ان يتحول الى دور الخبير التكنوقراطي الذي يطبق مبادىء وتقنيات يقول بها علم الادارة والتسيير (Management et administration) فينتهي في تقييمه اما الى كيل المديح المضر او الى التدقيق التقني بالأداء مما يؤدي في كلا الحالين الى الإضرار بالسمعة الداخلية والخارجية للجمعية فيقضي على فرص الدعم لانشطتها. او يبقى في دور الباحث الخبير الذي يتفهم المستوى المتدني لنمو التمأسس الاجتماعي المدني في بلادنا ويتفهم الربط الشائع بين الريادة والزعامة وهو ربط يألفه ويشجعه الناس في القواعد المستفيدة من المشروعات. وهنا يجد الباحث الخبير نفسه ملتزماً بابتداع التقنيات الفاعلة في تحقيق الانتقال التدريجي من اداء الروح التزعمية الى اداء الروح المؤسسية تلافياً لاجهاض الريادات التي لا بد من تقديرها في المراحل الأولى وتحسيس اصحاب هذه الريادات التزعمية بأن التدرج في قبول آليات العصرنة الديموقراطية في ادائها المؤسسي سيرفع من مستوى استقطابها وسمعتها على المستوى الداخلي والخارجي وسيجعل من قيادتها قيادة أنفع وارقى.

٣ ـ اما المقوِّم الثالث الذي نتوقف امامه في المنهج النقدي فيتمثل في ميل أصحابه، ونحن منهم، لاستقصاء الحدود الفعلية لاستفادة افراد الجماعة المستهدفة في اهداف المشروع التنموية البعيدة وفي اهدافه المباشرة كما وفي استقصاء مدى جدواه الفعلية على الصعيدين الاقتصادي والاجتاعي ومدى آثاره التفاعلية اللاحقة في تحريك الطاقات البشرية والاقتصادية والتنظيمية للجماعة المستهدفة. وفي هذا الميل للاستقصاء والتقييم الفعليين لجدوى المشروع: الاقتصادية والاجتماعية يكتشف الباحث الخبير، انه قلما يُستعان به ليعقد الزواج بين طرفي المشروع المموِّل والمنفِّذ وان الاستعانة هنا تقتصر غالباً على الخبير التكنوقراطي وعلى تقاريره التقييمية المعلَّبة والمؤنَّقة طالما بقي الطرفان على تراضٍ. واما الباحث الخبير فلا يستدعيه الطرف الممول غالباً الا ليستعين بتقاريره التقييمية المدققة المثبتة لإخلالات الطرف التنفيذي المحلي ببنود عقد المشروع واهدافه وجدواه الاقتصادية والاجتماعية. هذه التقارير النقدية المبرَّرة للطلاق او التي يحتاج لمثلها الطرف الأجنبي او الدولي المموّل عندما يضطر لاسباب سياسية او لاسباب نفعية مهنية خاصة ان يموِّل مشروعاً ينفذه طرف محلي حكومي او اهلي لا يثق كفاية بتقاريره الدورية المعلبة عن تشخيص الأوضاع وتنفيذ المشروعات. او عندما يلاحظ هذا الطرف الدولي او الأجنبي المموِّل ان المؤسسة التنفيذية المحلية التي يتعامل معها تستبعد الباحثين الخبراء وتكتفي بخبراء غير باحثين لا ينفذون الى ديناميات الأوضاع ولا الى آليات تحديدها ولا الى التدريج الافعل للتدخلات في معالجاتها. ولهذا كثيراً ما يجد الباحث الخبير نفسه مدعواً الى التعاون مع الاطراف الاجنبية والدولية اكثر منه الى الأجهزة الحكومية والمنظمات الأهلية او المدنية المحلية التي ترى فيه شاهداً محرجاً على ادائها التزعمي البعيد عن الاداء التنموي المؤسسي الذي تدَّعيه.

وتجدر الاشارة الى ان تقرّب الاطراف الممولة الاجنبية او الدولية من النهج النقدي للباحث الخبير ليس هو الموقف الغالب لتلك الأطراف. وان العلاقات السياسية لهذه الأطراف تفرض عليها غالباً التواطؤ العلني مع ممارسات الأطراف المحلية المدنية او الحكومية. هذه الممارسات التي تدينها سراً، فتستدعي الخبير

التكنوقراطي لاخراج هذا التواطؤ فيوفر لها التقارير المنمقة التي تتيح تجديد المقاولة المربحة للطرفين الخارجي والداخلي على السواء.

٤ ـ ويجدر التوقف امام مقوِّم رابع من مقومات المنهج النقدي وهو يتمثل في تحميل النفس مرارة القراءة لمئات الصفحات التوثيقية حول كل مشروع تنفذه المنظمة غير الحكومية او الجهاز الحكومي. وغالباً ما يكون هذا الركام من المحاضر والتقارير والنصوص قد دُبِّج بوعي مبسط للاوضاع والحاجات المحلية وبنوايا تميل الى الشخصنة اكثر منها الى المأسسة. ولا نغالي اذا قلنا ان قضاء الليالي في القراءة الشاقة لمثل هذه النصوص الركيكة في المعاني والمباني تتيح للباحث السوسيولوجي ان يعود الى المُعاش على الارض والى وعي حياة العامة من الناس، والى اشكال الوعي المبسط الوظائفي المهيمن. هذا الوعي الذي يضع الباحث الخبير على حدود الممكن في تخيلاته للتغير الافضل فيتمرس في وعي الوعي، ويستنبط مؤشرات القياس وتقنياته، ويستولد فرص التدخل الأفعل التي يقبلها الوعي النقدي الكامن في سريرة الناس فينمو لديهم هذا الشكل الثاني من الوعي المتقدم في مواجهة الشكل الأول المبسط الوظائفي الذي هو الوعي المهيمن في حياتهم اليومية.

٥ ـ اما المقوِّم الخامس من مقومات المنهج النقدي في تقييم مشروعات التنمية المحلية فيتمثل في الاضطرار المرهق للباحث الخبير للعودة الى تعلم مبادىء وتقنيات وآليات من تخصصات مختلفة يعتمدها المتخصصون المتدخلون في المجتمع المحلي ويحتاجها الباحث الخبير لقياس جدوى التدخلات ومنها تخصصات الاقراض الزراعي مثلاً والرعاية الصحية الأولية ومحو الأمية والتدريب المهني ومخيمات التطوع الشبابي وصحة الأم والطفل وتقييم مؤشرات قياس الحضانة الجيدة للأطفال... الخ فيتمكن من خلال الاحاطة الاولية بهذه التخصصات ان يحاور المستفيدين بشكل افضل وان يحاور العاملين الاجتماعيين بشكل نقدي اعمق ولا يقصر تقييمه على المعطيات والارقام المقدمة اليه في تقارير وموازنات مُرضية ظاهرياً يتقبلها الخبراء

التكنوقراطيون من غير الباحثين وهم خبراء يحرصون على ارضاء كل الاطراف الفاعلة والمستفيدة في ادارة المشروع وتمديده بغض النظر عن مفاعيله التنموية التكاملية مع التدخلات الاخرى للنهوض بالجماعة والمجتمع المحليين.

٦ - واما المقوّم السادس والأخير من مقومات المنهج النقدي المرشح لتقييم المشروعات الاجتماعية في التنمية المحلية فيتمثل في الدور المرير الذي اصبح يفرض اكثر فأكثر على الباحث الخبير ان يلعبه. انه دور يجد فيه هذا الباحث نفسه متناقض الميول: اذ يجد نفسه بين ميل مريح لتنفيذ طلبات الأطراف الدولية والاجنبية الممولة التي ترغب اليه بتعميق نقديته لفهم معمق للاوضاع المحلية او لفهم معمق لممارسات شركائها المحليين المربكين في التعاون معها، هذه الممارسات التي غالباً ما تلتبس عليها في التقارير المبسطة المعلبة والمنسقة. ويجد هذا الباحث الخبير في نفسه من جهة اخرى ميلاً لدعم وتطوير طروحات وكيانات هؤلاء الشركاء المحليين الذين ينظرون اليه نظرة الشاهد المحرج على الممارسات والطروحات والتقارير فينفرون من نهجه، وهذا ما يجعل الأطراف الدوليين والأجانب اكثر تقرباً منه.

انه لدور مرير حقاً هذا الذي يقوم به الباحث ـ الخبير حيث يستفيد من نهجه النقدي موضوعياً الطرف الأقدر في العلاقات الدولية للتنصل من مسؤولياته في الدعم التنموي للطرف الأضعف. وتستديم موضوعياً وذاتياً مرارة هذا الدور ما استدامت ذهنية الزعامة في منظماتنا الاجتماعية غير الحكومية التي تستدعي الباحث الخبير والمنهج النقدي الذي هو المنهج الوحيد لتطوير وعصرنة دور منظماتنا المدنية في التنمية المستديمة.

تجربتي في البحث خارج المعهد

د. نجيب عيسى

أفهم من العنوان الذي تندرج مداخلتي تحته وهو: «تجربة معهد العلوم الاجتماعية في البحث خارج المعهد»، بأنني مطالب بالكلام على تجربتي في البحث، لا كمجرد باحث، وإنما من كوني أولاً وقبل كل شيء، فرد من أفراد الهيئة التعليمية في جامعة اسمها الجامعة اللبنانية وتحديداً في وحدة منها، أسمها معهد العلوم الاجتماعية. مما يعني انه إذا كان ثمة فائدة تتوخى من كلامي على تجربتي «خارج» المعهد، فستقاس بمدى ما تحفل به من استنتاجات صالحة للتوظيف في سياق نهج يسعى الى تعزيز جامعتنا الوطنية بشكل عام، وبشكل خاص تعزيز الدور المزدوج المنوط بمعهدنا أساساً أعني دوره التعليمي ودوره البحثي. خصوصاً وأنني أقرأ ملاحظة جاءت في نهاية برنامج هذا اليوم العلمي، مفادها أن توصيات ستصدر عنه لاحقاً.

إذاً وفي هذه «الزحمة« والعجالة، لا مكان لتناول العديد من المسائل التي تطرحها تجربة البحث «خارج« المعهد على أهميتها، واكتفي بمحاولة التناول السريع لأربع مسائل رئيسية؛

١ ـ معنى وأسباب وقوع التجربة في البحث «خارج» المعهد.

٢ ـ مصادر الطلب على البحث.

٣ ـ مجالات البحث.

٤ ـ تقيم لمردود هذه التجربة على الباحث وعلى المؤسسة الجامعية التي يعمل فيها.

أولاً: في معنى واسباب وقوع تجربة البحث «خارج» المعهد:

لا أجد معنى لادراج عدد من تجارب الزملاء بما فيها تجربتي، تحت عنوان: تجربة المعهد في البحث خارج المعهد، إلا في حال كان المقصود هو أن هذه التجربة جرت او تجري خارج الاطار المؤسسي المخصص للبحث في المعهد، اعني

به مركز الابحاث. لكن في هذه الحال لا يكون هنالك معنى لتجربة البحث «داخل» المعهد (إلا في حالة أخرى سأعود إليها فيما بعد). لأن مركز الأبحاث في المعهد، وكما هو معروف، توقف عن العمل فعلياً منذ ما قبل الحرب. وهو الآن يخطو خطواته الأولى المتعثرة للانطلاق من جديد. وبهذا الخصوص لا اتوقع ان ينطلق مركز الابحاث في المعهد بصورة جدية، إذا اعتمد فقط على موازنة الجامعة من أجل تمويل مشاريعه البحثية. هذا يعني وجوب انفتاحه على مصادر تمويل خارجية، واستطراداً وجوب قيامه بتنفيذ مشاريع بحثية مطلوبة خارجياً. والخارج المقصود في الحالين هنا، هو «خارج» الجامعة.

أما الحال الثانية التي يمكن أن نجد فيها بعض التبرير لإدراج تجربة البحث تحت عنوان «تجربة البحث خارج المعهد»، فعندما يكون المقصود ان النشاط البحثي للاستاذ الجامعي، خصوصاً المختص بالعلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية بشكل عام، لا يستلزم دائماً وسائل مكلفة، وبالتالي لا حاجة في احيان كثيرة لوجود مؤسسات في الجامعة مخصصة للبحث (مراكز ابحاث مختبرات)، ولا حتى لتمويل غير عادي. وانما يكفي الاستاذ الجامعي ليقوم بمهمته البحثية وجود مكتبة تؤمن له المراجع الضرورية من جهة، ومجلات متخصصة أو دور نشر تقبل نشر أبحاثه من جهة ثانية. في هذه الحال يجب أن نقبل بأن لا يقوم هذا الاستاذ بأبحاث ميدانية، وأن يقتصر عمله البحثي على بعض الأعمال المكتبية ذات الطابع النظري والتي لا تتطلب أسفاراً ولا جهوداً توثيقية ملحوظة. (ذلك يستدعي مثلاً وجود مساعدي أبحاث). حتى انه يبقى من المتعسر القيام بهذا النوع من الأبحاث لعجز المكتبة على الأقل في فرعنا، عن تأمين الحدود الدنيا من مستلزمات البحث، على صعيد الكتب والدوريات ومصادر المعلومات والبيانات، خصوصاً الصادرة باللغات الأجنبية.

في جميع الأحوال، أرى من البديهي أن يلجأ الأستاذ الجامعي الى ممارسة نشاطه البحثي من «الخارج» عندما لا يكون أمامه سوى أحد خيارين: التدريس من الداخل والبحث من «الداخل» ايضاً، لكن ضمن أوضاع معيشية متدنية. أو التدريس من «الداخل» والبحث من «الخارج» بشروط معيشية أفضل.

فيما يخصني، فإن الجزء الأكبر من تجربتي البحثية يقع «خارج» المعهد بمعنى انه جاء بناءً على طلب من مؤسسات بحثية خارج المعهد والجامعة اللبنانية. على هذا الجزء إذاً سيقتصر ما يلي من كلام.

ثانياً: في مصادر الطلب الخارجي على البحث وأشكال النشاط البحثي

يمكن إدراج المؤسسات التي حضنت نشاطي البحثي في صنفين:

الصنف الأول: ويتكون من مؤسسات بحثية خاصة، تأخذ عموماً اسم مراكز أبحاث تمولها في اكثر الاحيان جهات خارجية (الخارج هنا هو خارج لبنان).

أما الصنف الثاني ويتكون من منظمات وهيئات متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

١ ـ **في الاطار الأول:** أي مراكز الأبحاث الخاصة، أخذ نشاطي البحثي شكلين رئيسين:

أ ـ **الشكل الأول:** وهو القيام بأبحاث ودراسات تُنشر في كتب أو كتيبات أو في مجلات تصدر عن هذه المراكز. وبهذا الخصوص تجدر الاشارة الى أنه للباحث عادة هامش واسع نسبياً من الحرية في اختيار موضوع بحثه وطريقة معالجته (طبعاً ضمن التوجهات العامة لمشاريع هذه المراكز البحثية). كذلك تجدر الإشارة الى ان المردود المادي لنشاط الباحث في هذا الحقل ليس افضل بكثير من المردود الذي يأتيه من دور النشر أو المجلات العادية.

ب ـ **الشكل الثاني:** للتعاون مع هذه المراكز هو ما يمكن تسميته بالنشاط الاستشاري ـ التنسيقي في المجال البحثي. ويدخل في هذا الحقل نشاطات متعددة، تتراوح من المشاركة في وضع برامج للابحاث، الى متابعة تنفيذها وتقييم مخرجاتها، الى تنظيم ندوات ومؤتمرات وتقديم اوراق اليها، الى المشاركة في الهيئات العلمية المشرفة على اصدار الدوريات الصادرة عن المراكز المذكورة وتحكيم المقالات الواردة... الخ.

٢ ـ **في الإطار الثاني**: أي المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، اخذ نشاطي ثلاثة اشكال رئيسية؛

أ ـ **الشكل الأول**: وهو القيام بدراسات حول مواضيع تحددها المنظمات المعنية.

ب ـ **الشكل الثاني**: وهو المشاركة في بعثات خبرة فنية إلى بعض البلدان، توفد عادة بناءً على طلب البلد المعني، وتكون مهمتها دراسة مسألة محددة واعداد تقرير بشأنها يتضمن اقتراحات حول اشكال المساعدة التي يمكن أن تؤمنها المنظمات الدولية لمعالجة المسألة موضوع الدرس.

ج ـ **الشكل الثالث**: هو المشاركة في ندوات ومؤتمرات واجتماعات خبراء تعقدها هذه المنظمات وتقديم أوراق إليها. وفي كثير من الاحيان تعقد المنظمات الدولية ندواتها ومؤتمراتها بالتعاون مع الجامعات في البلدان التي تعقد فيها. وبهذا الخصوص لا يمكن الا أن نلاحظ غياب الجامعة اللبنانية ومعهد العلوم الاجتماعية كمؤسسات، عن هذا النشاط، كما عن نشاط الدراسات التي توكل المنظمات الدولية أمر تنفيذها في لبنان إلى مؤسسات خاصة.

٣ ـ **بعض الملاحظات بخصوص النشاط البحثي ـ الدراسي في اطار المنظمات الدولية:**

أ ـ **المكافآت المالية** التي يحصل عليها الباحث من هذه المنظمات هي أفضل بشكل ملحوظ من المكافآت التي يحصل عليها من مراكز الأبحاث الخاصة.

ب ـ **الجهة الممولة** هي التي تحدد موضوع البحث أو الدراسة. كما أنها تحدد له اطار مرجعي عام عليه أن يتقيد به في اعداد البحث او الدراسة.

ج ـ **لا يظهر اسم** الباحث بشكل بارز على غلاف الدراسة التي اعدها عند نشرها ولا حتى على الصفحة الأولى التي تلي الغلاف. وانما يكتفى في بعض الاحيان بذكر اسم المؤلف في سياق المقدمة او التمهيد التي يعدها مسؤول

في المنظمة المعنية. لكن في المدة الأخيرة اخذت بعض المنظمات تُظهر اسم الباحث على الغلاف.

د ـ **عادة لا يجري** نشر الأبحاث والدراسات على نطاق واسع (اي تعميمها بواسطة شركات التوزيع على المكتبات) وإنما يكتفى بارسالها لمن يطلبها من مؤسسات وافراد مهتمين بالموضوع. أما التقارير فتبقى في ادراج المنظمة وادراج المؤسسات الحكومية المعنية.

ثالثاً: في مجالات البحث

من الواضح ان للتجربة على هذا المستوى طابعاً شخصياً مميزاً.

١ ـ فيما يتعلق بتجربتي الخاصة، ألاحظ أنه يغلب على نشاطي البحثي، التنوع. ولا شك أن السبب الأساسي هو اتساع حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي هو اختصاصي. ولكن على هذه القاعدة لم يكن اهتمامي الشخصي بالموضوع هو دائماً الدافع الرئيسي لتناوله بالبحث، وانما جملة من العوامل والظروف احتلت فيها الاعتبارات المادية والمعنوية حيزاً لا يستهان به.

هكذا الاحظ ان اهتمامي البحثي كان يتركز بداية على قضايا التنمية الاقتصادية في لبنان والبلدان العربية بجوانبها العامة (الماكرو)، من بنى واستراتيجيات وسياسات، فانتقل في مرحلة لاحقة، وتحت تأثير الطلب «الخارجي»، الى تناول قضايا محددة ومتنوعة، ولكن لها علاقة دائماً بمسألة التنمية الاقتصادية الاجتماعية في لبنان والبلدان العربية. من موضوع التكامل الاقتصادي الى موضوعات التشغيل والبطالة والقوى العاملة، الى موضوع الفقر، الى موضوع الخصخصة الى موضوع برامج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي، الى موضوع التنمية البشرية...

٢ ـ الى جانب التنوع فإنه أصبح يطغى على نشاطي البحثي، ودائماً تحت تأثير الطلب الخارجي، الطابع العملي أو ما يسمى بالانكليزية Policy. أي أن الدراسات والأبحاث التي قمت بها كانت في معظم الأحيان مسكونة بأهداف

عملية مباشرة. بمعنى آخر، كان تركز على تقويم السياسات المتناولة للقضايا المطروحة واقتراح سياسات مكملة أو بديلة. وبهذا الخصوص أرى من الضروري التنويه بأن هذا النوع من الأبحاث والدراسات لا يجب أن يغّيب الجوانب النظرية وانما عليه ان ينطلق منها، وأنه يتطلب اضافة الى ذلك الاطلاع على التجارب العالمية الماضية والحاضرة فيما يتعلق بالمسألة المطروحة على البحث.

رابعاً واخيراً: تقييم سريع للتجربة

١ ـ على المستوى الشخصي

أ ـ تدفع باستمرار الى مواكبة الجديد في الانتاج العلمي بشقيه النظري والتطبيقي.

ب ـتجعل الاستاذ الجامعي على تماس دائم مع الواقع، بأوضاعه ومشاكله الملموسة. مما يجعله قادراً على تكوين موقف نقدي من النظريات التي يتعامل معها.

ج ـ تتيح مجال للاحتكاك والتواصل مع الوسط العلمي الخارجي من باحثين وخبراء عرب وأجانب.

د ـ تُدخل بعض التحسن الى الوضع المعيشي والاستقرار النفسي.

هـ ـمقابل هذه الايجابيات للتجربة فإنها تبعده الى حد ما عن مجالات اهتمامه البحثية الخاصة.

٢ ـ بالنسبة للمؤسسة التي ينتمي اليها الباحث أصلاً (الجامعة بشكل عام والمعهد بشكل خاص):

جميع ايجابيات التجربة على المستوى الشخصي لا يمكن إلا أن ترتد ايجابيات على المؤسسة الجامعية التي يعمل فيها الباحث (بأوضاعها الراهنة طبعاً)، شرط ان لا ينسى مهمته الثانية الأساسية أي مهمة التدريس. وإذا نسي يجب ان يكون هنالك من

أولي الأمر في الجامعة، من يذكره بذلك، عندها لا يكون هنالك معنى لمقولة «خرق قانون التفرغ».

فيما يتعلق بي شخصياً أحاول ان اعكس متابعتي لقضايا التنمية الراهنة على عملي التدريسي. من خلال طرح هذه القضايا على طلابي كمواضيع للنقاش وكمواضيع للبحث. وهنا اجدني مدفوعاً للتصريح بأن الجانب الطاغي على عملي «خارج» الجامعة و«داخلها» هو البحث بكل شؤونه وشجونه. ذلك ان ساعات التدريس عندي تقتصر على ساعتين والحمد لله، (الذي لا يحمد على مكروه سواه)، مع العلم انهما ساعتي محاضرات وندوات.

في الختام كنت طبعاً اتمنى وافضل، ان احصل على ما سميته ايجابيات تجربتي من داخل الجامعة والمعهد. فذلك كان على الأقل يتيح لي التفرغ إلى اهتماماتي البحثية الخاصة. ومع ذلك اعتقد انني في وضعي الحالي لا أزال أقوم بالدور الذي يجب أن أقوم به في وحدة من وحدات الجامعة اللبنانية اسمها «معهد» وليس كلية، من ضمن مهامها الأساسية كما حددها القانون، البحث في قضايا التنمية ليس فقط في لبنان وانما ايضاً في بلدان الشرق الأوسط.

البحث في مؤسسة البحث العلمي

د. طلال عتريسي

تختلف ادارة وحركة البحث العلمي في المؤسسة الخاصة عنها في مؤسسة الجامعة اللبنانية، هذا اذا صح عقد مثل هذه المقارنة نظراً لقلة الأبحاث ومراكزها في هذه الأخيرة.

هذا الاختلاف يمكن ان نرده الى ما هو معروف عن الفروقات بين القطاع العام والقطاع الخاص في شتى الميادين وليس فقط في إطار البحث العلمي وتجربته.

وما سنحاول ايراده من دروس تعلمناها، لا يعني انها تحققت في هذه المؤسسة او تلك من المؤسسات البحثية في لبنان او في المنطقة العربية. بل يمكن القول ان التأكيد على بعض النقاط التي سنشير اليها لا يهدف إلا لتجنب الآثار السلبية المباشرة التي نتجت عن غيابها في كثير من التجارب.

اما أبرز تلك الدروس فيمكن، ودون مراعاة لترتيبها من حيث الأهمية، ان نلخصها ايجازاً على الشكل التالي:

١ ـ ان تحدد المؤسسة البحثية لنفسها محاور اهتمام واضحة قدر الامكان. سواء على مستوى الموضوعات أو على مستوى البلدان. وذلك على الرغم من التداخل المعروف في عصرنا الحاضر، بين العلوم الانسانية والعلوم السياسية والاستراتيجية والاقتصادية.

والتخصص وفقاً لهذا التصور يجعل من المؤسسة البحثية، بمرور الوقت، مؤسسة مرجعية على مستوى محاور اهتمامها، فيما تقتنيه من كتب وما تنظمه من أرشيف ووثائق وما يتم تكثيفه من دوريات..

(كأن تكون المراكز متخصصة في دراسة الموضوع الاسرائيلي، او الحوار الاسلامي ـ المسيحي، او الحركات الاسلامية، او العلاقات العربية ـ الايرانية، او الموضوع الفلسطيني، او الشأن الاقتصادي العربي أو اللبناني... الخ)

٢ ـ عدم التحاق عدد كبير من الباحثين المتفرغين بالمؤسسة البحثية. وان يقتصر الأمر على نواة صغيرة من الباحثين ومن المساعدين (قد لا تتجاوز اصابع اليد الواحدة) يمكن ان نطلق عليها اصطلاحاً الادارة العلمية. مقابل الادارة الادارية التي تتولى شؤون الموظفين والتوزيع والطباعة وسوى ذلك.. على ان يتم الفصل بين عمل الادارتين. ومهمة هذه النواة العلمية هي متابعة كل ما له علاقة بالنشاط العلمي في المؤسسة من حيث التخطيط والاعداد وابداء الرأي، الى تحمل المسؤوليات المباشرة. ومن الأفضل ان يكون افراد هذه النواة متنوعو الاختصاصات.

اما مساوىء التحاق عدد كبير من الباحثين المتفرغين بالمؤسسة البحثية فيعود الى صعوبة الجمع بين خضوع الباحث للأنظمة الادارية وبين تنظيم وقته وفقاً لرغبته في الكتابة او في الحضور الى المؤسسة.

ان مثل هذا العدد الكبير من الباحثين، اذا وجد في المؤسسة البحثية، قد يعطل التفكير في توسيع دائرة العلاقات والاتصالات مع الباحثين الآخرين، في لبنان أو في المنطقة العربية. كما انه يثقل الميزانية والعمل الاداري، ويستهلك الوقت في نقاشات لا تنتهي، ولا تكون بالضرورة في خدمة البرامج المقترحة للتنفيذ.

لذا من الأفضل ان يتم الاتفاق مع اكبر عدد ممكن من الباحثين، وفقاً للمشاريع المطروحة والميزانية التوفرة، من خلال عقود خاصة، تنتهي بنهاية البحث المتفق عليه، وتتجدد في كل مرة وفقاً لطبيعة المشاريع السنوية ولطبيعة اختصاص الباحثين.

٣ ـ ان تتم الاستعانة بهيئة من المستشارين من ذوي الاختصاصات المختلفة، من المشارب الفكرية المتعددة. دون اي يعني ذلك جمع المتنافر. لان الاختلاف في زوايا النظر من موقع هذا الاختصاص أو ذاك يرفع درجة الموضوعية في العمل البحثي. فيما يؤدي التناقض الى صعوبة التعاون.

٤ ـ اهمية المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية خصوصاً خارج الوطن. وأهم ما يمكن ان يترتب على مثل هذه المشاركة، التعرف المباشر على تجربة المراكز والمؤسسات البحثية الأخرى. وعلى طريقتها في عقد الندوات. وعلى

الباحثين القادمين من بلدان مختلفة، الذين يحملون معهم تجارب فكرية متنوعة تسمح بتطوير لغة الباحث العلمية، ولا شك ان مثل هذه اللقاءات المباشرة هي التي تتيح بالدرجة الأولى واكثر من التواصل عبر المراسلة، فرص التعاون بين الباحثين وبين المؤسسات البحثية.

٥ ـ على المؤسسة البحثية ان تتجاوز عقدة الاسماء «اللامعة» او «الاسماء الكبيرة» التي يمكن ان تشارك في الندوات والمؤتمرات. فقد دلت التجربة ان مثل هذه الاسماء التي تدعى الى كل الندوات، وتسافر الى كل البلدان لا يتوفر لديها في معظم الأحيان الوقت الكافي لاعداد البحث بالشروط العلمية المرغوبة. وثمة من يعبر بطرافة عن هذا الواقع بالقول ان هذه الشخصيات ونظراً لكثرة حلها وترحالها، تكتب ورقتها البحثية في الطائرة التي تقلها الى هذه الندوة او تلك. هذا بينما يعتبر الاهتمام بالباحثين الشبان ودعوتهم الى المشاركة العلمية فرصة مناسبة لهم، واكثر فائدة وانتاجية نظراً لرغبة هؤلاء الباحثين في العمل الجاد والصبور الذي يثبت كفاءتهم ويعبر عن توقهم الى «النجومية» العلمية.

٦ ـ الاطلاع على ما يعقد من ندوات في البلدان العربية خصوصاً، وبلدان العالم عموماً (اذا توفر ذلك) في موضوع اختصاص المؤسسة البحثية. ومتابعة ما يصدر في الدوريات العربية والعالمية المتخصصة على المستوى نفسه.

٧ ـ ضرورة تحديد الاصدارات او النشاطات التي تعبر عن محاور اهتمام المؤسسة البحثية. لأن هذا الأمر يساعد على تكثيف الجهد وتطوير العمل ومتابعة التوسع فيه بدلاً من تشتيت الجهد والمال.. (كأن تحدد المؤسسة على سبيل المثال: نشرة شهرية او مجلة فصلية، او ندوة سنوية، او عدة كتب سنوياً).

٨ ـ توسيع دائرة المشاركة في تأليف كتاب واحد. بما يسمح لكل باحث بالتركيز على المحور الذي يعالجه دون الاستطراد، او التطويل، وبا يسمح للقارىء بالتعرف على اكثر من وجهة نظر، خصوصاً واننا نعيش اليوم في عالم اتسعت فيه فرص الحصول على المعلومات من مصادر كثيرة ومتنوعة، كما ان هذه المشاركة توفر لأكثر من باحث فرصة الاستفادة المادية والمعنوية.

٩ ـ الاهتمام باصدار الكراسات او الكتيبات التي لا تتجاوز صفحاتها الخمسين الى ستين صفحة، كمطبوعة يسهل على طلاب الجامعات اقتناؤها وشراؤها. خصوصاً واننا نلاحظ تراجع الاهتمام بشراء الكتب والمؤلفات الضخمة، الا في اوساط بحثية خاصة، نظراً لتكاليفها المرتفعة وضيق الوقت للاطلاع عليها.

كما ان التدفق في المعلومات الذي توفره التقنيات الحديثة في الاتصال وضع الباحث والطالب الجامعي امام صعوبة غير متوقعة، تكمن في عدم المقدرة على متابعة كل ما تقدمه هذه التقنيات المتطورة. لذلك يمكن لمثل هذه الكتيبات (التي تتناول مواضيع محددة، تحليلية تأسيسية) ان تكون مادة مرجعية مفيدة جداً لطلاب الجامعات وللباحثين المتخصصين وغير المتخصصين.

١٠ ـ تحديد مهمة الباحث قبل التحاقه بالمؤسسة. اي ان يتم تعيين الحاجات البحثية اولاً، لكي يتم على ضوئها اختيار الباحث صاحب الكفاءة العلمية المناسبة. اما خلاف ذلك فلن يؤدي الا الاضطراب العلمي والاداري، والى تشتيت الجهد والمال.

كما ان المؤسسة البحثية لا تحتمل (الوساطات) والتدخل لمصلحة هذا الباحث او ذاك، الا على قاعدة الحاجة اولاً، والاختصاص ثانياً، والكفاءة ثالثاً. فاذا خلت (الواسطة) من هذه العناصر الثلاثة كان القبول بها مدخلاً لظهور عوارض المرض والشيخوخة المبكرة في المؤسسة البحثية.

١١ ـ عدم الوقوع في شرك النشاطية التي تخلو غالباً من الأهداف العلمية المحددة، ولا تهدف سوى الى غايات دعائية للمؤسسة البحثية..

١٢ ـ وضع خطة العمل السنوية، او لكل سنتين، مع تحديد طبيعة الاصدارات والنشاطات خلالها، وكذلك الميزانية المتوقعة لها.

١٣ ـ تنظيم العقود الواضحة مع الباحثين، من حيث طبيعة البحث، وموعد تسليمه وعدد صفحاته التقريبي، والمكافأة وطريقة دفعها، وحقوق التأليف والنشر، وغير ذلك مما يمنع اي سوء تفاهم محتمل بين الباحث وبين المؤسسة البحثية...

١٤ ـ ايجاد سبل التواصل مع المؤسسات والهيئات الاقتصادية لتقديم الخدمات الاستشارية او الاحصائية او الميدانية. بما يسمح بربط المؤسسة البحثية بسوق العمل وبالتحولات الاجتماعية، وبما يوفر لها فرص الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها. لأن المؤسسات البحثية لا تستطيع الاستمرار في عملها، كما هو معلوم، مما تدره عليها فقط مبيعات كتبها او الاشتراك في دورياتها.

اخيراً: ثمة دروس اخرى كثيرة غير التي ذكرنا، نتمنى ان تتاح لنا فرصة تعلمها في المستقبل القريب.

البحث الإجتماعي الميداني (تجربة خاصة)

د. مروان الحوري

تجربتنا في البحث الاجتماعي الميداني مزدوجة الموقع، أولهما موقع المشاركة في تدريس مادة التدريب على البحث الاستقصائي الاحصائي في معهد العلوم الاجتماعية من خلال موضوعات تطبيقية يجري اختيارها كل عام. وثانيهما موقع المشاركة في دراسات ميدانية عديدة لصالح هيئات رسمية أو دولية أو أهلية أو خاصة، تجريها لغايات تخطيطية أو تطبيقية محددة. وفي كلا الموقعين يغلب على مشاركتنا مسؤولية الاهتمام بجوانب تقنية واجرائية من بينها تحديداً مهام بناء عينات احصائية ورسم استمارات والاشراف الفني واللوجستي على عمليات تجميع البيانات وتدقيقها وترميزها وجدولتها وتحليلها احصائياً.

ومن بين ما شاركنا به من دراسات خارج نطاق المعهد، سنتناول بعضاً من جوانب تجربة «مشروع مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن» بما هو بحث اجتماعي ميداني توضح أهدافه وامكانات الافادة من نتائجه، أهمية الدراسات الميدانية الاحصائية، وضرورة أن يعطي معهد العلوم الاجتماعية اهتماماً أكبر لميدان البحث الاستقصائي الاحصائي ليس فقط على مستوى مركز التدريس في المعهد، بل وبشكل أساسي على مستوى مركز الأبحاث فيه.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنفيذ هذا المشروع لأهداف عدة أهمها:

١ ـ تحديد الخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية الأساسية للمجتمع اللبنان من خلال بحث ميداني على عينة من الأسر شملت حوالي **الخمسة وستين ألف أسرة معيشية.**

٢ ـ الافادة من المعطيات الاحصائية للمشروع من أجل صياغة برامج تعاون

اقتصادي وتقني مع منظمات الأمم المتحدة هدفها دعم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان والمساهمة في وضع سياسات وبرامج سكانية في عدد من المجالات المعنية.

٣ - بناء عينات احصائية فرعية لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية للقيام بدراسات ميدانية تتناول قضايا اجتماعية تعمل الوزارة على وضع خطط وبرامج لمعالجتها (أنظر ملحق رقم ١).

٤ - تأمين عينات احصائية فرعية لادارات رسمية وجامعات ومراكز أبحاث وهيئات أهلية وغيرها، ترغب القيام بدراسات متخصصة في مجالات تهمها (أنظر ملحق رقم ٢).

تم تنفيذ المشروع بين منتصف العام ١٩٩٤ ونهاية العام ١٩٩٦ وتم اصدار نتائجه وبياناته وفق شكل تقليدي هو عبارة عن جداول احصائية ونسب مئوية على مستوى لبنان والمحافظة والقضاء، ولكن أيضاً وفق شكل مستجد قوامه قرص مدمج CD يتضمن كافة البيانات التفصيلية على مستوى كل أسرة وفرد في العينة (بعد حذف أسماء وعناوين الأسر) وهو ما أتاح للعديد من الباحثين والهيئات والمؤسسات استخراج أي جداول احصائية يحتاجونها وعلى أي مستوى جغرافي يرغبون اجراء التحليل على أساسه.

جرت خلال اجراء المسح وفي نهايته ورشات عمل عدة شارك فيها باحثون وهيئات معنية بغاية تحقيق أهداف ومهام محددة من بينها خصوصاً:

* **تحديد أسس بناء عينة المسح واجراءات تنفيذها**، وقد شارك فيها خبراء من المكتب الاحصائي التابع للأمم المتحدة في نيويورك ومن فريق الدعم الفني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

* **بناء الاستمارات المختلفة** التي احتاجها تنفيذ المسح وبخاصة استمارة البيانات حول الأسرة والمسكن، وقد شارك فيها ممثلون عن الوزارات والادارات الرسمية المعنية، وخبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

* **تقويم نتائج المسح وتحديد أوجه استخداماتها المستقبلية**، وقد شارك فيها باحثون معنيون وهيئات دولية مختلفة.

خلاصات عدة يمكن استخراجها من تجربة مشروع مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن بما هو مسح اجتماعي ميداني، وهي خلاصات يمكن الافادة من بعضها في اقتراح مناهج التعليم الجديدة في المعهد، وفي تطوير مهام وامكانات مركز الأبحاث فيه.

* الخلاصة الأولى التي توصلت اليها تجربة المسح هي ضرورة تحديث الخرائط الجغرافية في لبنان، بالارتكاز على التصوير بواسطة الأقمار الاصطناعية، لاعتمادها في العمليات الاحصائية اللاحقة، وكذلك أهمية تطوير استخدام نظم المعلومات الجغرافية بهدف تكوين قاعدة بيانات جغرافية تتضمن كافة البيانات والمؤشرات السكانية والاجتماعية المتوفرة. وهو أمر يمكن ان ينعكس على مستوى المناهج المقترحة للمعهد بادخال مواد تدريبية تتناول مسألة استخدام الخرائط في المسوحات الميدانية وفي التمثيل الكارتوغرافي للنتائج، باستخدام برامج الكمبيوتر المتخصصة المعنية بهذا الموضوع.

* الخلاصة الثانية هي ضرورة انشاء نظام معلومات احصائي شامل يوفر المؤشرات السكانية والاجتماعية وغيرها على كافة المستويات الجغرافية في لبنان مما يتيح للهيئات الوطنية والدولية متابعة تطور الأوضاع السكانية والاجتماعية في لبنان، وأهمية وضع قائمة بالمؤشرات السكانية والاجتماعية الأساسية. وهو ما يمكن أن ينعكس على مستوى المعهد، مشاركة من مركز الأبحاث فيه في المساهمة باقتراح عناصر من قائمة المؤشرات هذه من جهة، والمساهمة الميدانية في تجميع البيانات الاحصائية التي يتطلبها بناء هذه المؤشرات من جهة أخرى.

* الخلاصة الثالثة هي أهمية توسيع نطاق تأهيل وتمكين العناصر البشرية العاملة والمهتمة بالشؤون السكانية بتدريبها على استخدام برامج التحليل الديموغرافي والاسقاطات السكانية، بواسطة برامج كمبيوتر متخصصة تعتمدها هيئات الأمم المتحدة أو غيرها، مع الاهتمام بشكل خاص بطلاب الجامعات الذي يدرسون في

المجالات السكانية والاجتماعية، وهو أمر يمكن أن يفسح المجال أمام تعاون مستقبلي على مستوى تدريب طلاب الديموغرافيا في المعهد على هذه البرامج، بالتعاون مع الهيئات المعنية بذلك في الأمم المتحدة.

* الخلاصة الرابعة هي ضرورة اجراء تعداد سكاني شامل مع بداية القرن القادم ليكون أساساً لاعادة بناء نظام المعلومات الاحصائي الوطني.

اضافة، لا بد من القول أن لكل تجربة في البحث الاجتماعي انعكاسها على تطوير امكانات الباحث، وقد كان لنا على المستوى الشخصي افادات عديدة ان على مستوى الاطلاع والتدرب العملي على برامج كمبيوتر تستخدم في عمليات ادخال البيانات وتدقيقها وفرزها وتحليلها، أو على مستوى تنظيم وادارة الدراسات الميدانية الكبيرة الحجم، أو على مستوى الاطلاع على عدد من التقنيات الحديثة التي يمكن استخدامها في التعدادات المقترح اجراءها في كافة الدول العربية مع بداية القرن القادم، أو على مستوى الافادة من مجمل هذه الخبرات في مهام تدريس مادة التدريب على البحث الاستقصائي الاجتماعي في المعهد.

وأخيراً نود أن نشير الى أهمية أن يتاح لمركز الأبحاث في المعهد امكان التعاقد مع هيئات أو مؤسسات رسمية ودولية وخاصة ليمكن له المشاركة في جهد ما يقام من أبحاث اجتماعية ميدانية حالياً ضمن اطار ضرورات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، والى ضرورة أن تربط مادتي التدريب على البحث الاستقصائي الاحصائي والمونوغرافيا في السنتين المنهجيتين الثالثة والثانية في المعهد بمركز الأبحاث فيه، لكي يتاح للطلاب العمل على موضوعات ومشكلات فعلية تحتاجها أو تطلبها هيئات ومؤسسات معنية.

ملحق رقم ١: دراسات ميدانية ذات طابع اجتماعي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على الاعداد لها وتنفيذها.

* التحركات السكانية الداخلية.
* هجرة الأدمغة الى الخارج.
* الواقع الاقتصادي والاجتماعي للنساء الأرامل.
* النتائج الاجتماعية لحالات الفقر.
* قضايا ومشكلات المعوقين.
* مشكلات الادمان على المخدرات وسوء استعمال الأدوية.
* بيئة المسكن وتأثيره على صحة الأسرة.

ملحق رقم ٢: ادارات وهيئات تم تأمين عينات احصائية لها من العينة الأم لمشروع مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن.

* وزارة الصحة العامة التي قامت باجراء بحث ميداني حول صحة الأم والطفل.
* المركز التربوي للبحوث والانماء الذي قام باجراء دراستين ميدانيتين أولاهما عن أكلاف التعليم والثانية عن الانتساب الدراسي.
* المؤسسة الوطنية للاستخدام التي قامت باجراء دراسة ميدانية عن العاطلين عن العمل في لبنان.
* الجامعة اللبنانية الأميركية التي قامت باجراء دراسة ميدانية عن المرأة العاملة.
* منظمة اليونيسيف التي قامت باجراء دراسة عن الأمهات والأطفال.
* جمعية تنظيم الأسرة التي قامت باجراء دراسة عن الصحة الانجابية.
* الجمعية اللبنانية لعلم الوبائيات التي قامت باجراء ثلاث دراسات عن ترقق العظام وتأثير التدخين على الصحة ونوعية الصحة في لبنان.
* كلية الصحة العامة في الجامعة الأميركية التي ستقوم بدراسة تفصيلية عن أنواع ومستويات الاعاقة لدى المقيمين في منطقة بيروت الكبرى.

ملحق رقم ٣: دراسات ميدانية تولينا مسؤوليتها أو شاركنا فيها خارج معهد العلوم الاجتماعية

* دراسة ميدانية حول الأبنية والمساكن في وسط بيروت التجاري.
* دراسة حول «احتياجات التعريب في المؤسسات الوطنية في دولة الجزائر».
* دراسة استقصائية احصائية حول المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وغيرها في مدن وقضاء عاليه اضافة الى بيانات تجميعية عن السكان.
* دراسة ميدانية «لاحصاء وتصنيف المعاقين في لبنان».
* دراسة ميدانية اجتماعية اقتصادية حول «أوضاع الأسر والمؤسسات في مدينة بيروت وضواحيها».
* دراسة استقصائية احصائية حول «اتجاهات الرأي العام الاسلامي تجاه القضايا التي أفرزتها الحرب في لبنان».
* دراسة ميدانية حول «واقع المؤسسات الاجتماعية الاسلامية في لبنان».
* دراسة احصائية حول «المصانع العاملة في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت».
* دراسة استقصائية احصائية حول «معارف ومواقف وممارسات العاملات مع الأطفال في الروضات، لجهة كيفية التعامل مع الأطفال في هذه المرحلة من العمر».
* دراسة احصائية حول «واقع البناء في منطقة دوحة عرمون».
* دراسة احصائية حول آراء المودعين والمتعاملين مع البنك البريطاني في بيروت بمستوى الخدمات المصرفية التي يؤمنها هذا البنك.
* دراسة احصائية عن الأسر في منطقة باب التبانة ـ طرابلس بهدف كشف مشكلات التسرب المدرسي في هذه المنطقة.
* مشروع مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن.

تجربة (ماء ـ داتا) من التجربة النقدية الى المنهج العملاني

د. مصطفى سليمان

مقدمة: وعي التجربة والمشكلات

القسم الأول؛ في التجربة النقدية

١ ـ في المعرفة والمنهج الواحد المتزمت

٢ ـ في النقد والتغييب

٣ ـ في نقد المناهج في علم الاجتماع

أ ـ في الاساس (مشكلة العلم)

ب ـ في المنطلق (خرافة الفرضية)

ج ـ في المصطلحات (اجتماع وانفصام)

٤ ـ نقد التوجهات والسلوك (التعريب والتغريب)

القسم الثاني: المنهج العملاني: (ماء ـ داتا) واستطلاعات الرأي

١ ـ المنهج العملاني (ناتج النقد والاختبار)

٢ ـ من ثماره المحلية (استطلاع الرأي والسلوك)

أ ـ المنهج والتطبيق

ب ـ في تطبيقات العملية والعقبات

ج ـ اكثر من ١٠٠ استطلاع

خاتمة: سلاح العلم والحرية

مقدمة: وعي التجارب والمشكلات

بعد عشرات ثلاث من الأعوام في مصارعة مناهج المعرفة والتعليم، بين الرياضيات والإجتماعيات.

وبعد ما يزيد عن نصف هذه المدة في التعليم الجامعي: بين الرياضيات والعلوم الإجتماعية وعلم النفس والعلوم الطبية وعلم السكان ودورات ضباط الشرطة والجيش، وخصوصاً لمواد الإحصاء النظري والتطبيقي، والتدريب على البحث الاجتماعي واستطلاع الرأي....

وبعد ثلث هذه المدة، أي عشر سنوات، من تأسيس أول **مختبر إحصائي**[1] **ميداني** مستقل في لبنان، هذا المختبر الذي جمع بعض الأكيديين[2] من أساتذة الجامعات باختصاصاتهم المختلفة، إلى فريق ميداني متخصص ومحترف للإحصاء الميداني: تشكل فقط من خريجي العلوم الإجتماعية بعد تجارب ومقارنات مع خريجي علم النفس وعلم السياسة والإعلام والإدارة.

بعد هذا، أصبح من الضروري أن يطلق النقاش على مستوى المنهج، نظرياً وتطبيقياً، بل على مستوى المناهج، والمفاهيم والمصطلحات، سواء في الإستخدام العملي الميداني أم في اللغة والإستخدام اللفظي في الكتابة والنطق والتعليم، انطلاقاً من التجارب والمشكلات، وذلك لإضاءة المساحات والطرقات المعرفية وتشريع الأبواب أمام نور العلم والحرية، وإطلاق سجناء المعرفة المعلبة بالعقائد (الأيديولوجيا) وتحرير عبيد التبعية والإستتباع، لأن خطر هذا في المعرفة والتعليم يولد كل تلك المخاطر التي شهدها ويشهدها العالم، وبلادنا خاصة، في السياسة والإدارة والإقتصاد والمجتمع عامة حتى حدود العائلة والأشخاص أنفسهم.

وعليه سيكون بحثي في قسمين:

القسم الأول: في التجربة النقدية (معهد العلوم الاجتماعية)

القسم الثاني: في المنهج العملاني (ماء ـ داتا) واستطلاعات الرأي)

القسم الأول: في التجربة النقدية

١ ـ في المعرفة والمنهج الواحد المتزمت

تبدأ المرحلة المعرفية كل مرة من الارسال ثم التلقي، تلقي ما يرسل، ثم بالفهم والجواب، وينطلق الحوار، ثم بالتأمل والإضافة، نحتاً واشتقاقاً، ونقداً ورفضاً ثم توليداً وإبداعاً، أو قمعاً وتدجيناً وتبعية واستتباعاً... ولكل من ذلك آلياته المعرفية: المنطق والفهم أو البيان والبلاغة، وآلياته اللغوية: النطق والإستماع أو الكتابة والقراءة، وآلياته العضوية للإرسال والإستقبال: اللسان والأذن أو الأصابع والعيون، وأصبح لكل ذلك آلاته ووسائله التقنية المساعدة على الإكتساب والتواصل: القلم والورق والنقش والتسجيل والتصوير وسائر اجهزة وتقنيات الاتصالات حتى العالوم (كومبيوتر وانترنت).

وتتعدد المناهج في مسايرة أو مواجهة ذلك كله بالمجمل والتفاصيل. رغم أن بعض طلابنا وأساتذة يقولون بالمنهج الواحد، أو بآحادية المنهج! علماً أن الفلسفات المتناقضة، ولا سيما الإلهية والمادية كلاهما، تقول بالحوار والجدل وتدعو إلى ذلك سائر الآخرين.. وهذا اعتراف منها ومن كل أتباعها المخلصين، بتعدد المناهج التي أصبحت مذاهب وتأسس خلفها طوائف واتباع... مع أنني أرى الفلسفتين تبدآن من منطق فرضي واحد هو التسليم بموجود أول، وان اختلف المؤسسون والاتباع على اسم ونوع وشكل وتاريخ ودور ومصير هذا الموجود الأول.. فكانت المذاهب والمدارس والمناهج...

أما أن يأتي نفر أو بعض من يقول لطلابه أنه لا يوجد إلا منهج واحد، ويغضب الأتباع من كل مخالف لهذا القول حتى مقاطعة الصفوف... فذلك ما يعود إلى أحد الأسباب التالية؛

١ ـ إما أن يكون الطلاب غير فاهمين لما يقال لهم (ضعف في البلاغة)

٢ ـ إما أن يكون الأستاذ أو الأساتذة غير قادرين على الإفهام (ضعف في البيان)

٣ ـ وأما أن يكون هناك منهج جديد ينكر كل المناهج الأخرى السابقة والحاضرة والقادمة المحتملة الحضور دائماً في أي زمان ومن أي مكان.

٤ ـ واما ان يكون هناك موقف معرفي ارادي وغير ارادي كالتعصب والانغلاق ونحو ذلك.

وإذا كان السببان الأولان مكرورين ومكروهين لكنهما هينان، فالثالث والرابع مكروران أيضاً ولكنهما كلاهما مرض معد وفتاك.. حيث يفتك بأجيال وشباب تركوا الأهل والأصحاب ليتحرروا بنور العلم فإذا بهم أسرى هذا الاستتباع العقائدي الجامد المطبق بآحادية مريبة.. ولقد كتبت مرة عن هذا الأمر وعن حزني على طالب ترك أهله تحت الإحتلال الصهيوني الإسرائيلي وأتانا في عز «ثورة الحجارة» ليتزود بعلم الإجتماع ليعينه على تحرير أهله وأرضه، فإذا به يقع في تزمت «المنهج الواحد»، الذي قال عنه «الاستاذ» حسب زعمه!

٢ ـ في النقد والتغييب

إن مثل «النعامة والصياد» متكرر في العلم والفلسفة وفي التعليم أكثر. وقد سمى ذلك زميلنا وأستاذنا الشهيد «حسن حمدان» رحمه الله، باسم «التغييب». وكما تضع النعامة رأسها بالرمل عندما ترى الصياد، تاركة جسمها الكبير فريسة، كذلك يعمد البعض إلى تغييب وجود الآخر عن ناظريهم، فيعرضون جسمهم المعرفي أو الشخصي فريسة لجهلهم أولاً أو لتجاهلهم قبل تسليط الأضواء عليهم وعلى منطقهم...

ولقد اعترف حمدان المعروف ككاتب ومفكر باسم (مهدي عامل(، في محاضراته أمامنا عام ١٩٧٨، كيف غاب عنه دور «حركة التحرر القومي» وقال «لم نصل بعد»! وتأجل الحوار، وهذه وصلة له إحياء واحتراماً:

فقد ركز حمدان على مكر «الإمبريالية» التي تغيب مفهوم الصراع الطبقي، وأدان «الأنظمة القومية» لقصورها عن فهم النضال الطبقي ولعجزها أمام الإمبريالية مما يوقعها فريسة لها بالتالي. ولما كان يعطي أمثلة القومية عن الأنظمة «القومية» في مصر (السادات) وتونس (بورقيبة) وغيرها.. فقد قيل له:

١ ـ إن الأنظمة التي يسميها قومية هي في الواقع أنظمة «قطرية» وانعزالية وهي ضد القومية وضد الوحدة القومية. وهذا تغييب لحقيقتها القطرية! والقطرية مصدر الضعف والتبعية.

٢ ـ إن اضافة الحكم على الثورات القومية الوحدوية إلى سجل الحكم على الأنظمة القطرية بعد إسقاط صفة قومية عليها، هو تغييب لحقيقة ثورات التحرر القومية! وهي ثورات ضد الاستعمار وضد التجزئة التي صنعها ويرعاها الاستعمار واعوانه.

٣ ـ والنتيجة هي تغييب «حركة التحرر القومي» من حقيقة الصراع مع الإستعمار والإمبريالية، حتى لا يبقى بالمواجهة سوى المنطق الطبقي واستطراداً الفلسفة الشيوعية المتمثلة بالمنظومة الإشتراكية والإتحاد السوفييتي، في حينها!

ولما كان الحوار الفكري لا ينتهي بغياب الأشخاص والدول والمؤسسات فإن السؤالين المنطقيين للمتابعة هما:

١ ـ كيف تحررت دول العالم والمستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية، وكيف تحولت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في الستينات لمصلحة الشعوب المتحررة بمواجهة الدول المستغلة؟ ألم تكن المواجهة الرئيسية والخندق الرئيسي بقيادة عبد الناصر وحركات التحرير القومي ومنظومة عدم الإنحياز الآسيوية ـ الإفريقية ـ الأميركية اللاتينية، والتي انضم اليها بعض الدول الإشتراكية وتحالف معها الإتحاد السوفييتي؟! لقد كنا وما زلنا في حرب ساخنة مع الامبريالية، حين كان اصدقاؤنا في حرب باردة.

٢ ـ والآن كيف يمكن مواجهة المشروع الإستعماري الذي أسقط الإتحاد السوفيتي وضرب أوروبا وخرّب سائر بلاد العالم المستقلة من إفريقيا الى أميركا وآسيا؟ أم أن ذلك مستحيل بسبب سيطرة «المنهج الواحد» وتغييب حقائق حركات التحرر فكرية كانت أم ميدانية؟!

٣ ـ نقد المناهج في علم الإجتماع

أ ـ في الأساس (مشكلة العلم)

لن نقف كثيراً مع مطولات الدفاع أو النقد حول لفظ «علم» المضاف إلى «الإجتماع» في تعريب كلمة (سوسيولوجيا) ولا الى وضع كلمة «علم» أمام كل مبحث من المباحث المعروفة، ولا إلى البرهنات والمحاولات والإجتهادات المتكررة التي تُعَرِّق أصحابها وتدوّخ السامعين. وحسبي أني أستعمل الكلمة لأنها اتخذت في نصوص قانونية وأفضّل عليها «البحث». ولو شئت اشتقاق كلمة واحدة لقلت «الجاموعية» (بياء خفيفة او مشددة) مقابل (سوسيولوجية) لتخصيص هذه المباحث باسم خاص ضمن الإجتماعيات الواسعة المعروفة بالعلوم الإجتماعية.

ولمن كان يرغب من الزملاء والطلاب أن يستزيد، كنت أقدم مثلاً برهانياً، بالإفتراض العكسي، حسب الأسلوب الرياضي والهندسي في البرهنة، كما يلي:

١ ـ لنفترض أن هذا «علم».

٢ ـ ولنأخذ باحثين (عالمين) أو أكثر من مدرسة واحدة أو مذهب واحد أو منهج واحد.

٣ ـ ولنأخذ مسألة بحثية إجتماعية ميدانية.

٤ ـ ولنطلب من كل منهما أو منهم أن يدرسها.

٥ ـ فماذا تكون النتائج؟

أ ـ هل سيستخدم كل منهم التقنيات والوسائل نفسها في التوثيق والمعاينة والاحصاء..

ب ـ هل سيضع كل منهم استبارة (استمارة) مشابهة للأخرى؟

ج ـ هل سيكون جمع المعلومات متطابقاً؟

د ـ هل ستكون النتائج بل الإستنتاجات متطابقة؟ كما في الكيمياء والفيزياء؟

٦ ـ لقد حدث هذا الإختبار دائماً في المدارس الفلسفية والمذاهب العقائدية وكانت النتائج انشقاقات فكرية وسياسية مستمرة وما زالت، حتى عاد البعض بالقول «بالمنهج الواحد» أي بالمفكر الواحد ويصبح الآخرون حزباً أو حزبيين أو مريدين ومقلدين، أي اتباعاً تابعين ومستتبعين! ولعل هذا مما فتح الباب أمام الباحثين المستقلين فكانت «البحوث المفردة» أي (مونوغرافيا).

٧ ـ هب إن الإستبارة والأسئلة وجمع المعلومات واحد، فهل يكتب كل باحث التقرير والإستنتاجات المتطابقة؟

إن ذلك غير ممكن إلا مصادفة، والتشابه هو الوارد احتمالاً ضعيفاً وليس التطابق مطلقاً! إن هذا ما سهل أو فرض على الباحثين ربط مناهج البحث الإجتماعي وغيره بتقنيات الإحصاء الرياضي، ولعل هذا ما مكننا ان نصل إلى «المنهج العملاني».

ب ـ في المنطلق (خرافة الفرضية)

يصر البعض على فرض نقطة انطلاق عويصة على الباحثين كمنطلق ابتداء لأي بحث. هذه «المسلمة» الابتدائية يسمونها «الفرضية».

واذا كان منهج البرهنة بالإفتراض المعكوس معروف وقوي في الرياضيات، وقابل للتطبيق في كل مرة يرى الباحث أنه أمام قرار أو نتيجة قررها سواه بشكل حازم لا بد من دحضه، فإن مجاله ضيق في البحث الإجتماعي، لأنه عندما يريد كل باحث أن يدحض نتيجة من سبقه أو يؤيدها، نصبح أمام معرفة خطية متكسرة أي أمام خط متكسر في المسار. وهل يقاس محيط الأرض بالمتر الخشبي المنكسر؟! ونصبح في الواقع امام مواقف مسبقة مضمرة تحركها العقائد وتغلفها شكليات التلفيق العلمي وذرائع التأكيد والرفض المعقد!

والمعرفة الأقوى هي الأسهل والأبسط كالحقيقة، أما أن يفرض على كل باحث وعند بدايات بحثه أن يضع هو فرضية لبحثه فهذا مدعاة للسخرية أو للتعجيز، لأنه باب للتلفيق أو سد أمام الباحثين، أو أنه مدخل للإستتباع حيث يضطر الباحث إلى التسليم لأستاذه أو الإنطلاق من نتائج سواه.. مما يقفل باب الحرية واحتمال الإبداع...

إن الباحث لا يحتاج في عدته لأكثر من توضيح الإشكالية وحسن طرح التساؤلات ثم الأسئلة.. ويكون لحقل البحث كل الأجوبة.. أما الفرضية فهي جواب مسبق وتلفيق دائم وصنمية لا يستفيد منها إلا الذين يتجمدون عند نتيجة كانت جديدة يوماً في العلم وأصبحت بالية في التاريخ.

إن الفرضية خرافة أو صنم عقائدي، والإشكالية كافية بين بوابة البحث ونجم قطب الباحثين!

ج ـ في المصطلحات (اجتماع وانفصام)

كانت وما تزال تسود في الكتابة والإستخدام مفردات ثقيلة الظل سيئة النتائج وخصوصاً في أعمال البحث الإجتماعي الميداني، مثل: التحقيق والمحقق والمحقق معه، والإستجواب والمستجوب والمبحوث والمدروس، والمسح والجزر ومسح السكان، وغيرها.. وذلك رغم وجود مصطلحات ومفردات أفضل ورغم النقد والإبدال ووضع المفاهيم الدقيقة والبديلة التي تعكس نظرة أرقى وأكثر تواضعاً وأقرب إلى عناصر الحقل مهما كان الموضوع. فلو أبدلنا: التحقيق والإستجواب التي هي من مصطلحات القضاء والأمن بكلمتي الإستقصاء والإستطلاع التي أخذ الأمن الوطني بها لتلطيف صورته.. ولو أبدلنا المستجوب والمبحوث بالمقابل (بفتح الباء) والمستجوب والمحقق بالمقابل (بكسر الباء)، لاستقامت العلاقة بين الطرفين ولأنتجت حواراً ومعلومات أسلم... وكذلك نترك مفهوم المسح للمساحة والجزر للبحر ونستخدم «الإحصاء الشامل» و«العينات الممثلة» ـ للناس وليس عليهم ـ و«الحي» والمنطقة، انطلاقاً من «المواطنية» لا الطائفية كتعابير، بل كمفاهيم ومصطلحات ومنطلقات..

وكم ضاع ويضيع كاتب وقارىء، واستاذ وطالب، بين مصطلحي الاسرة والعائلة! بينما الأول للقربى الآسرة مهما اتسعت والعائلة لحدود الاعالة! أما مصطلح الإستمارة فلم نجد له مبرراً قوياً ونرى لفظ الإستبارة أدق.. وكذلك العالوم بدل الحاسوب والكومبيوتر نسبة الى العلم والمعلوماتية.. إلى ما هنالك من ألفاظ عربية لا بد من تسوية أوضاعها على مستوى مجامع اللغة والقواميس.

أما الألفاظ الأعجمية فلا بد من العناية بتعريبها وترجمتها طبقاً للأصول.

إن كل لفظ لا يدرك معناه في لغة المثقف الأميّ، أي لا يكون قابلاً للفهم بلغة القوم لا يمكن ولا يجوز له أن يدخل في لغة البحث الاجتماعي، أي لا تطلق عليه صفة «مفهوم» ولا يتحول بالتالي إلى مصطلح علمي. وكل استعارة لمصطلح أعجمي ستبقى مؤقتة مهما طال الزمن. وستبقى معاناة المجتمع والبحث العلمي «الجاموعي»، اشد من معاناة الباحثين انفسهم، من حالات الانفصام اللغوي والمعرفي، انطلاقاً من المصطلحات والمفاهيم ـ التي تبدأ معها الصدمات الأولى ـ وصولاً الى المناهج والمنطلقات من جهة والى التحليل والتشخيص والاستنتاخ والتخطيط من جهة اخرى...

في نقد التوجهات والسلوك: (التعريب والتغريب)

يقف الباحث دائماً أمام التفاصيل لأنها جزء من بناء الهيكل المنهجي أو المعرفي.

فلا يمكن أن نفصل المنهج عن استخدام الكلمات والمصطلحات المأخوذة، مثلاً، من اصل أجنبي ونقلها إلى الحرف العربي لتصبح جسماً غريباً ثقيلاً لا يدرك معناها إلا القلة! بل يختلف في شرحها وترجمتها الآخذون بها فيتصالحون على إبقائها بصوتها الأجنبي في صورة الحروف العربية. وهذا التصالح تواطؤ ـ باسم التنسيق ـ مع المصدر على حساب المستهلك، واحتكار لامتياز العلاقة والوكالات العلمية، كاحتكار الوكالات التجارية والصناعية، واحتكار لحق الترشيح إلى رتبة محاور مفاوض أو ممثل أو وكيل أو عميل سواء كان بالعلم أو بالتجارة أو بالسياسة أو بالأمن العلمي والثقافي والحضاري وسواه...

وعلى هذا يمكن أن تفهم حركات الردة التعليمية ضد الإصلاحات وتطوير وتعريب البرامج وديمقراطية التعليم والمنح الوطنية للطلاب وعملية بناء الجامعة الوطنية واسترداد امتيازات الجامعات الأجنبية التي عرضت نفسها للتسليم قبل ان يبدأ التعويم والتقسيم (مثل الجامعة اليسوعية ١٩٧٤..) وضد وحدة الكتاب ووحدة البلاد ووحدة العرب... وضد تعريب العلوم واقامة المختبرات والبحوث والمصانع، حتى ضد زراعة

القمح، وضد أن يعمل علماؤنا بعلومهم في أوطانهم، وضد المشاركة في صناعة الحضارة أو صنع حضارة جديدة... إلّا من خلال جامعة ومختبر ومصنع وجنسية ولغة غربية... وهكذا نشهد:

١ ـ عودة «الفرنكوفونية» مثل «عودة الشيخ إلى صباه في القدرة على الباه»، وهي ليست بوجه «الإنكلوفونية» المتغطرسة ـ على ضيقها اللغوي ـ بل بوجه العربية، مع الصداقة والأخاء والحرية التي نقابل الفرنسيين والأوروبيين بها. مسكينة هذه «الفرنكوفونية» التي لم يكن لها من شعار في مؤتمر علمي هام عقدته في بيروت قبل شهر سوى شعار «الفرنكوفونية موجودة» (La Francophonie Existe)! لعلها لا تصدق نفسها أنها موجودة!.

٢ ـ عودة مصفاة «الإستعمار الثقافي» بل عودة التبعية والدونية، وعودة المصافي الطبقية إلى تصفية الطلاب في البكالوريا والجامعات بامتحان اللغة الأجنبية وامتحانات الدخول، بعدما أسقطناها في آخر الستينات بإسقاط العلامة اللاغية باللغة الأجنبية التي كانت ترسّب الطلاب الذين يدرسون في المدارس الرسمية والفقيرة، والدولة لا تصلح المدرسة ولا التعليم! ولا تتيح مقعد لكل طالب ولا عملاً لكل متخرج، لتبقى عمليات التعليم والتوظيف خاضعة للحصص حسب الولاء السياسي الطائفي وغير الطائفي...

٣ ـ عودة الفوضى إلى البرامج وعدم تطبيق إدخال العلوم الجديدة، بل إدخال أساليب تجريبية فشلت في بلدان أخرى ويحاول البعض استيرادها والصرف عليها لكسب الأرباح. ويهربون من مشكلة التعليم الرسمي إلى إيجاد مشكلات أخرى هي التعليم المهني ويظنون الحلول بالكلام والشعارات، لتبرير هدر الأموال!

٤ ـ تجاهل نظام المنح الوطنية والمكافآت الذي ما يزال قانونه قائماً، وربط المنح بالدول الأجنبية والمؤسسات السياسية الخاصة، لإخضاع الطلاب وأهلهم أو لتغريبهم إذا استطاعوا وترشح معلومات عن استمرار المنح في فروع دون أخرى، ومنذ زمن طويل...

٥ ـ ضرب ديمقراطية التعليم بعدم الإهتمام بالتعليم الرسمي وعدم بناء أية مدرسة جديدة في الأحياء الشعبية من المدن والقرى وعدم تطوير الجامعة وعدم توحيدها وافتعال امتحان الدخول والتدخل في النتائج... وصولاً إلى تعطيل القانون والهيئات الإدارية وملئها كيفما كان، وكذلك تعطيل المجالس التمثيلية والنقابية للطلال والمعلمين...

وإلى ما هنالك من قضايا تكشف المزيد من الضياع والإرتياب! حتى القول إنه لم يبق لنا فرصة في تربية وطنية ولا تعليم وطني، فكيف يكون لنا بعد ذلك وطن وعلم وحرية؟؟ إنه الضياع الأدهى من الإحباط!

القسم الثاني: المنهج العملاني: (ماء ـ داتا) واستطلاعات الرأي

١ ـ المنهج العملاني (ناتج النقد والاختبار)

بعد النقد والبحث في البدائل والحلول العملية، نظرياً واختبارياً، ومع استخدام مطعّم لتقنيات الإحصاء الرياضي في البحوث الإجتماعية، بميادينها ومناهجها المختلفة، تم التوصل إلى رسم حدود مهنية وميدانية وعرفية بين الإحصاء الرياضي والإحصاء الميداني في سائر التطبيقات وتم الفصل والربط بين المهن والإختصاصات.. وتمت الإستفادة والإستعانة بأحدث ثورة علمية في العصر وهي المعلوماتية التي بفضلها نتجاوز كل التقنيات والنظريات والمناهج السابقة، فوصلنا الى منهج رآه المتابعون جديداً من خلال الأبحاث والنتائج المتعددة، ولما سألوا عن اسم هذا المنهج الجديد، رأينا إلى تسميته «**المنهج العملاني**»

أنه منهج يدمج الإحصاء (الرياضي والميداني) والمعلواتية والجاموعية في منهج حَدِّيِّ الكلفة والمنفعة. بمعنى أنه يقلّص الأكلاف في الزمن والجهد والإنفاق، ويوسع دائرة المشاركة في البحث إلى أوسع مدى، ويكفل عدم الغرق في الفردية ويجنّب الإنحرافات والأخطاء، ويرفع مستوى الكفاءة والمردودية والربحية إلى أقصى الحدود. كما يحول البحث الإجتماعي الى مهنة يومية واقعية مفيدة سريعة الإنتاج ودقيقة النتائج، بل إلى صناعة تتوفر فيها كل مقومات الصناعة الحديثة!

ان هذه المهنة، بل هذه الثورة الصناعية في حقل صناعة المعلومات والبحث الميداني الدقيق السريع، لم تعد بحاجة الا الى قانون يحميها من المزيفين، ويحمي خبراءها ومتخصصيها، تماماً مثل قوانين حماية الطب والمحاماة والهندسة.. اذ لا يجوز ان يحمل استبارة لجمع معلومات من المجتمع الا حامل شهادة العلوم الاجتماعية لانه مختص بالاحصاء الميداني، ولا يجوز ان تنشر معلومة احصائية واحدة بدون توقيع الاحصائي، شأن الممرض والطبيب في أي عمل طبي وجراحي.. **علماً ان الدواء الخطأ يؤذي فرداً، اما الرقم الخطأ فيؤذي مجتمعاً!؟ لذلك يجب ان يمتنع او يمنع الباحثون الاقتصاديون وغيرهم من نشر الارقام ان لم يكن في الفريق خبير احصائي مصنف!**

اما تسمية المنهج العملاني فمتصلة بالمصادر العلمية والعملية لهذا المنهج، والمعروفة باسم «الأبحاث العملانية» في الرياضيات والإقتصاد (Recherche Operationnel)، وباسم «المهمات العملانية» أو العمليات اللوجستية» (Operations Logistiques) في الجيوش والدول والمؤسسات. وعليه فإننا رأينا أن يسمى المنهج العملاني بالفرنسية (Méthode Operationnelle-Logistique: MOL)، وبالانكليزية (Operationel Logistic Method).

على هذه المنهجية يتم، منذ سنوات، تخريج دفعات من طلاب العلوم الإجتماعية، ودفعهم الى سوق العمل، من خلال تدريبهم على البحث الإستقصائي، بعدما كانت صفوفهم المختبر الأول لانتاج وتطوير هذا المنهج منذ اوائل الثمانينات.

لقد انتج هذا النهج عينات احصائية دقيقة التمثيل في مجتمع لا يوجد فيه أي احصاء شامل ولا اية قاعدة صحيحة للمعاينة سوى الواقع الطبيعي او الجغرافي. وتوصل الى تقنية «القياس» الدقيق في هذا المضمار الاجتماعي الصعب، قياس الرأي والسلوك والتوزع.. **من خلال العينات التي اطلقنا عليها اسم اسرة «العينات العشوائية المبعثرة» وعرف بعضها باسم «زخة البرد» واخرى باسم «بقعة الزيت» و«دوائر الماء» و«العنقودية المتداخلة» و«عينة الشواهد»..** كما تم ضبط احجام

العينات الممثلة والمقبولة في كل اطار حسب الموضوع والقطاع والجغرافية.. في اطار الحد الأدنى المقبول والقادر ان يكون ممثلاً بقوة.

وبهذا المنهج يتم إنتاج استطلاعات الرأي والسلوك، في يوم واحد، ودراسات السوق والجدوى والتقييم وسواها، في عشرة ايام، مما يقوم به المركز الإحصائي (ماء ـ داتا) من خلال فرقه البحثية المؤلفة من خبراء استشاريين متعددي الإختصاصات حسب حاجة الموضوع، ومن باحثين ميدانيين من خريجي العلوم الإجتماعية فقط، يرافقهم الأدلاء المناسبون في كل ميدان...

ولقد بلغ هذا المنهج ونتائجه من الدقة والقبول في الأوساط المحلية والإقليمية والمنظمات الدولة، ما جعل هذه الفرق مرجع استشارة وتقييم للمشاريع الدولية، كما في تقييم المرحلة الأولى من «مشروع التنمية الريفية المتكاملة لمنطقة بعلبك الهرمل» المعروف بمشروع الزراعات البديلة للحشيش والأفيون... وكذلك عندما استشهد به فخامة رئيس الجمهورية، في ندوته الإعلامية حول الموقف من الانتخابات البلدية في ١٩٩٧/٤/٨. كما استعانت به مختلف القوى الإنتخابية والإعلامية في الإنتخابات النيابية» ١٩٩٦ و١٩٩٧ وقبلها ١٩٩٢. وكان «المؤتمر العلمي الوطني لتقييم الإنتخابات النيابية» الذي انعقد في فندق ماريوت ـ بيروت في ٧ و١٩٩٧/٣/٨، وقبله «المؤتمر الوطني للإحصاء والبرمجة والتخطيط» الذي انعقد بكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٩١، تتويجاً للنشاط العلمي والأبحاث التطبيقية التي أنتجت في هذا الإطار المنهجي ـ الميداني. كما دعي واضعو هذا المنهج لعرض تطبيقاته في العديد من المؤتمرات المختصة التي عقدت خارج لبنان في الأطر العربية والدولية.

٢ ـ من ثمار المنهج العملاني محلياً: استطلاع الرأي العام

أ ـ في المنهج والتطبيق

انه، كما عرفناه، عملية احصائية بالعينة، التي يجب ان تكون ممثلة، تنظمها المؤسسات المختصة، لقياس مواقف واتجاهات الرأي العام في قضية ما.

ولذلك فان استطلاع الرأي هو من حيث **المنهج** عملية رياضية احصائية لأنها

تحصي بالعينة جزءاً من الجمهور وتفترض تمثيله. ومن حيث **الموضوع** انه عملية بحثية اجتماعية لانها تتناول البحث في المجتمع عن الآراء من خلال طرح الأسئلة والحصول على الأجوبة من الاشخاص المعنيين انفسهم دون وسيط. ومن حيث **التقنية** هو مهنة المختصين بعلم الاجتماع المؤهلين وحدهم لاعمال «الاحصاء الميداني». واما **الهدف** فهو اتمام عملية قياس الواقع بما فيه، من خلال عينة سليمة، بالقياس المباشر لا بالواسطة.

مما يجعل هذا العمل الاجتماعي البسيط من ادق وامتع الأعمال البحثية وربما من اصعبها على الاطلاق، لان مادته المجتمع كله بتفاصيله دون استثناء، حيث لا يمكن التحكم بالشروط التجريبية والاختبارية والتطبيقية كما في مختبرات الفيزياء والكيمياء او كما في المؤسسات الاجتماعية المنظمة كالجيش والادارة والمدرسة وغيرها.... فالحقل هنا هو كل الجغرافيا والعناصر المقصودة هم كل اعضاء المجتمع المقصود، باحتمالات متساوية.

فكيف لنا ان نقوم بتطبيقات عملية ناجحة تصل الى بلوغ المعرفة الصحيحة بقياس الرأي العام؟ وعلى اية درجة من الدقة والخطأ ستكون هذه النتائج؟ وما هو ميزان الحكم ومعاييره؟ ومن هم المختصون الذين يعرفون هذه المهنة الحديثة؟ وما هي المخاطر الناجمة عن انتحال المهنة؟

وهنا يجب ان اصرح على مسؤوليتي: ان الجواب اصبح سهلاً علمياً وتطبيقياً لاننا وجدنا الحلول والأجوبة، والتجارب المنشورة اصبحت مشهودة، من خلال ما اجراه المركز الاحصائي الاستشاري الذي نختصره باسم (ماء ـ داتا)، خصوصاً في انتخابات النواب ١٩٩٢ و١٩٩٦ و١٩٩٧ وغيرها، مما جعله مرجعاً معتمداً من سائر المتنافسين ـ حتى في الدائرة الواحدة ـ (كتاب: الاستطلاعات والانتخابات ـ العالوم ٣ ـ منشورات (ماء ـ داتا) ـ بيروت ١٩٩٦) وكذلك اصبح مرجعاً للمرجعيات الرسمية العليا أيضاً كما في المؤتمر الاعلامي لفخامة رئيس الجمهورية السيد الرئيس الياس الهراوي،حول موقفه من الانتخابات البلدية في ٩ ـ ٤ ـ ١٩٩٧.

اما من الناحية الشخصية والذاتية فان الجواب مشوب بصعوبة معنوية ذلك لاني

انا نفسي وزملائي مسؤولون، عن ابداع واطلاق وتطبيق هذه «المنهجية العملانية» والتجربة العلمية الميدانية المحلية التي أتكلم عنها، وقد تمت مناقشات لها في الجامعات وفي ندوات ومؤتمرات علمية محلية وخارجية كان اهمها واولها المؤتمر الوطني للاحصاء والبرمجة والتخطيط ـ بيروت ١٩٩١، والمؤتمر العلمي الوطني لتقييم الانتخابات بيروت ١٩٩٧.

ب ـ في تطبيقاته العملية والعقبات

فاستطلاع الرأي العام، بناء على التعريف، هو عملية «قياس الرأي» بمختلف وجوهه واشكاله ونسبه وتوزعه في المجتمع. ينطبق عليه كل ما ينطبق على مختلف عمليات القياس الفيزيائية الأخرى، من شروط علمية ونقدية، ومن احكام في القبول والرفض حسب احتمال الخطأ والصواب...

يعتبر الاعلام عالمياً اهم مجال وحكم لتطبيقات واستهلاك وتشجيع استطلاع الرأي العام، غير ان الاعلام المحلي الذي يملك اكبر الامكانيات يتصرف بشكل سيء مع استطلاعات الرأي، مع ان له فضل كبير في النشر والدعاية والترويج... وله دور اهم في التعريف بالحقائق والوقائع الاجتماعية من خلال عمليات «قياس الرأي» واذاعتها لغرض التثقيف ونشر الاخبار الصحيحة والدقيقة لما فيه مصلحة المجتمع والحضارة.. لقد عدلت رأيي بالاعلام المحلي بعد اختباره في موضوعات مختلفة، اذ تفترض هذه الوسائل عامة ان نتائج الاستطلاع يجب ان توافق رأيها لتنشرها ثم لتدفع كلفتها! حتى قال لي رئيس تحرير اهمها: «انكم بارعون باستطلاع الرأي.. لكن الا ترى معي ان الرأي العام **غير واع** وهو **بحاجة الى توجيه؟**»

فقلت: نحن نقيس الرأي العام وليس لنا توجيهه! وانتهت اتفاقية النشر معهم.. وفازوا بدعم مكشوف من جهات معروفة، وكانت هذه افظع الأمثلة الفظة للتعاطي مع استطلاعات الرأي وتطبيقاتها في لبنان! ليعطلوا «سلاحاً» احسن غيرهم استخدامه في اليوم التالي، فحسدوه! (النهار ٩٧/٤/٩ ص١ ـ مؤتمر رئيس الجمهورية الاعلامي).

ويجب القول ان التطبيقات العملية لاستطلاع الرأي، لا تكاد تقتصر على امور بعينها، بل تكاد تدخل مع الاحصاء والبحث الاجتماعي الى كل ما له علاقة بالرأي

او الموقف او السلوك البشري في كل ما يتعاطاه الناس كل الناس، والمؤسسات كل المؤسسات، على مستوى الرأي والفكر والتصرف من قريب او بعيد..

فقد نجحت وشاعت عمليات استطلاع الرأي في المناسبات السياسية والاجتماعية وفي القضايا والاستحقاقات كما في الأحداث والكوارث، كما في ابحاث التخطيط ودراسات السوق، ثم عمليات التقييم، حتى صنفت عمليات الاستطلاع في مستويات اولها الرأي وآخرها استطلاع السلوك، ففي الانتخابات مثلاً: يسأل الناس **من ترشحون (كرأي)**، ثم يسألون بعد الترشيحات **من ستنتخبون (كموقف)**، وبعد الاقتراع يسألون من **انتخبتم (كاستطلاع للسلوك)**، وعند قياس النتائج في مختلف المستويات يمكن الوصول الى تقييم الاداء في مفاصل المجتمع الاساسية جميعاً في مستويات ثلاثة:

أ ـ اداء الباحثين: لقياس درجة عملهم ودقة تقنياتهم واستقامة اعمالهم وتقاريرهم وما ينشرون.

ب ـ اداء المؤسسات المسؤولة والمؤسسات المعنية: كالحكومة والاجهزة التنفيذية، والاعلام، والامن، والرقابة والقضاء، والاحزاب والهيئات، وشركات الاحصاء والاستطلاعات نفسها، على حد سواء.

ج ـ **اداء الرأي العام نفسه؛ من حيث الوعي والحرية والديمقراطية ودرجات الصدق والخوف والتحفظ، ودخول المؤثرات الأخرى على عملية الانتخاب فيقاس مدى التغير بين الرأي والموقف والسلوك...** كما تقاس درجات الوعي والحرية والصدق... وتنوع المواقف بين مكان وآخر وجيل وآخر وفئة واخرى.. الى ما هنالك.

ج ـ اكثر من مئة استطلاع

انتجناها منذ عام ١٩٨٥ بين معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ومؤسسة (ماء ـ داتا) التي اسسناها عام ١٩٨٨ كمركز احصائي استشاري مستقل، سمحت لنا بالتراكم العفوي، ان ننتج مخزوناً من المعلومات الدقيقة والمعرفة الناتجة

عنها، تتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والطائفية والحرب والسلم والانماء والاعمار وسوليدير واليسار، والهجرة والرياضة حتى «المرأة المثيرة» وهو استطلاع طلبته مجلة فنية محلية، ثم كانت استطلاعات الفقر والأمن الاجتماعي والوطني والكساد وهذه مجموعة عرفت باسم «استقصاءات هارون الرشيد»، واخيراً كان مصير الانتخابات البلدية والانتخابات النقابية لقيادة الاتحاد العمالي العام.

حتى يمكن ان ينتج عن كل ذلك مخططات وبرامج انمائية واصلاحية يمكنها ان ترضي كل الناس ـ الا اعداء العلم والحرية ـ وان توحدهم على تلبية حاجاتهم وحل قضاياهم وتضعهم، كما الجيش، في بوتقة المواطنية، وتدفعهم للدفاع عن الوطن ولبنائه والمشاركة في صناعة الحضارة والرفاه وطنياً وعربياً وعالمياً مع بداية القرن الواحد والعشرين...

واشهد اننا في كل ذلك لم يصطدم فريقنا الميداني باحد من الناس ولا المؤسسات ولا بمن تعنيهم النتائج بالرضى او عدمه..

خاتمة: سلاح العلم والحرية

اكتفي بهذا واستعين بنقاشاتكم واسئلتكم، لأني اهملت الكثير مما يقال ويجب ان يثار، خصوصاً اني تناولت موضوعي من الناحيتين العلمية والتطبيقية المحلية وما فيهما من منطلقات عملية وابداعية ضرورية... متجنباً المسارد التاريخية والعالمية التي اصبحت تجربتنا جزءاً مضيئاً فيها باعترافات واسعة، لأنها صحيحة واكيدة تطبيقياً، ولانها تقدمت حتى قدمت منهجاً معرفياً جديداً اسميناه «المنهج العملاني» Methodologie Operationnelle-Logistique (MOL)، الذي دمج الرياضيات الاحصائية بالمعلوماتية بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية نظرياً وميدانياً حتى صح تشبيهه بالعمليات العسكرية وعلومها، فحلّ معضلة العينات الممثلة، في مجتمع ما زال بلا احصاءات ـ لان ما جرى منها مؤخراً مشكوك فيه ومردود ـ وبلا قاعدة معاينة موثوقة الا الجغرافيا التي تعتبر قاعدة المعاينة الاساسية في الاحصاء، مما جعل هذه الاستطلاعات تتنبأ بل تستبق الرؤية، مثل المراصد المناخية، لتنبه من عليه ان يتنبه وينبه ان اراد، قبل ان يحل بنا الاعصار.

فهل احسنّا استخدام سلاح العلم بحرية وابداع؟ وهو ما لا نطلب فيه اذناً من احد!

سؤالي هذا ليس استفتاء، ولا مدخلاً لاستطلاع الآراء، بل لاثارة النقاش حول هذا الموضوع الى ان يدرج في وطننا الاستفتاء، وتتعزز الاستطلاعات.. فيعم النفع في تطبيقاتهما العملية كما ينبغي.

مشكلات البحث العلمي المتصلة بالجامعة اللبنانية

دلال البزري

الباحث كائن جديد: معظم ما تطرحه عليه مهنته يحتاج إلى إجابات أو حلول جديدة، لا تستطيع قدراته الفردية وحدها أن تجيب عليها. ومجرّد الاستمرار في المهنة، هو في الواقع استمرار على قيد المهنة. وتشبه قوانين هذا الاستمرار القوانين الداروينية للاصطفاء الطبيعي.

الباحث كائن قنّاص: هو وحيد، متروك لنفسه وسط غابة اسمها «المجتمع»، مطلوب منه أن يفك رموزها ويحبط مقاومتها للشفافية بوسائله ومهارته الخاصة... التي غالباً لا يصيب بها، وإذا أصاب، يصيب كالقنّاص.

وبموازاة هذا، الباحث تحت رحمة صفحة «القضايا» التابعة لمجمل الصحف اليومية: لكي ينشر، عليه بداية أن يقيم علاقة ما مع مدير هذه الصفحة، ثم عليه أيضاً أن يختار الموضوعات «الجذابة»، ويعتمد طريقة وأسلوباً لا يمتّان للبحث العلمي بصلة. وإلاّ، تُعتبر مقالته «أكاديمية»، وقد أصبحت رديفاً للملل، غير جديرة بالنشر في صحف رائجة.

وبموازاة هذا أيضاً، أو أحياناً بالتعارض معه، فإن ممارسة الباحث لنشاطه مرهون بالمؤسسات الدولية التي وحدها تموّل النشاط البحثي. وهذه المؤسسات لها موضوعاتها المفضّلة ـ مثلاً ــ التي لا تتلاءم دائماً مع الأولويات المعرفية التي وضعها الباحث لنفسه، استناداً إلى بعض ما علمه عن المجتمع، موضوع بحثه.

وبالعلاقة مع الجامعة، يشعر الباحث بأنه كائن تمام الهامشية إزاءها؛ وأعني بالهامشية هنا كل ما تتضمنه هذه الكلمة من معان: قلة الحيلة تجاهها، قلة المعرفة بأمورها الفعلية، قلة الاندماج المعنوي بها. باختصار أن الجامعة لم تَعُد تعني الأستاذ الذي يدرّس فيها ويقوم في الوقت نفسه بالنشاط البحثي.

أكثر من ذلك: الأستاذ ـ الباحث الذي يدرّس في الجامعة، يشعر بأن الجامعة تسرق منه وقته، تقتل وقته عندما تستدعيه للتدريس فيها.

لهذه الاعتبارات جميعاً يتحول الكائن الباحث الذي يدرّس في الجامعة إلى كائن عنيد، «بطل» بالمجان، بطل اليوميات الصعبة والتفاصيل التافهة... فتُهدَر طاقاته في غير مكانها الصحيح.

وعندما يفكر الباحث بهذه الاعتبارات، وبعلاقة الجامعة بها، يرى بأن الجامعة تتحمل قدراً لا بأس به من المسؤولية: فالجامعة على عكس ما توحيه للوهلة الأولى، تقيم، وبغفلة من أمرها، علاقة تعارض بينها وبين البحث العلمي.

* الحوافز على البحث:

لا تخصّص الجامعة حوافز مادية من أجل البحث العلمي: وهي، إن فعلت ذلك، لا يتجاوز فعلها الصفة الشكلية، إن لم أقلّ الوهمية. كلنا يعرف تلك «المشاريع البحثية» التي تُرسل إلى الإدارة المركزية، والتي لا يكون صداها عادة غير مخصّصات مالية، قد تأتي وقد لا تأتي، ينتظرها عادة الأساتذة بغية سدّ عجز رواتبهم المتفاقمة.

وهي لا تخصّص أي حافز معنوي من أجل البحث العلمي: لا في التقييم، ولو من باب أخذ العلم، ولا في الارتقاء المهني، ولا في الارتقاء الإداري. بل يشعر الباحث من الأساتذة بغربة عن الطبائع السائدة في كليته، ويتساءل أحياناً أن كان بالسذاجة التي يصفونه بها.

* اللوجستية في البحث العلمي:

الصحافيون الذين توصف عادة كتاباتهم لدى أساتذة الجامعة بأنها سريعة وسطحية، سبقوا هؤلاء في التدرّب على وسائل العصر في الكتابة: أي أنهم في طريقهم إلى الاستعانة بالكومبيوتر كمصدر للمعلومة المكتوبة وكمنظّم لها وكآلة لصياغة النص وطباعته. في الجامعة لا شيء من كل هذا.

وإذا لجأ الباحث إلى المكتبات، فلا يجد فيها غير مراجع قديمة ورسائل مبعثرة

بين الفروع، بحيث إنه لا يعثر على ضالاته إلاّ في مكتبات الجامعات الخاصة أو الأصدقاء المسافرين إلى الخارج... أو غير المسافرين.

أما الحلقات الدراسية أو المختبرات البحثية، فهي ليست سوى مشاريع توضع على بعض الورق؛ واليسير الذي يتحقّق منها هو بفضل حماس إعلامي قصير المدى، لا يمت بمواصفات البحث بصلة، وهي عديدة.

يرغب الباحث بأن يُعاد تأهيله، ليس فقط تكنولوجياً، بل أكاديمياً أيضاً: خاصة بعد العقدين من الحروب التي حرمته، هو وأترابه، من معرفة ما يحصل علمياً في الخارج. لكن لمحة سريعة على الذاهبين إلى رحلات إعادة التأهيل العلمي تبين أنهم إما مدعوون لأسبابهم العلمية الخاصة وإما مقرّبون من جهات أوعزت للجامعة إرسالهم.

أما عن النشر: فليس في الجامعة ما يستقبل إنتاج الباحث، فيحرره من الاضطرار إلى المسايرات الشخصية والأكاديمية أو من التكاليف الباهظة للنشر خارج الجامعة.

نقطتان متفرقتان: ـ يلاحظ الباحث بأن مكتبة الوحيد، أي الأربعة حيطان والكرسي والطاولة والرف من الكتب، وآلة الكمبيوتر في حالات اليسر، يقع في أحد أركان منزله الضيق... فالجامعة بالكاد تعطيه المكان الملائم للتدريس.

وهو يلاحظ أيضاً بأن الخدمات الصغيرة، كالتصوير الآلي مثلاً، مفقودة بدورها؛ فإن احتاج إلى واحدة منها، دفع من جيبه وأضاع وقته وسط الزحمة الخانقة.

* التدريس بحدّ ذاته:

يفاجأ الباحث بعد صخب السعي إلى التفرغ بأنه لم يدرّس يوماً، لا المادة التي تخصّص بها، ولا تلك التي تحوّلت إلى مجاله البحثي: فهو يعدّ الدروس على عجل، بعدما كلّف في اللحظة الأخيرة؛ وإن تعقّل وقال لنفسه بأن يغير مجال اختصاصه البحثي، وهو تغيير لا يحصل بين ليلة وضحاها، لحقته السنة القادمة بتغيير للمادة... بحيث أن تحضير الدروس عنده، ناهيك عن التدريس نفسه، يشبه مجرّد الضريبة التي يدفعها الباحث مقابل أجر آخر الشهر... وراحة ضمير تجاه طلابه.

بناء عليه، لا يمكن للباحث أن يتعامل مع هؤلاء بصفتهم مساعدين باحثين: وهي صفة تؤهل الطالب على القيام بمهارات يفترض أنه يتمتع بها، لكنها أيضاً تدرّ على الباحث الأستاذ بالنفع، موفّرة عليه جهوداً هو بغنى عن بذلها. هذا عيب أساسي، لا يعود فقط إلى قيام الباحث بتدريس غير مواد تخصصه، بل أيضاً إلى عدم اعداد الطالب على الفضول المعرفي والتفكير والتأمل والمهارة المنهجية الخ.

وبعدما تبين بأن الباحث هو كائن عديم السلالة، أصبح واضحاً الآن بأنه لن يورِث أحداً شيئاً مما انتجه: فالأجيال القادمة المتخرجة من الجامعة لن يطلع منها باحثون... إلاّ بما تيسّر. وعندما يفقد الباحث إحساسه بالمستقبل لا يعود يعير الاخلاقيات والآفاق البحثية اهتماماً يُذكر... فلا يبقى مسؤولاً إلاّ نفسه: الأمر الذي يتعارض مع الواجبات الأخلاقية للبحث.

* المحيط العلمي ـ الجسم العلمي:

ما من فضاء خاص يجمع الباحثين من الأساتذة: فإذا استثنت المقاهي، التي وحدها تجمعهم، ولأغراض النميمة غالباً، فإن كافة الأمكنة لا تتلاءم مع الفضاء الذي يحتاج إليه الباحث: والجامعة، بقاعات الأساتذة أو مكتب المدير ـ أو العميد ــ لا توفّر هذا الفضاء.

وما يلاحظه الباحث عندما يرى جمعاً صغيراً من الاساتذة المتحلّقين حول بعضهم هو أنهم لا يهتمون أصلاً بالبحث: تخيّل هذا الباحث، قد تسلّح بكل السذاجة، يطرح على هذا الجمع الصغير همومه البحثية الصغيرة، وسط نقاش عن الرواتب أو المساعدات المرضية أو صغائر التنافسات السياسية المحلية أو الحرتقات أو الكولسات أو الترتيبات الخ... تخيل موقفه، كم سيكون مضحكاً.

والباحث من الأساتذة لا يعرف، على العموم، أقرانه، لا من الأساتذة الصرف ولا من الأساتذة ـ الباحثين: وإذا تجشّم عناء هذه المعرفة ـ فردياً ـ، فستكون مفتعلة، مكلفة (بالوقت خصوصاً) ومنقطعة عن مساره البحثي والحياتي.

والباحث من الأساتذة يحاول أحياناً أن يفهم سبب عزوف زملاؤه عن البحث: فيقول لنفسه بأن هؤلاء، وقد احتاجوا إلى الواسطة لكي يتفرغوا، عليهم أن يلاحقوا هذه الواسطة لترتيب أمورهم الأخرى. وتحتاج ملاحقة هذا الترتيب إلى وقت كبير يقطع من البحث: فالوقت المخصص للبحث يتعارض مع الوقت المخصص للولاء.

تجربة البحث الاجتماعي الميداني خارج المعهد وداخله

عبدالله ابراهيم

ما فهمته من عنوان المحور الثالث، ان المطلوب من الأوراق المقدمة هو التحرر للحظة من ضغوطات آلية سوق العرض والطلب خارج المعهد واغتنام الفرصة التي يوفرها اليوم العلمي لتقديم تجربة خاصة في البحث الاجتماعي الميداني من جهة، ووعياً نقدياً حاداً لهذه التجربة البحثية من جهة اخرى. وهذا الوعي النقدي الحاد لهذه التجربة الخاصة هو الذي غاب بالتحديد عن عددٍ من الأوراق المقدمة ضمن المحور الثالث.

لقد حلت التجربة في بعض الأوراق وغاب وعي التجربة النقدي عنها.

وبتعابير أخرى، لقد قدم عددٌ من الأوراق المشكلات المحيطة بالتجربة دون ان يقدم فعل هذه المشكلات في التجربة وفي مردودها العلمي. كما قدم عددٌ من الأوراق العقبات التي وقفت وتقف في وجه التجربة دون ان يقدم فعل هذه العقبات في التجربة وفي مردودها العلمي. وقد رسم عددٌ من الأوراق الاطار العام الذي تجري التجربة فيه دون ان يرسم فعل الإطار العام في التجربة وفي مردودها العلمي. ويتساءل اي قارىء لعددٍ من الأوراق المقدمة عن جدوى هذه التجربة او تلك وعن مردودها العلمي مع كل المشكلات التي تحيط بها، وكل العقبات التي تقف في وجهها، وكل الإطار العام الذي تجري فيه.

وما اشير اليه في هذه الملاحظة لا يقتصر بالتأكيد على الابحاث خارج المعهد، وانما هو يطرح قضية البحث الاجتماعي الميداني داخل المعهد ايضاً. فإذا كانت المشكلات والعقبات في إطارها العام ترسم علامات استفهام حول طبيعة التجربة البحثية ومردودها العلمي خارج المعهد فإن مشكلات وعقبات اخرى في إطارها العام ايضاً ترسم علامات استفهام قد تكون اكبر من علامات الاستفهام الأولى حول طبيعة التجربة البحثية ومردودها العلمي داخل المعهد. ولعل علامات الاستفهام المرسومة

هذه حول تجربة البحث الاجتماعي الميداني داخل المعهد وخارجه هي وحدها الجديرة بأن تكون عنواناً عريضاً ليوم علمي ينظمه مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية.

تجربة البحث الاجتماعي داخل المعهد

وما فهمته من عنوان المحور الثاني ان المقصود هو تجربة البحث الاجتماعي عند اساتذة المعهد لا عند طلاب المعهد. ولو كان بين المقصود بالعنوان تجربة الطلاب لكان على منظمي المؤتمر دعوة عدد من الطلاب كي يعرضوا لنا تجربتهم البحثية في شهادات الجدارة والدبلوم والدكتوراه وفي مواد المونوغرافية والتدريب على البحث الاستقصائي وحلقات الأبحاث.

وإذا وضعنا جانباً هذا الالتباس في العنوان الذي دفع بعض الأساتذة في الأوراق التي قدموها الى عرض تجربتهم في تعليم البحث الاجتماعي الميداني بدل عرض تجربتهم في ممارسة البحث الاجتماعي الميداني نواجه التباساً آخر. فما المقصود بتجربة البحث داخل المعهد؟ وما المقصود بتعبير «داخل المعهد»؟

في حال وقفنا عند حدود فكرة المجال (L'Espace)، لأشرنا الى مجالين يمكن ان تجري في اطارهما ابحاث الاساتذة داخل المعهد، هما مركز الأبحاث التابع للمعهد من جهة ونظام الأبحاث المعمول به في الجامعة اللبنانية، والمطبق داخل المعهد، من جهة اخرى. وكما نعرف، يغيب هذان المجالان عن داخل المعهد في الوقت الحاضر، فالأول منهما أي مركز الابحاث ما زال يخطو خطواته الأولى التي لم تنجح بعد في إضافة الصفة البحثية الى المركز، والثاني منهما اي نظام الابحاث في الجامعة اللبنانية، يعرف الجميع شؤونه وشجونه جيداً جداً. وهذه الشؤون والشجون بالذات هي التي دفعت بالعديد من اساتذة المعهد الى عدم تقديم مشاريع ابحاث في إطاره لان سياق تطبيق نظام الابحاث في الجامعة اللبنانية ليس سياقاً بحثياً، وانما هو سياق نقابي ومطلبي ومعيشي لا بد وان ينعكس في نهاية الامر بالسلب على مجمل مسألة البحث في الجامعة اللبنانية.

ماذا يبقى لدينا اذن في تفتيشنا عن مغزى تعبير «تجربة البحث داخل المعهد»؟ لا يبقى في متناولنا إلا المقارنة بين المحورين الثاني والثالث. فإذا كانت تجربة البحث خارج المعهد تمثل الابحاث التي تجري بطلب من الهيئات المحلية والاقليمية والدولية، وإذا كانت هذه الهيئات تحدد الإطار المرجعي العام الذي على الباحث ان يتقيد به في اعداد البحث أو الدراسة، فإن تجربة البحث داخل المعهد تمثل في اللحظة الراهنة الابحاث التي يقوم بها اساتذة المعهد ولا تكون تجري ضمن آلية سوق العرض والطلب.

ولا يعني المغزى الذي نجده في تعبير «تجربة البحث داخل المعهد» على الاطلاق إقامة التعارض والتناقض بين ابحاث الداخل وابحاث الخارج، فنحن من الداعين الى بذل الجهود لاجتذاب الخارج الى داخل المعهد، وإنما نكتفي بالاشارة الى وجود اساتذة في معهد العلوم الاجتماعية يطغى الهم النقدي على ابحاثهم ولهذا السبب هم داخل جدران المعهد ولا يغادرونه الى الخارج.

التوصيات الصادرة عن اليوم العلمي للبحث الإجتماعي الذي عقد في فندق الكومودور بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٨

د. نبيل سليمان

بعد قراءة متأنية وأمينة لجميع الأوراق التي عرضت في هذا اليوم، من خلال محاوره الثلاثة والنقاشات التي تمت خلاله. توصل مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعية إلى الخلاصات والتوصيات التالية:

١ ـ في العام:

١ ـ كان هذا اليوم العلمي أول محاولة منذ تأسيس معهد العلوم الإجتماعية جمعت في رحابها عددًا كبيرًا من الباحثين والخبراء في حقل علم الاجتماع للتباحث في إشكاليات وموضوعات البحث الاجتماعي.

٢ ـ كشف هذا اليوم العلمي، ولأول مرة، رؤى متنوعة، وهي في تنوعها متباعدة، في تحديد المسار الأمثل للبحث العلمي. وهذا الكشف يعتبر لبنة أساسية وإيجابية في محاولة الفهم.

٣ ـ توضح من خلال هذا اليوم، أن كل ما قيل داخله، لا يشكل سوى تراكم أولي، بحاجة لاستخراج الموضوعات والقضايا الأساسية، وإعادة بحثها مجددًا.

٢ ـ في الأساس:

١ ـ إن أزمة البحث العلمي داخل الجامعة اللبنانية هي في الأساس أزمة سياسة بحثية ونص تشريعي وموازنة مؤاتية. وعليه لا يمكن لمسألة البحث العلمي في الجامعة اللبنانية، أن تصل إلى غاياتها إلا عبر:

أ ـ تكوّن قناعة لدى المؤسسة (مجلس الجامعة ـ مجالس الوحدات ـ مجالس الفروع ـ الأقسام)، بأن مسألة البحث العلمي لا تقل أهمية عن التدريس إن

لم تكن أكثر أهمية؛ وما يترتب على هذه القناعة من ممارسات (وسائل تراكم هذه القناعة بحاشة لنقاش).

ب ـوضع نصوص تشريعية شفافة في قانون الجامعة العتيد، توضح بشكل لا لبس فيه آليات البحث وخصوصياته، وأدوار مراكز الأبحاث فيها وصلاحياتها وأشكال علاقاتها بالإدارة المركزية.

ج ـ إيلاء مسألة اقتطاع موازنة للبحث العلمي في موازنة الجامعة اللبنانية، اهتمامًا بحجم المردود المتوقع منها.

٢ ـ إذا تم ما نقترحه في الفقرة الأولى، نصل إلى مسألة ثانية، وهي وجوب وضع نص شفاف ومرن لمسألة التفرغ. بمعنى أن يكون التفرغ هو للتدريس وليس للبحث. أي أن يكون هناك حقًا مكتسبًا للأستاذ الجامعي أن يبحث لصالح الجامعة خارجها. وهذا لن يكون ممكنًا دون ممارسة البنود الثلاثة الواردة في الفقرة الأولى.

٣ ـ في الأسئلة:

هذا الأساس يستدعي جملة أسئلة، بحاجة لأجوبة:

١ ـ كيف يمكن أن يتم التعامل في مسار البحث العلمي مع الذهنية الإدارية ـ التقنية.

٢ ـ ما الفرق بين دور الباحث/ الخبير ودور الخبير التقني، وكيف تتم الإستفادة من كل منهما.

٣ ـ كيف نستطيع أن نتفلت من طوق التجربة الفردية في البحث، وندخل مرحلة التجربة المؤسساتية.

٤ ـ كيف يمكن أن يترسخ مفهوم جديد للبحث، خارج الاستجابة لطلب السوق.

٥ ـ كيف يمكن إنتاج حاجات بحثية مرتبطة بالحاجات المجتمعة، وما هي شروط ذلك.

٦ ـ كيف يمكن لآليات البحث العلمي أن تتحرر من آليات السيطرة الإدارية التقنية المرتبطة بآليات السيطرة السياسية.

٧ ـ كيف يمكن أن نحول غياب السياسة البحثية عن أولويات الجامعة اللبنانية، إلى حضور فعال لها.

٨ ـ كيف نعمل لنخلق مناخًا يفرض على الأستاذ الجامعي إلزامية البحث.

٩ ـ هل من المفيد لمركز الأبحاث أن يكون عاموديًا أي ضيّق التخصص، أو أفقياً أي واسع التخصص، أي هل يكون حقله علم الاجتماع أو حقله العلوم الاجتماعية؟

١٠ ـ كيف تتحدد ضوابط البحث العلمي في الداخل والخارج.

٤ ـ في التوصيات:

لكي نستطيع الإجابة على هذه الأسئلة، لا بد من العمل لبلورة هواجس الخبراء والباحثين المعروضة في الأوراق عبر التوصيات التالية:

١ ـ استخراج الموضوعات والقضايا الرئيسية التي حوتها أوراق اليوم العلمي والنقاشات التي دارت خلاله.

٢ ـ إقامة ورشة عمل متخصصة حول هذه الموضوعات والقضايا.

٣ ـ نشر نتائج وخلاصات هذه الورش والقيام بعملية ربط بينها.

٤ ـ تشكيل هيئة علمية أكاديمية لمركز الأبحاث، بقرار من رئيس الجامعة واستنادًا لمرسوم إنشاء المعهد والقرارات التنظيمية العائدة له، باعتبار أن هذه الهيئة هي المؤهلة لوضع أهداف واستراتيجيات البحث العلمي في المعهد.

٥ ـ تعيين جسم إداري لمركز الأبحاث، بقرار من رئيس الجامعة، حتى يستطيع المركز الانطلاق في العمل.

٦ ـ تحديد السياسات البحثية والأهداف القريبة والبعيدة لمركز الأبحاث.

٧ ـ تجهيز المركز بالمعطيات وأدوات العمل وشبكات الاتصال التي لا غنى عنها.

٨ ـ تحديد وضعية الباحث في مركز الأبحاث.

٩ ـ إتاحة الفرصة لمركز الأبحاث، عبر نصوص شفافة للتعاقد مع هيئات ومؤسسات رسمية ودولية وخاصة.

١٠ ـ وجوب السعي لربط المواد التطبيقية والحقلية بمركز الأبحاث.

١١ ـ وضع آلية شفافة لربط البحث والتعليم بشكل عام.

١٢ ـ تحديد آليات ومقاييس المتابعة والتقويم.

١٣ ـ تحديد محاور اهتمام مركز الأبحاث عبر اقتراح مشاريع أبحاث لمدد متوسطة.

١٤ ـ تعيين الحاجات البحثية المذكورة في الفقرة السابقة، وعلى ضوئها الاستعانة بالباحثين وليس العكس.

١٥ ـ تحديد آليات انفتاح مركز الأبحاث على مصادر التمويل الخارجية.

١٦ ـ تعديل المناهج والبرامج التعليمية وتحديثها، بما يخدم البحث والتعليم سويًا.

١٧ ـ تحديد آليات ثواب وعقاب للأستاذ الباحث وغير الباحث، سعيًا وراء التحفيز.

١٨ ـ إيجاد صلات واقعية تربط التعليم والبحث بحاجات المجتمع.

١٩ ـ خلق شروط الطلب الاجتماعي على الأبحاث الميدانية.

٢٠ ـ العمل على تصنيف وأرشفة الأبحاث التي جرت في المعهد منذ تأسيسه، وخلق شروط الإستفادة منها.

٢١ ـ تحضير دليل بكل الأبحاث (نتائج أعمال تطبيقية + مذكرات + رسائل + أطروحات) التي قامت في المعهد منذ تأسيسه وحتى الآن ورفعه إلى رئاسة الجامعة.

٢٢ ـ الاتفاق مع المركز التربوي للبحوث والإنماء على إقامة ورش عمل لقراءة البرامج والمناهج التربوية والكتب الصادرة عنها ومتابعة طرق تعليمها خلال ٣ سنوات (١٩٩٩ ـ ٢٠٠١) تمهيدًا لبناء تصور حول كفاءتها سلبًا وإيجابًا.

أوراق المؤتمر الثاني

حول التنمية البشرية المستدامة

UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME
LEB/95/010 Management Support for Sustainable Human Development
Statement of Mr. Ross Mountain
UNDP Resident Representative
Seminar on Sustainable Human Development
UNDP-Institue of Social Sciences, Lebanese University
Alumni Club, 21-22 May 1(98

Ladies and Gentlmen,

It is a pleasure for me to be present at the inaugural session of this important seminar, I am also pleased that UNDP is associated with the Institute of Social Sciences of the Lebanese University in the organization of the seminar, which aims at searching for a common ground between academic research and studies and operational activities in the field of development.

The Cooperation of the UN System with the Lebanese University - and with other universities in Lebanon-dates back many years and has covered different fields. To mention but a few, in the mid-seventies UNFPA was the partner of the Institute of Social Sciences, which was the home of a national centre for demography. More recently, UNDP and UNESCO - along with the World Bank and other donors-have provided support for a project to rehabilitate the Ministry of Higher Education and Culture and the Lebanese University (with respect to the latter, assistance focuses on the improvement of the managerial, administrative and research capacities).

This seminar is a first joint activity of UNDP with the Institute of Social Sciences-which will be followed by others. The seminar will discuss the concept of sustainable human development and the main outcome of *A Profile of Sustainable Human Development in Lebanon* (published by UNDP in 1997) as well as a number of topical issues affecting development (globalization, the cultural dimension, the role of municipalities and civil society organizations in development).

The expected outcome of the seminar is important as it may provide initial guidance as to further cooperation, through a clearer perception of

the role of universities in development and in particular the specific contribution that the Institute of Social Sciences could make in the process of development in Lebanon.

In my brief statement, I shall address aspects of an issue that will be reviewed and discussed in the seminar, namely the role of civil society in development. The concept of sustainable human development draws its strength from three main components, namely government, the private sector, and civil society - each one of them being a full partner in the development process. A sustainable human development strategy is the outcome of a real and productive dialogue between these partners to reach a consensus on goals, priorities, and responsibilities. Building such national partnership for development is one of the main conclusions of the *Profile of Sustainable Human Development in Lebanon* (which you will discuss in the next session). The Profile proposed an initiative of national dialogue to reach «a social contract for sustainable human development in Lebanon». Among others, such social contract would constitute an adequate framework to define the role and responsibilities of civil society organizations in the national development process.

But why do we at UNDP insist on the role of civil society in development? The answer is comprised of several dimensions. Allow me first to mention the main reason, UNDP's perception and approach of the development process.

Sustainable Human Development is not:

- a utopist perception of long term an final goals,
- an exercise of social engineering.
- an approach imposed from the top down.

Sustainable Human Development is:

- a process that combines a long-term vision with short and medium-term operational activities aimed at directly improving the living conditions of all the population,
- based on creativity and on original interpretation of new development models, with programmes reflecting the real needs and assets of society.

- an approach based on empowerment and on participation at the grass roots level.

From this perspective, we examine the possible roles of civil society organizations throughout the process of development. The latter includes participation in the design and formulation of the strategy of national sustainable human development, in the definition of goals and objectives; in the selection of priorities; in the formulation of plans of action, and in their implementation. The participation of civil society organizations should contribute to developing the human dimension and establishing a realistic basis for the national development strategy. The latter can not be deduced from econometric measurement and macro-economic analysis alone. The real needs and aspirations of the population should be reflected too. In this respect, NGOs have an important qualitative contribution to make, in addition to their role in the efficient implementation of operational activities.

The nature and capacity of organizations in the different components in the civil society are neither the same nor are their tools and ways of action alike. In Lebanon as in other countries, there is a wide range of civil voluntary organizations, ranging from traditional welfare organizations to organizations focusing on advocacy and/ or acting as pressure groups, and organizations participating in policy development (including trade unions, media and universities). This seminar is mainly concerned with the role of universities in the development process.

Looking ahead, beyond the outcome of the discussions of today and tomorrow, UNDP is interested in exploring ways and means by which the capacity and potential of universities, and in particular of the Lebanese University, can be better mobilized and applied in the pursuit of national development objectives, In this respect, I would like to mention the following functions of universities:

- Universities build and develop human capabilities, implying constant striving to update and upgrade university curricula. Universities are also the place for research, and for creation and dissemination of new knowledge and new skills. What is required is to link the latter functions more directly to national development strategies and

programmes, including responding to the challenges posed by the global environment Mechanisms and modalities to bring about increased participation of universities in the development process and subsequent administration of the latter are required.

- Universities, and more specifically social sciences institutes, can play a role in advocating new models of development. The new paradigm of development can be integrated in the curricula and the methodology and measurement tools of development can be specified and refined and their application improved.
- Universities can promote and guide student's research in the field of development, and can prepare qualified trainers and social workers and other agents of development.
- Universities, including through their different branches, can play an important role in local development by linking academic studies and field surveys concerning needs assessment and capacity of the local community. University professors, with the assistance of students, can contribute in monitoring the results of national surveys and in evaluating the impact of development projects.

The above is by no means an exhaustive list of what universities, through increased involvement of professors and students, can do for development. No doubt, the role and scope for action by universities is much wider and greater-as likewise it is for other civil society institutions, in particular NGOs.

I would like to conclude my statement at this point, with a wish that there be further increased promotion and action for people-centered development that is sustainable. More actors are to be involved, and increasingly so. Today's seminar offers an opportunity for widening the circle towards cooperation with academia; other avenues and possibilities of cooperation with universities in the country may be explored in the near future. I am sure that concrete ideas will emerge for shaping and developing a process of cooperation between UNDP and the UN system, on the one hand, and the Lebanese University and its Institute of Social Sciences, on the other.

I wish you success.

فكرة التنمية البشرية

ملخص كلمة د. رياض طبارة

لا شك أن فكرة التنمية البشرية، إذا ما اكتملت نظرياً ولاقت قبولاً عملياً بين صانعي القرار، ستشكل تقدماً هاماً في الفكر الإقتصادي وفي نوعية السياسات الإنمائية المتبعة من قبل الدول النامية والمصنعة على حد سواء.

سأحاول في هذه الكلمة أن أشرح نوعية هذا التقدم وماهية التغيير الذي سيطرأ على السياسات الإنمائية نتيجة لاكتمال فكرة التنمية البشرية وانتشارها.

فكرة التنمية البشرية تنبثق من نقيضها، أي من تطور الفكر الإقتصادي والنظريات الإقتصادية في مجال التنمية. بل نستطيع القول أن هذه الفكرة جاءت نتيجة لخيبة الأمل من نتائج التنمية الإقتصادية.

لا بد من التذكير هنا بأن النظريات المتكاملة للتنمية الإقتصادية لم تنشأ أو تتطور إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حتى أن أحد مؤرخي فكرة التنمية الإقتصادية (Ardent) يقول أن تعبير «التنمية الإقتصادية» نادراً ما استعمل في الأدبيات الإقتصادية قبل هذا التاريخ. وجاءت معظم هذه النظريات أما تحضيراً لعملية اعمار الدول الأوروبية بعد الحرب أو نتيجة لهذه التجربة في سنينها الأولى. وكانت القاعدة الأساسية لكل هذه النظريات أن رأس المال، أي الاستثمار الإقتصادي، هو المحرك الأهم وشبه الأوحد للتنمية، ولو أن هناك بعض التأثير في النمو الإقتصادي للعامل البشري أي للموارد البشرية التي تشترك في عملية التنمية. ولعل أوضح منهجية في هذا الإطار هي تلك التي سميت بإسم كاتبيها هاورد ودومار Harrod-Domar Model والتي اختصرت عملية التنمية بالمعادلة: $g=s/k$ حيث S تمثل نسبة الإستثمار من الدخل القومي وK نسبة الناتج المحلي إلى الإستثمار وg نسبة النمو في الناتج المحلي.

وبرهنت عملية اعمار أوروبا صحة هذه النظريات لحدٍّ كبير إذ أن كل ما كانت تتطلبه تلك الدول هو تدفق إستثماري فيها لتعيد العمل في مصانعها وتبدأ من خلال ذلك عملية التنمية الإقتصادية ولذا حولت الولايات المتحدة مليارات من الدولارات بشكل هبات إلى الدول الأوروبية عادت بعدها هذه الدول إلى احتلال مراكزها كدول صناعية ولو بعد مدة عناء قصيرة لم تتجاوز بكثير العشر سنوات.

وفي خلال هذه المدة، نالت دفعات كبيرة من الدول النامية استقلالها خاصة الأفريقية منها، وبدأت تسعى لتنمية اقتصاداتها وتطالب بمعونة مالية وفنية من الدول المصنعة لهذا الغرض، وسريعاً ما اكتشف الإقتصاديون بأن رأس المال ليس كافياً لدفع عجلة التنمية في هذه البلدان كما كان الحال بالنسبة للبلدان الأوروبية لأن الموارد البشرية لم تكن محضرة لاستيعاب رؤوس الأموال إذا ما وجدت.

فبينما كانت نسبة الإستثمار إلى زيادة الإنتاج (Capital-output ratio) تنحصر ما بين ٢ و٣ مرات في عملية الإعمار الأوروبية وصلت هذه النسبة إلى ١٠ أو ١٥ مرة أو أكثر في بعض الدول النامية. مما يعني أن زيادة الإنتاج (أو الدخل القومي) دولاراً واحداً في أوروبا كان يتطلب استثماراً يبلغ دولارين أو ثلاثة بينما تطلب في الدول النامية ١٠ أو ١٥ دولاراً أو أكثر.

ونتيجة لدراسات عديدة ظهر أن هذا الفارق كان مرده مدى جهوزية الموارد البشرية لاستقبال الإستثمارات والتعامل معها بشكل فعال ولذلك حصل تركيز على المعونة الفنية وتنمية الموارد البشرية في الأدبيات الإقتصادية وفي المعونات الدولية.

ومن الواضح إذاً أن فكرة تنمية الموارد البشرية هي من صميم التنمية الإقتصادية، لها نفس الأهداف أي زيادة الدخل القومي وتعتبر الموارد البشرية في هذا السياق تماماً كالموارد المالية الإستثمارية.

وبعد تجربة طويلة نسبياً في مجال التنمية الإقتصادية بدأت تظهر نقاط الضعف في هذا النهج الذي يسعى قبل كل شيء إلى زيادة الناتج القومي وذلك من نواحٍ عدّة:

أولاً: إن إعطاء الأولوية المطلقة لزيادة الدخل القومي أي إلى النمو الإقتصادي على أساس أن هذا النمو كفيل بحد ذاته على حل المشكلات الإجتماعية كالفقر والتهميش وغيرها لم يعط النتيجة المتوخاة. إذ أن تجربة البلدان النامية والمصنعة في هذا المجال أظهرت أن الناتج القومي قد يزداد بشكل سريع بينما يزداد الفقر بين فئات من الشعب وفي مناطق محرومة من الدولة في الوقت نفسه. وكثيراً ما تجر هذه الحال إلى قلاقل وانتفاضات إجتماعية وسياسية تلتهم الإنجازات الإقتصادية مما يجعل هذا النوع من التنمية غير مستدامة في الأمد الطويل.

ثانياً: كما أظهرت هذه التجربة أن التركيز المطلق على التنمية الإقتصادية ورفع الناتج القومي بالسرعة القصوى، كثيراً ما يكون هو نفسه السبب في ظهور مشكلات إجتماعية وبيئية كبيرة. فالمشكلات البيئية كالتلوث التي تعاني منها البلدان المصنعة مثلاً هي نتيجة مباشرة لنظام إقتصادي يحتسب الكلفة الإقتصادية للمشاريع دون احتساب الكلفة الإجتماعية. كما أن تفكك الأسرة في هذه المجتمعات الذي نتج عنه مشكلات إجتماعية كبيرة جاء أيضاً نتيجة التركيز على الجدوى الإقتصادية للإستثمار دون الأخذ بعين الاعتبار الجدوى الإجتماعية، مما اضطر أفراد الأسر إلى السعي وراء الرزق في أماكن بعيدة عن مجتمعاتها الأصلية. وهكذا نجد بلداناً متطورة إقتصادياً ومتخلفة إجتماعياً، فالدخل القومي للفرد مرتفع فيها بينما هناك مشكلات إجتماعية كبيرة تتمثل في انتشار المخدرات، والجريمة، والانتحار والطلاق وما شاكل، مما يهدد أيضاً الإنجازات الإقتصادية ويجعل من التنمية عملية غير مستدامة.

ثالثاً: كما أظهرت المقولة بأن التنمية الإقتصادية يجب أن تأتي قبل التنمية الإجتماعية لكي نستطيع أن نخصص بعضاً من ثمارها للأمور الإجتماعية، بأنها خاطئة إذ أن تطلعات الأشخاص ترتفع مع ارتفاع مداخيلهم ولذلك نجد أن أكثر البلدان ثراءً لديها أعلى نسب من الأشخاص المديونين كما هو الحال مثلاً في الولايات المتحدة. والأهم من ذلك هو أن حل المشكلات الإجتماعية

يجب أن يترافق مع التنمية الإقتصادية وإلا تصبح هذه المشكلات مستعصية ومكلفة في آن واحد.

فمشكلات الجريمة والمخدرات وغيرها من المشكلات الإجتماعية هي غالباً غير صعبة الحل في بداياتها ولكنها قد تصبح مستحيلة الحل عندما تستشري في المجتمع كما أظهرت تجربة الكثير من الدول المصنعة مثلاً. وهذا ينطبق على مسألة الإعمار في لبنان بشكل خاص. ومثال ذلك مشكلة تحضير البيئة الإعمارية لحاجات المعوقين. فإذا بنينا الأرصفة مع منحنيات للمعوقين الجسديين أو إذا وضعنا أزرار المصاعد على ارتفاع يسمح للمعاق باستعمالها فإن كل هذه الأمور لا تكلف شيئاً إضافياً، أما إذا تركنا كل هذا إلى أن تنتهي عملية الإعمار وأردنا تغيير الأرصفة وتصميم المباني وأزرار المصاعد فإن الكلفة ستكون باهظة وقد لا يتوفر لها التمويل عندئذ.

ولهذه الأسباب بدأ الكثيرون من الإختصاصيين المهتمين في قضايا التنمية البحث عن نهج جديد للتنمية وعن قياس جديد لنتائجها غير الدخل القومي للفرد.

ومنذ بداية الستينات بدأت تظهر مقاييس جديدة للتنمية كالمؤشر الموحد (Unitary Index) الذي ظهر في أواخر الستينات، ومؤشر النوعية المادية للحياة (Physical Quality of Life Index) في السبعينات، ومؤشر المعاناة الإنسانية (Human Misery Index) في الثمانينات الخ.. حيث جمعت هذه الموشرات متغيرات تمثل مشكلات الصحة والتعليم وغيرها بالإضافة إلى الدخل القومي للفرد، إلا أن هذه المؤشرات لم يساندها بشكل مباشر نهج جديد وواضح لعملية التنمية المطلوبة.

ويأتي نهج التنمية البشرية كخطوة متقدمة في هذا الإطار إذ أنه لا يعطي فقط مؤشراً جديداً للتنمية أي مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index) بل أيضاً فلسفة جديدة ونهج جديد لمتطلبات عملية التنمية وكيفية التعامل معها.

وهكذا فالتنمية البشرية تقول أن التنمية الإقتصادية يجب أن تترافق مع التنمية الإجتماعية. فكما أن التنمية الإجتماعية غير ممكنة دون التنمية الإقتصادية كذلك التنمية الإقتصادية لن تكون مستدامة إذا لم تترافق بتنمية إجتماعية متوازية. هدف

التنمية يجب الا يكون دفع نمو الناتج المحلي لدرجته القصوى في الأمد القريب بل الوصول إلى تنمية متوازنة بين المناطق وفئات الشعب تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الإقتصادية والإجتماعية للسكان في آن واحد. وإذا تطلب الوصول إلى هذا الهدف ارتفاع الدخل القومي بنسبة أقل من القصوى لكي يترافق مع تلبية احتياجات إجتماعية فهذا مستحب ولا يشكل خطراً على التنمية بشكل عام بل بالعكس فإنه يجعلها قابلة للإستدامة في الأمد البعيد. ولذلك فإن تقارير التنمية البشرية التي يصدرها سنوياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تعطي تراتيب الدول حسب الدخل القومي للفرد كما تعطي تراتيبها حسب مؤشر التنمية البشرية وتظهر كيف أن الكثير من الدول ينخفض ترتيبها الثاني عن الأول لأنها لا تعطي الشق الإجتماعي من التنمية حقه كما يجب.

وهكذا فإن التنمية البشرية تتطلب مراجعة للسياسات التنموية على مستوى كل مشروع كما على مستوى سياسة الدولة الإنمائية بشكل عام.

وفي الخلاصة لا بد من الإشارة مجدداً إلى أن فكرة التنمية البشرية هي امتداد طبيعي للفكر التنموي الإقتصادي جاءت نتيجة للخبرة المكتسبة في التنمية خلال خمسين سنة أو أكثر أي منذ الحرب العالمية الثانية. الفكرة ما زالت جديدة نسبياً ولذلك فهي بحاجة للتطوير خاصة فيما يتعلق بقياس التنمية البشرية (HDI) ودمج البعد الإجتماعي في حسابات الجدوى.

قراءة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة

عبدالله ابراهيم

لا تتيح اي حلقة نقاشية ان يكون النقد بين طرفين مجدياً او بناءً او مثمراً إلا إذا كان الاطار الفكري الذي يدور النقد فيه واحداً بلغته ومفاهيمه وقضاياه. وعلى هذا الاساس، أبدأ بالإشارة الى ان الافكار الواردة في الورقة التي اقدمها تقع داخل حقل النظرية التي ينتمي مفهوم التنمية البشرية المستدامة اليها ولا تقع خارج هذا الحقل. وهذه الافكار تمثل محاولة في نقدٍ يدور داخل نسق المعرفة الذي تتبناه وتمارسه الوكالات التابعة للأمم المتحدة ولا تمثل محاولة في نقد النسق نفسه.

واشير كذلك الى مشهد منهجي ومشهد نظري أراهما في مفهوم التنمية البشرية المستدامة. وبالانتقال من المشهد الأول الى الثاني تقوم في الورقة التي اقدمها وجهة خاصة في النظر تعبر عن منطق مختلف اتبناه وادعو الخبراء والمستشارين لدى الأمم المتحدة الى تبنيه وممارسته وتحويله عندهم مواقف ذهنية وعادات فكرية.

المشهد المنهجي في مفهوم التنمية البشرية المستدامة:

يجر الاطلاع على ادبيات الامم المتحدة، منذ الخمسينات من هذا القرن وحتى الوقت الحاضر، الى التمييز فيها بين اربع محطات منهجية رئيسية يجمعها ويربط بينها سياق متماسك الحلقات من التدرج في وعي المشكلة التي شكلت في الماضي، وتشكل في الحاضر، المبرر والدافع لتقديم المساعدة الى بلداننا والبلدان الشبيهة بها.

وتتمثل المحطة المنهجية الأولى في مرحلةٍ من الوعي المباشر للمشكلة. فبعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وتحررت المستعمرات السابقة، اصبحت المعونات الانسانية هي النمط المألوف للمساعدات التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة.

انها مرحلة من الوعي المباشر للمشكلة حيث يبتعد الوعي عن المستويات العليا في التفكير والتجريد والتنظير. وهي أيضاً مرحلة الوعي الأولى اللصيقة والملتصقة بالملموس، على شاكلة وعي الناس العاديين في عيشهم اليومي المحسوس.

ولم تمضِ سنوات قليلة حتى بدأ الخبراء والمستشارون يتساءلون حول الآثار السلبية لسياسة المعونات الانسانية هذه. وفي ما يلي البعض القليل في أمثلةٍ تحوي أدبيات الأمم المتحدة الكثير منها: لم يكن نصيب الريف الذي تعيش فيه الغالبية الساحقة من السكان سوى القسم الأصغر من المعونات ـ يذهب القسم المهم من المعونات لرجال الشرطة والجيش وموظفي الحكومة ـ تدهور سريع في أوضاع الإنتاج الزراعي الوطني ومزيد من النزوح الريفي الى المدن ـ الاعتماد اعتماداً مطلقاً على استيراد الغذاء وتبدل كبير في العادات الغذائية... الخ.

وفي ضوء النقد المُوَجَّه لسياسة المعونات الانسانية، انتقلت ادبيات الامم المتحدة الى مرحلة منهجية ثانية من الوعي المحكوم بمنطق المساعدة الاقتصادية، على غرار المثل الصيني القائل بأنه من الأفضل أن تُعَلِّم الإنسان الصيد عن ان تعطيه سمكة.

إنها مرحلة من الوعي الاقتصادوي والفني والتكنولوجي للمشكلة. وهي أيضاً مرحلة اتجهت الأمم المتحدة خلالها الى تمكين بلداننا والبلدان الشبيهة بها من ادارة مواردها بكفاءة تقنية عالية.

ومن جديد، لم تمضِ سنوات قليلة حتى بدأ الخبراء والمستشارون يتساءلون حول طبيعة الأنظمة المجتمعية المحلية في البلدان التي تتلقى المساعدة. وهكذا، بدأت الوكالات التابعة للأمم المتحدة، الواحدة تلو الأخرى، تكتشف ان التقنيات الجديدة كي تُؤتي ثمارها ينبغي ان تكون جزءاً لا يتجزأ من النظام المجتمعي المحلي. ومع هذا الاكتشاف، انتقلت ادبيات الامم المتحدة الى مرحلة منهجية ثالثة من الوعي المحكوم بفكرة الكل المجتمعي حيث في الكل شيء يزيد عن مجموع الأجزاء لأنه يتضمن العلاقات والروابط بين الأجزاء، وأن شبكة العلاقات هذه تضيف عنصراً هاماً جديداً له دلالته ومعناه في ذاته.

انها مرحلة من الوعي البنيوي للمشكلة. وهي أيضاً مرحلة انتقل الوعي خلالها الى مرتبة عالية من التفكير والتجريد والتنظير مما اتاح لادبيات الامم المتحدة اكتشاف الرابط النظري بين قضايا تبدو للوحلة الأولى وكأن لا رابط بينها في ملموس عيش المشكلة. وتتنوع الاشكال التي يتخذها هذا الوعي، فمن تشخيص أول للمشكلة الى اكتشاف قضية الإنتاجية المجتمعية فيها بعد اكتشاف قضية الإنتاجية التقنية، ومن تشخيص آخر للمشكلة الى اكتشاف قضية الديموقراطية، ومن تشخيص ثالث للمشكلة الى اكتشاف قضية البيئة أو قضية الثقافة أو قضية المرأة، وهكذا دواليك.

ولا يشكل الوعي البنيوي المرحلة المنهجية الأخيرة. فمنذ سنوات قليلة بدأ يظهر في ادبيات الأمم المتحدة وعي التمييز بين الزمن الزمني والزمن البنيوي.

انها مرحلة منهجية أخيرة من الوعي البنيوي والتاريخي في الوقت نفسه. وهي أيضاً مرحلة من الوعي المحكوم بفكرة الجمع بين الاستراتيجية البعيدة المدى وبين البرامج التي تتصدى لمعالجة المشكلات الآنية الملحة. وكل ذلك بهدف الوصول الى حل مستقر ومستدام ذاتياً للمشكلة.

تلك هي المراحل المنهجية الاربع في ادبيات الامم المتحدة منذ الخمسينات من هذا القرن. وفي اجتماع هذه المراحل وتدرجها يرتسم المشهد المنهجي الآتي:

في الوجه الأول من أوجه هذا المشهد المنهجي، يكشف مفهوم التنمية البشرية المستدامة انتقال ادبيات الامم المتحدة من الوعي المباشر الى الوعي الاقتصادوي ثم الوعي البنيوي واخيراً وعي البنية في التاريخ. ومن هذا المنظار المنهجي، لقد انجز الخبراء والمستشارون ما يمكن ان ينجزوه على صعيد المنطق والحركة الذهنية واواليات التفكير والتجريد والتنظير. فهم انجزوا وعي الوجه في المعرفة الذي يعود الى اي تشخيص لأي مشكلة في أي بلد، وذلك في اي ماضي واي حاضر واي مستقبل.

وفي الوجه الثاني من اوجه هذا المشهد المنهجي، يكشف مفهوم التنمية البشرية المستدام أن ما يتيح لأي مفهوم الإرتفاع الى مرتبة عالية من التفكير والتجريد والتنظير هو نفسه ما يتيح لأي معرفة علمية أن تتطور وتتقدم من خلال عدم التطابق بين نتائج

البحث العلمي التجريبي من ناحية وبين الأفكار القائمة من قبل من ناحية ثانية. واذا كانت نتائج البحث العلمي التجريبي تتطلب تعديلات وتغييرات في الأفكار تتكيف وتنسجم مع الحقائق المكتشفة بواسطة البحث التجريبي، فإن عدم التطابق، في كل مرة، بين اهداف المساعدة التي تقدمها الامم المتحدة وبين النتائج التي تحققها بالفعل يقع في اساس المحطات المنهجية الاربع التي نراها ماثلةً في مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

وفي الوجه الثالث من اوجه هذا المشهد المنهجي، ما يعنينا من مفهوم التنمية البشرية المستدامة هو صعيد المنطق والحركة الذهنية وأواليات التفكير والتجريد والتنظير ولا تعنينا الفكرة التي يقدمها المفهوم في ذاتها. ولهذا السبب، عندما نقرأ في ادبيات الامم المتحدة مصطلحات «النمو»، «التنمية الاقتصادية»، فإننا نجد فيها المرحلة المنهجية الثانية الاقتصادوية في وعي المشكلة. وعندما نقرأ مصطلحات «التنمية البشرية»، «التنمية هي الإنسان»، «الانتاجية المجتمعية»، «الرأسمال المجتمعي»، «التنمية الثقافية»، «التنمية هي المرأة»، «التنمية هي البيئة».... الخ. فإننا نرى فيها المرحلة المنهجية الثالثة البنيوية. أما عندما نقرأ مصطلح «التنمية البشرية المستدامة» فإننا نتلمس فيه المرحلة المنهجية الرابعة البنيوية والتاريخية في وعي المشكلة.

المشهد النظري في مفهوم التنمية البشرية المستدامة:

في هذا المشهد النظري، تحتل خشبة المسرح افكار ومفاهيم النمو، التنمية، التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الهياكل والعلاقات المجتمعية التقليدية، الأفكار والعلاقات المدنية الحديثة، الانتماءات الأولية ذات الطابع العائلي والطائفي والمناطقي، المساحات المدنية للتفاعل المجتمعي... الخ. ويأتي تقاطع هذه الأفكار والمفاهيم وتشاركها وتحالفها وتساندها كي يقدم لبلداننا العربية والبلدان الشبيهة بها نموذجاً مجتمعياً بديلاً للنماذج المجتمعية التقليدية السائدة فيها.

لم تعد المسألة تقتصر اذاً على تدرج في وعي المشكلة من خلال عدم التطابق بين اهداف المساعدة التي تقدمها الامم المتحدة وبين النتائج المحققة على الأرض... ولم تعد المسألة تتعلق أيضاً بتنظير المشكلة وتجريدها في علاقة هذا التنظير والتجريد

بالمعرفة العلمية المتدرجة من الوعي المباشر للمشكلة الى وعيها الاقتصادوي ثم وعيها البنيوي وأخيراً وعيها البنيوي في التاريخ... ولم تعد المسألة تتعلق كذلك بالمرتكزات المنهجية الأساسية لما يتخطى الشروط البنيوية المجتمعية التاريخية الخاصة في اي مشكلة ولما يعود في أي مشكلة الى المعرفة البشرية بشكل عام... لقد انتقلت المسألة برمتها الى حقل معرفي آخر، ولم يعد المشهد الثقافي يدور حول المنطق والحركة الذهنية واواليات التفكير والتجريد والتنظير، بل اصبح مشهداً يختص بخيار فكري تطرحه ادبيات الأمم المتحدة على حاضر بلداننا ومستقبلها.

ولمجرد الإنتقال من حقل معرفي الى آخر، يتغير المعنى والمغزى في مفهوم التنمية البشرية المستدامة. واذا كنا في المشهد المنهجي السابق رأينا في هذا المفهوم المحطة المنهجية الأخيرة التي توقفت ادبيات الامم المتحدة عندها فإننا في المشهد النظري الحالي نرى في المفهوم مغزى مختلفاً. فما هو هذا المغزى الجديد؟

في الحقيقة، ما تقدمه منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر هو الليبرالية كخيار فكري. ولا يغير في الأمر شيئاً يُذكر الكلام على التطرف الليبرالي مقابل التطرف الدولتي، أو الكلام على الإنتقال من المنظور التكاثري التزايدي الى المنظور التنموي البشري البعيد المدى، او الكلام على المنظور التقليدي والمنظور الحديث، او الكلام على استبدال النموذج التقليدي... الخ. فكل هذا الكلام يدور داخل الخيار الليبرالي نفسه.

كذلك، ما تقدمه منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر هو الترجمة الفكرية المحلية لخيار الليبرالية. وتتمثل هذه الترجمة المحلية في مفهوم واحد لا غير هو مفهوم التنمية. وفي هذا السياق، ما يجري في ادبيات الامم المتحدة بالفعل هو رسم الحدود النظرية لمفهوم التنمية من طريق الاكتشاف المتدرج للقضايا النظرية التي يتضمنها. فبعد ان تم اكتشاف القضية الاقتصادية في المفهوم اكتُشِفَت قضية الديموقراطية فيه، ثم القضية الثقافية والقضية البيئية وقضية المرأة... الخ.

واذا كان مفهوم التنمية هو المفهوم الوحيد الذي يُنْتَج ويُعاد انتاجه في ادبيات الامم المتحدة منذ الخمسينات من هذا القرن فما معنى ان تشير الادبيات نفسها الى

التنمية البشرية المستدامة على انها المفهوم الجديد والفلسفة الجديدة والمقاربة الجديدة والنموذج الجديد؟ وما معنى الاشكاليات الجديدة التي يُثيرها المفهوم الجديد على المستوى الكوني والوطني؟ وما معنى النظر الى التنمية البشرية المستدامة على انها تفرض نقلة نوعية على جميع الاصعدة الاقتصادية والإنمائية وعلى صعيد الذهنيات والقيم السابقة؟ وما معنى ان يكون تقرير التنمية البشرية المستدامة محكوماً من أوله الى آخره بهاجس الإشارة عشرات المرات الى المفهوم الجديد؟ وكأن هذه الاشارة في تكرارها الدائم تحصل بدافع نظري ملح وخفي!! وكأن المطلوب هو مجرد كتابة تقرير عن لبنان ينتهي في كل صفحة من صفحاته الى تكريس مفهوم التنمية البشرية المستدامة ورفعه الى مرتبة المفهوم الجديد!!

وما يدفع الى طرح كل هذه الأسئلة قناعتنا الأكيدة بأن اي مفهوم جديد لا يعني قبضاً على حقيقة جاهزة أو تطابقاً مع اصل مقرر، وانما كل مفهوم جديد يعيد تركيب الواقع بقدر ما يبني عالمه الخاص او يرسم شخصيته المميزة. كما نعرف ايضاً بأنه مع اي مفهوم جديد تتغير بنية الفهم وتتغير العلاقة بالفكر بقدر ما تنسج علاقات جديدة مع الحقيقة.

كذلك، ما يدفع الى طرح كل هذه الأسئلة اننا تفحصنا جيداً التقرير المنشور لحساب برنامج الامم المتحدة الانمائي وما وجدناه ان الجديد في مفهوم التنمية البشرية المستدامة يقتصر على الشكل اللغوي والصيغ اللغوية والتعابير والمفردات اللغوية. فقد خصص لهذا المفهوم فصل مستقل وهو وارد باصرار شديد في الغالبية الساحقة من العناوين الرئيسية والفرعية. وعدا ذلك، لم نجد في التقرير سوى مفهوم التنمية لا غير.

وفي ضوء الاسئلة المطروحة، تغيرت قراءتنا للتقرير واخذنا نفتش فيه عن إجابة ما عن الاسئلة التي نطرحها. ولم نفتش طويلاً، فالإجابة التي لم نجدها في تقرير لبنان عثرنا عليها في تقرير التنمية البشرية المصري لعام ١٩٩٥. وما يرد في الصفحتين ١٢ و١٣ من تقرير مصر هو الآتي:

«الواقع ان مفهوم التنمية البشرية المستدامة ما هو إلا محاولة لإعادة صياغة

مفهوم التنمية أو، على الأقل، تحديث هذا المفهوم بهدف التركيز على انشطة افضل للتقنية».

«قد يكون من الافضل ان نصمم المشروعات ونقيمها من زاوية التنمية، وذلك بتجنب كل العبارات التي يتضمنها هذا المصطلح ويجدها الناس صعبة التفسير».

«يلاحظ ان التنمية البشرية المستدامة ليست مهيأة لمعالجة مثل هذه الاهتمامات في حين ان التنمية مُهيأة لذلك وبالتالي فان ما نحتاجه هو تعريف واضح للتنمية ذاتها.. والخلاصة، ان مفهوم التنمية البشرية المستدامة ليس مما يستريح اليه الناس، ويذهب البعض الى ان هذا المصطلح يجب استبداله بكلمة تنمية، على ان يتم شرح واستخدام هذه الكلمة طبقاً لتعريف موجز ومحدد».

واذا كنا نوافق على الفكرة التي لا تعتبر مفهوم التنمية البشرية المستدامة مفهوماً جديداً وانما تراه داخل مفهوم التنمية ولا تراه خارجه، فإننا لا نوافق ابداً على التبريرات النظرية التي يعتمدها التقرير المصري لشرح فكرته هذه.

إن تبريرات نظرية من نوع: «التنمية البشرية المستدامة هي محاولة لإعادة صياغة مفهوم التنمية»، او «التنمية البشرية المستدامة هي محاولة تحديث مفهوم التنمية»، او «التنمية البشرية المستدامة هي محاولة للقيام بانشطة افضل للتنمية»، او «لا يستريح الناس الى المفهوم»، او «عبارة يتضمنها المصطلح ويجدها الناس صعبة التفسير»، لا معنى لها عندنا وهي لا تقدم او تؤخر في كشف المغزى النظري الحقيقي لمفهوم التنمية البشرية المستدامة.

وبالنتيجة، ما نواجهه في تقرير مصر، بعد ان واجهناه في تقرير لبنان، هو العجز الفكري الكامل عن الاحاطة بهذا المغزى النظري.

وفي سعينا الدؤوب الى كشف هذا المغزى، نستعرض التعريف الذي يقدمه المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، فهو يُعرف التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي: «التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل ايضاً. وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس

بدل تهميشهم وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، وهي ايضاً توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال بناء الرأسمال الإجتماعي، بحيث تتم تلبية احتياجات الاجيال الحالية بأكبر قدر ممكن من الانصاف، دون المساس بحقوق الاجيال القادمة».

ونستعرض ايضاً التعريف الذي يقدمه برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقريره العالمي الأول عام ١٩٩٠:

«التنمية المستدامة هي تنمية يقصد ان تكون مستمرة واستراتيجية تقدم بديلاً لسياسات التنمية القائمة والتي قد تجد نفسها مقيدة في النهاية بحدود طاقة الموارد الطبيعية والنظم البيئية على التحمل».

كما نستعرض التعريف الذي تقدمه اللجنة العالمية للبيئة والتنمية:

«التنمية البشرية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحالي بدون ان تقلص من امكانيات تلبية حاجات الاجيال المقبلة».

ونستعرض اخيراً التعريف الذي يقدمه برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقريره عن لبنان:

«ان التنمية، بهذا المعنى، لا يمكن ان تكون في جوهرها استعادة لماضٍ ما، مهما يكن هذا الماضي عنوان للازدهار. انها بالاحرى استشراف للمستقبل، وبناء مرتكزات مواجهة التحديات التي يطرحها. لذلك تبدو الحاجة ملحة للافادة من دروس الماضي، بإيجابياته وسلبياته، من اجل وضع استراتيجية للتنمية تجمع بين تعويض خسائر الحرب ومعالجة اثارها، وبين معالجة الاختلالات الهيكلية في الوضع السابق للحرب، وبناء امكانات مواجهة افضل للتحديات الحالية والمستقبلية على الصعيدين الاقليمي والعالمي».

واذا تفحصنا هذه التعريفات بدقة فإننا نجد فيها اشارات الى قضايا مفهوم التنمية كما اعيد انتاجها في ادبيات الامم المتحدة منذ امد بعيد. فالقضية الاقتصادية البحتة ماثلة فيها وكذلك قضية الديموقراطية والقضية البيئية وقضية الانتاجية الاجتماعية

وقضية الرأسمال الاجتماعي. اما الجديد بالفعل فهو الاشارة في التعريفات الى تلبية احتياجات الاجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. واذا كنا نرى في هذه الاشارة قضية نظرية جديدة في مفهوم التنمية هي قضية الاستدامة، فإن هذه القضية الجديدة لا تكفي في اي شكل من الاشكال كي يتحول مفهوم التنمية مفهوماً جديداً يقوم على فلسفة جديدة ومقاربات جديدة ويقدم نموذجاً جديداً.

لماذا الخلط اذا في ادبيات الامم المتحدة بين فكرة المفهوم الجديد وفكرة القضية النظرية الجديدة؟ فهل تُغيِّر صفة الاستدامة في نظام المواقف والعادات الذهنية؟ وهل تتغير، مع إضافة صفة الإستدامة الى مفهوم التنمية، بنية الفهم؟ وهل تتغير العلاقة بالفكر وتنسج علاقات جديدة مع الواقع؟

في الحقيقة، لا تختص هذه الاسئلة بمفهوم التنمية البشرية المستدامة فقط. انها ظاهرة عامة رافقت وترافق ادبيات الامم المتحدة منذ الخمسينات من هذا القرن وحتى الوقت الحاضر. ففي كل مرة، عند اكتشاف قضية نظرية جديدة في مفهوم التنمية، يظهر فجأة ما يُقَدَّم في ادبيات الامم المتحدة على انه مفهوم جديد يقوم على فلسفة جديدة ومقاربة جديدة. وفي كل مرة، يرافق هذا الظهور المفاجيء ضجة اعلامية وحملة مركزة في وسائل الاعلام. ولنتذكر سوية مفهوم التنمية البشرية عند ظهوره فهو احدث الضجة الاعلامية نفسها التي يحدثها مفهوم التنمية البشرية المستدامة حالياً. ونتوقع بعد عدد من السنوات ان يظهر مفهوم آخر يُقَدَّم على انه المفهوم الجديد والمقاربة الجديدة والفلسفة الجديدة.

ما معنى هذه الظاهرة في ادبيات الامم المتحدة؟ وما مغزاها العلمي؟. اننا نرى فيها المغزى الآتي:

تقع ادبيات الامم المتحدة تحت وطأة مفارقة لافتة للنظر وهي لا تدري بالتأكيد المفارقة التي تقع تحت وطأتها. فمن جهة اولى، ترى الادبيات في الليبرالية خياراً كونياً يتخطى الشروط البنيوية المجتمعية التاريخية الخاصة. ومن جهة ثانية ترى الادبيات نفسها في الليبرالية خياراً يقتصر على حدود الجغرافية الطبيعية اي يقتصر على هوية البنى المجتمعية الرأسمالية الغربية التي انتجته.

وفي إطار هذه المفارقة اللافتة للنظر، يكتسب الكلام على المفهوم الجديد والفلسفة الجديدة معناه ومبرر وجوده. فادبيات الامم المتحدة تعيش دون ان تدري هاجس التفتيش عن المفاهيم الجديدة التي تصلح لبلداننا والبلدان الشبيهة بها. وفي كل مرة يخلط الخبراء والمستشارون لدى الامم المتحدة فيها بين فكرتي المفهوم الجديد والقضية النظرية الجديدة نكون في حضور خبراء ومستشارين يتوهمون انهم توصلوا الى الجديد الذي يحل مشكلة الجمع بين كونية الليبرالية وخصوصية هذه البلدان.

ولم تكن ادبيات الامم المتحدة لتعيش هاجس التفتيش عن المفاهيم الجديدة لو لم تكن في الاصل تصطنع الثنائية بين كونية الليبرالية وخصوصية بلداننا والبلدان الشبيهة بها فتضع الكونية في وجه الخصوصية ثم تعمد بعد ذلك الى بذل الجهود الفكرية الحثيثة لتوحيدهما والجمع بينهما بواسطة الكلام على المفهوم الجديد والفلسفة الجديدة.

وفي مقابل الثنائية المهيمنة في ادبيات الامم المتحدة، نقترح على الخبراء والمستشارين الفكرة الآتية التي نرى فيها وضعاً لأمور التعاطي مع المفاهيم في نصابها الصحيح.

يرتسم سياق محدد في التعاطي مع المفاهيم. وينطلق هذا السياق من الوحدة النظرية في كل مفهوم. وتتمثل هذه الوحدة النظرية في استحالة التمييز بين:

أ ـ ما يتخطى في المفهوم الشروط البنيوية المجتمعية التاريخية الخاصة أي ما يعود فيه الى المعرفة البشرية بشكل عام.

ب ـ ما لا يتخطى في المفهوم البنى المجتمعية التي انتجته والمرحلة التاريخية التي حصل انتاجه خلالها.

حسب هذا التحديد، واذا كان الوجه النظري الأول في المفهوم يتخطى الشروط البنيوية المجتمعية التاريخية الخاصة التي انتجته فإن وجهه الثاني يحمل على الدوام اشكاليات تنبع من البنى المجتمعية الاصلية التي انتجته والمرحلة التاريخية التي حصل انتاجه خلالها.

ولكن، على الرغم من كل المعالجة الأكاديمية التي تميز بين الوجهين، الا انهما يشكلان في الحقيقة وجهاً واحداً ومفهوماً واحداً لا يمكن تجزئته في اي شكل من الاشكال، فالمفهوم لا يقدم كل وجه من وجهيه الاثنين على حدة.

واذا كان من المستحيل التمييز والفصل بين ما يعود في المفهوم الى البنى المجتمعية التي انتجته، وما يعود فيه الى المعرفة البشرية بشكل عام، فإنه من الضروري جداً، ومن المطلوب بالحاح شديد وعي أهمية التمييز من ناحية ووعي استحالة التمييز من ناحية ثانية. والسبب في الحاجة الماسة الى هذا الوعي المزدوج انه هو الذي يرسم وجهة التعاطي مع الكونية والخصوصية في المفهوم.

- يؤدي وعي اهمية التمييز بين وجهي المفهوم الى دراسته في العمق وفهمه ضمن بناه المجتمعية الاصلية وذلك كي نقترب قدر الامكان من تمييز بين الوجهين ومن فصل بينهما لا نستطيع بلوغه بالتأكيد لأنه مستحيل.
- يؤدي وعي استحالة التمييز بين وجهي المفهوم الى النزول بالمفهوم الى واقع بلداننا واستخدامه كاداة مقترحة في انتاج معرفتنا بهذا الواقع. ولا يمكن رفض هذا النزول والاستخدام أو إحاطته بأي علامة استفهام فهو ضروري ولا مفر منه. ولو كان المفهوم يقدم كل وجه من وجهيه الاثنين على حدة لكنا اهملنا الوجه الثاني وتركناه ووضعناه جانباً ونزلنا الى ارض واقعنا المجتمعي بالوجه الأول فقط.

ويمكن تلخيص هذا المسار في التعاطي مع المفاهيم من طريق رفع شعار «اعادة انتاج المفاهيم»، وينبغي عدم التخوف من رفع هذا الشعار لأنه يعني ببساطة كلية ان كل مفهوم بدراسته يعاد انتاجه وان المفاهيم ليست نهائية او مطلقة بل هي في حالٍ دائمة من التشكل والتحول والبناء.

يفترض ان ينتقل السؤال اذاً من: ما هو المفهوم الذي يصلح لبلداننا والبلدان الشبيهة بها؟ الى: كيف نعيد انتاج المفهوم في دراستنا لبلداننا والبلدان الشبيهة بها؟ ولمجرد استبدال السؤال الأول بالسؤال الثاني يختفي فجأة هاجس التفتيش عن المفاهيم الجديدة والفلسفات الجديدة ولا يعود يوجد في ادبيات الامم المتحدة منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر سوى مفهوم جديد واحد هو مفهوم التنمية.

ومن هذا المنظار، يمكن الكلام على ثلاثة اتجاهات شائعة في التعامل مع المفاهيم:

الاتجاه الأول لا يرى في المفهوم سوى الوجه الذي لا يتخطى البنى المجتمعية التي انتجته. وعلى هذا الاساس، يدين هذا الاتجاه كل المفاهيم التي يسميها غربية ويرفع صوته بضرورة انتاج مفاهيمنا الخاصة.

الاتجاه الثاني لا يرى في المفهوم سوى الوجه الذي يعود الى المعرفة البشرية بشكل عام. وعلى هذا الاساس، يطبق هذا الاتجاه المفاهيم ويمارسها دون وعي الاشكاليات الخاصة التي تحويها وتعود الى البنى المجتمعية الرأسمالية الغربية.

الاتجاه الثالث (والى هذا الاتجاه تنتمي ادبيات الامم المتحدة في تعاطيها مع المفاهيم) يحاول التوفيق بين الاتجاهين السابقين. وهو يرى الوجهين في المفهوم، إلا أنه لا يعي الاستحالة في التمييز بين الوجهين فتطغى على نظرته ثنائية الكونية ـ الخصوصية.

وفي الختام، نقترح على الخبراء والمستشارين لدى الامم المتحدة التخلي عن هاجس التفتيش كل مرة عن المفهوم الجديد الذي يحل مشكلة العلاقة بين الكونية والخصوصية، وذلك، ببساطة، لعدم وجود هذه المشكلة في الاصل إلا في حال اصطناع الثنائية بينهما. كما نقترح على الخبراء والمستشارين توفير الكثير من جهودهم الفكرية وفي الوقت والمال الذي ينفق كل مرة يظهر فيها هذا المفهوم الجديد.

مشهد التنمية البشرية المستدامة في التقرير اللبناني

لقد اجريت مقارنة خاطفة وسريعة بين تقرير لبنان وتقرير مصر لعام ١٩٩٥. وما خرجت به من هذه المقارنة هو اشكالية الهدف من التقرير ووظيفته ودوره والغاية من كتابته ونشره. وما يدفع للنظر الى هذه الأمور على انها اشكالية نظرية هو عدم وجود نموذج موحد للتقارير من جهة والموقت المختلف، على صعيد الهدف والوظيفة والدور، الذي يحتله كل واحد من التقريرين من جهة اخرى. واكتفى بمؤشرين فقط

من مؤشرات عدة تؤكد على الاختلاف النوعي الواضح بين تقرير لبنان وتقرير مصر لعام ١٩٩٥.

أولاً: يوجد في التقرير المصري، طرح نقدي للمفاهيم التي يتبناها برنامج الامم المتحدة الإنمائي، وعرض للإنتقادات التي توجه إليها في مصر وردود معدي التقرير على هذه الإنتقادات. كما يوجد في التقرير اقتراحات محددة لإزالة الإلتباسات النظرية بين مفاهيم التنمية، التنمية البشرية، التنمية البشرية المستدامة. اما في تقرير لبنان، فيتم التعامل مع المفاهيم ذاتها ببداهة مطلقة تحول دون اي تفكير نقدي فيها.

وفي النتيجة، يخرج قارىء التقريرين باستنتاج لافت للنظر: يوجد في مصر خبراء وباحثون ومستشارون ومسؤولون يحملون هم تنمية بلدهم ويطرحون الاسئلة والتساؤلات الفعلية وينتقدون ويواجهون الانتقادات ويفكرون، في حين تطغى البداهات التنموية في لبنان وتغيب الاسئلة والتساؤلات والانتقادات ومواجهة الانتقادات.

ثانياً: لقد وزعت الفصول في تقرير مصر حسب الاشكاليات والقضايا النظرية الاساسية المتضمنة في التنمية البشرية المستدامة، في حين تم توزيع الفصول في تقرير لبنان حسب المؤشرات القطاعية. وعلى سبيل المثال، بدل ان تطرح مسائل التعليم والإسكان والصحة والاطفال والشباب... الخ داخل اشكالية قطاع عام ـ قطاع خاص كما هو حاصل في تقرير مصر، تتتابع في تقرير لبنان عناوين حيادية خارج اي اشكالية او قضية نظرية تجمعها وتربط بينها. وعلى سبيل المثال أيضاً، تبدأ الفصول على الدوام في تقرير مصر بالآتي: «يناقش هذا الفصل قضية كذا او اشكالية كذا»، في حين ان الفصول في تقرير لبنان تبدأ على الدوام بالآتي: «يتناول هذا الفصل الواقع بشيء من التفصيل من خلال عرض عدد من المؤشرات والمعطيات في عدد من المجالات والقطاعات».

انها إذاً مسألة نقاش واشكاليات وقضايا تتطلب التفكير في تقرير مصر، في حين انها مسألة عرض مؤشرات وعرض معطيات بشيء من التفصيل في تقرير لبنان. (يلجأ تقرير لبنان الى مئات الهوامش وكل صفحة فيه تحوي ثلاثة أو أربعة هوامش في حين لا يوجد اي هامش في تقرير مصر).

وقد ادى الهم الطاغي في عرض المعطيات والمؤشرات القطاعية الى جعل التقرير يبدو وكأنه لا يملك الوقت الكافي في معالجة القضايا التي يعرض له. ولقد اتى مضمون المعالجة في التقرير متسرعاً الى حد بعيد. والتسرع والاستعجال هو السمة الرئيسية الطاغية عليه.

اكثر من ذلك، التسرع في التقرير من طبيعة خاصة جداً تفرض علينا عدم النظر إليه من وجهة الزمن الزمنية البحتة، كأن نقول مثلاً انه لو اخذ التقرير وقته فسيغيب التسرع منه. ففي رأيي، حتى لو اخذ التقرير الوقت الإضافي كله فسيبقى التسرع نفسه طاغياً عليه. لقد انفصل التسرع في التقرير عن الزمن الزمني واصبح جزءاً لا يتجزأ من كونه تقريراً. والتسرع الذي اقصده هو مؤشر ملموس على وجوه مشكلة في التقرير وضعته امام الاحتمالين التاليين:

- إما عدم إنجاز التقرير مهما طال الزمن الزمني المخصص له.
- إما إنجاز التقرير والتسرع الشديد يطغى عليه.

لماذا انتقل التسرع في التقرير اذاً من الظرف الى البنية؟ وما هي المشكلة الاصلية التي انتجت في التقرير نمطاً من التسرع لا يمكن معالجته من طريق الزمن الزمني؟ إنها ببساطة شديدة بنية التقرير وتركيبته. فلقد اخذ التقرير على عاتقه مهمة عرض المعطيات والمؤشرات الملموسة الخاصة بلبنان خارج أي اشكالية توجه المعالجة وتجعلها تنتقي وتختار بين المعطيات والمؤشرات اللامتناهية في عددها.

وفي هذا الضوء، يحفل التقرير من اوله الى اخره بأمثلة لا تحصى على التسرع والاستعجال. فمن غياب الدراسات المونوغرافية الى أطر عديدة مفتقدة. ومن اغفال قضايا هامة الى عروض سريعة عن قضايا هامة اخرى وطغيان اسلوب العرض الاداري.... الخ.

ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان و ملامح الاختلاف في التقرير بين الباحث والخبير

اعداد: احمد بعلبكي(*)

أعتقد ان من بين تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائي كان بعض من فصولها يحمل عناوين «المشاركة الشعبية ـ الناس والمشاركة في تشكيل الادارة ـ نحو المساواة في نموذج مجنّس للتنمية». وهي فصول تبحث في «تمكين الناس من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم ورفاهيتهم».

اجل انها فصول أوحت بالشعارات الموروثة عن اليسار الراديكالي، فالمحت الى فجر ديموقراطية جديدة بعد أفول اليسارية التوتاليتارية السوفياتية حتى خلناه فجراً لأممية جديدة، اممية يقودها هذه المرة خبراء دوليون يُحلون ايديولوجية التكافل التنموي في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد محل الايديولوجية الاشتراكية الصراعية في ظل ما سمي بالحرب الباردة.

واعتقد أن أهم ما جاءت به التقارير الدولية عن التنمية البشرية كانت تلك المؤشرات الاحصائية المركبة الملائمة لقياس المعالم المركبة في التنمية المتوازنة للانسان وللمجتمع. واقتضى احتساب المؤشرات المركبة تلك تطوير الخبرات المنهجية وتفصيل المعطيات الاحصائية. واصبحت الشفافية المعلوماتية عن الاوضاع الاقتصادية والسياسية في أي بلد تشكل شرطاً اولياً تفرضه مراكز القوى الدولية في تقرير التعامل المرغوب او غير المرغوب معه.

واذا كانت هناك تحفظات سياسية احياناً على الشفافية المعلوماتية المفروضة كقاعدة اساسية لعولمة مهيمنة تقتحم بلدان الجنوب، الا ان هذه الشفافية تشكل في

(*) استاذ وباحث في معهد العلوم الاجتماعية ـ خبير استشاري في التنمية الريفية والمحلية.

المقابل قاعدة اساسية لتكوين ثقافة نقدية متعولمة لمواجهة الهيمنة الداخلية والخارجية على السواء.

وغني عن البيان ان تشكل الثقافة النقدية لا يقوم على مجرد توفير المسوحات والاحصاءات التفصيلية عن الأوضاع وحسب، وان انتاج هذه المعطيات والمؤشرات واستعمالها كان وسيبقى موضوع نزاع بين:

- منطق سلطوي محافظ يرى في المؤشرات عن الوقائع المرئية اسنادات لعلاقات وقيم تحصنها الايديولوجيا المهيمنة، يتحول العامل في هذا المنطق الى خبير يصف المشكلات ويغلق ملفاتها على توصيات بمعالجات لا تخل بالتوازن الاجتماعي السياسي الذي انتج الخلل.
- وبين منطق نقدي ينفذ من المؤشرات عن الوقائع المرئية الى محدّداتها المخفية، يتحول العامل في هذا المنطق الى باحث ـ خبير يُنَظِّر المشكلات فيبلور اشكالاتها، ويفتح السجال بين الممارسة الاجتماعية اليومية وبين التنظير، ويعلق السجال على تشخيص يتيح العبور من الاختلال القائم الى توازن اجتماعي ارقى.

واذا كانت التقارير الدولية عن التنمية البشرية قد اوحت بفرص نادرة في مجالي التمكين الثقافي والمشاركة السياسية للناس. الا ان الادارة الدولية التي انتجت التقرير اللبناني حول ملامح التنمية البشرية المستدامة غلبت عليها الذهنية الحرفية المتلبننة في تلزيم كتابة الفصول وفي التساوم السياسي على مضمامينها(*) ولم يخفف الحذق الدبلوماسي لإدارة برنامج الامم المتحدة في لبنان في كلمة الشكر والتقدير في الصفحة الأولى من الواقع السلبي الذي تركه ذكر اسماء زملاء بصفة مساهمين رغم

(*) راجع مقطع صفحة ٦٨ بعنوان سياسة الاسعار ومنه نقرأ:
«... لقد اعطت النجاحات في تحسين سعر الصرف تأثيرات اجتماعية ايجابية (؟) الا ان مستوى الاسعار لا يزال مرتفعاً (؟) وقد اتخذت الحكومة بعض التدابير المحدودة (؟) لمعالجة مثل هذا الأمر مثل انشاء مؤسسة عامة للاسواق الشعبية وتفعيل الرقابة على الأسعار (؟) من حين الى آخر (؟) الا ان فعاليتها لا تزال ضعيفة عموماً (؟)....» (ارجو كباحث لبناني الا يترجم هذا المقطع الى اية لغة اجنبية).

انهم لم يساهموا فعلياً، فحملوا دونما علم، كي لا نقول دونما اذن منهم، تبعات معنى المساهمة كما سيفهمها الناس عن الكثير من عيوب التقرير وهي عيوب كان يمكن ان يساهموا فعلياً وطوعياً، وبما يليق بسمعتهم وبصفتهم الاكاديمية، في تجاوزها لو دعوا كجامعة او كافراد الى بلورة فعلية لأوراق الفصول او لقراءة مسوداتها فيتبرر لذلك شكرهم على حضور مطلوب ولا يكون كما كان شكراً غلى غياب مرغوب.

يقول المثل «العتب على قدر الامل». وفي هذا السياق تخيلنا الآثار التفاعلية المحتملة والبعيدة لتقرير طموح يحرك في تشخيصاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية فرص التثقف والتمكن والمشاركة لدى الناس بدءاً بأهل الخبرة والنظر وانتهاءاً بأهل الغيرة من عوام البشر. وتخيلنا غنى التنوع في الخبرات البحثية اللبنانية القادرة على التعويض عن قلة وتنافر المسوحات الوطنية باستثمار الكثرة من الدراسات القطاعية والمناطقية والفئوية. وفي هذا الصدد نشير الى ان التقرير المصري للتنمية البشرية عن العام ١٩٩٦ إعتمد مبدأ إضافة الدراسات المونوغرافية عن قرى ومناطق الى متن التقرير بالرغم من غنى الادارة المصرية الدهرية بالمسوحات الوطنية والابحاث والمؤشرات، فأضافت هذه المونوغرافيا الـ١٤ المضافة على التجريد الاحصائي من التقرير المصري حرارة النبض اليومي لحياة الناس الغلابة في الكفور والعزب والضواحي.

ونذكر هنا بأن بعثة ايرفد الدراسية كانت بالغة الصدقية السوسيولوجية عندما وصلت في استدلالاتها المونوغرافية فدرست ٥١ قرية نموذجية (types) تمثل الأوضاع القائمة في ٢١ منطقة قسمت عليها الخريطة البشرية للبلاد وفق معايير مركبة تتجاوز التقسيم الاداري المبسط الى ٥ محافظات ودرست ٩ قرى فارقة (Hors types) تمثل فروقات التميز التنموي داخل هذه المناطق.

كما وتخيلنا على قدر الامل المعلق على هذا التقرير الوطني الى العالم عن خصائص المجتمع اللبنانية القائمة والكامنة، والذي قيل فيه انه اكثر من وطن انه رسالة، اجل تخيلنا ان يحمل رسالة وان لا يخضع انتاجه لمضائق التساوم المالي

والاداري والسياسي التي تخضع لها ادارة الممثلية المقيمة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي أو سفارة الامم المتحدة في لبنان.

وتخيلنا انه سيحمل اضافة او تعديلاً يغنيان مقاربات التقرير الدولي واذا بنا نقرأ في الصفحتين ٣٠ و٣١ وتحت عنوان (موقع لبنان في دليل التنمية البشرية) تبني خبراء التقرير اللبناني للمؤشرات التي اوردها التقرير الدولي لعام ١٩٩٦ عن الاوضاع اللبنانية دونما تحفظ او تعديل واستعاض عن هذا الجهد باسطر خمسة تذكر بمعزوفة الافتقاد الى قاعدة معلومات احصائية...» بعد الحرب الطويلة ويذكر باصول العمل... الخ.

وكان ذلك على خلاف ما أورده التقرير المصري لعام ١٩٩٥ من تعديلات مبررة وتحفظات على المؤشرات الواردة في التقرير الدولي عن مصر. بل ذهب فريق البحث المصري الى ابعد من ذلك عندما افرد في نهاية التقرير ٢٨ صفحة من المؤشرات والمعدلات حول الأوضاع في محافظات مصر وفي مصر على وجه الاجمال.

وتخيلنا انه سيطلب الى الجامعة اللبنانية عموماً والى معهد العلوم الاجتماعية بفروعه الخمسة في المناطق الخمس خصوصاً مزاوجة امكانياتها العلمية الوطنية مع الامكانيات المنهجية الادارية للمنظمة الدولية في مجال تحضير اوراق الفصول قبل كتابتها وقراءة مسوداتها قبل طبعها واصدارها. إلا ان منطق التلزيم المعتمد في انتاج التقرير يجعل الكثير من باحثي المعهد يحضرون اليوم لا للتهاني بعد حصول الخطيفة فقط بل ويحضرون اولاً للتحذير بأن هيبة الامم المتحدة على غلاف التقرير لا تعوض عن الضعف المنهجي او الاحصائي او التحليلي في الكثير من صفحاتها. ويحضرون ثانياً للتحذير بان الضعف المشار اليه في التقرير الأول قد يأتي مضاعفاً في انتاج التقرير الثاني بسبب ازدواج صيغة التلزيم ومخاطره هذه المرة وبعد دخول مؤسسة بحثية خاصة بين امكانات الخبراء ومتطلبات المنظمة الدولية. وفي تقديرنا ان الخبير تقل حاجته اكثر فأكثر الى العصمة الاكاديمية والاخلاقية للجامعة فهو هني الروح والكلام اما الباحث ـ الخبير فهو الذي تزداد حاجته اكثر فأكثر الى عصمة الجامعة

التي يمكنها ان تتكيف مع السوق وتحمي الروح النقدية في كلام الباحثين في مواجهة الروح التساومية التي تحكم علاقات المنظمات الدولية مع صانعي القرار الحكومي. كما ويحضر الزملاء الباحثون في المعهد اليوم ليس للتهاني والنقد والتحذير فقط بل يحضرون ثالثاً ورابعاً لاعلان الاستعداد للمشاركة وطلابهم في استثمار المواد التطبيقية والتدريبية الميدانية في سنوات التعليم في خدمة الورشة الثانية لانتاج التقرير الثاني.

وفي هذا الصدد نذكر بأن المؤشرات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في التقرير اللبناني الأول قد موّهت احياناً كثيرة الاختلافات المحلية النابضة. وهذا ما يمكن ان يُسهم بتلافيه اساتذتنا وطلابنا بروح وحوافز اكاديمية عالية في مونوغرافيات واستطلاعات ميدانية حول كثير من تلك الاختلافات من خلال مذكرات الابحاث المعدة لنيل شهادة الجدارة. مذكرات يمكن ان توضع خلاصاتها في اطر ملونة داخل الفصول او في ملاحق التقرير. وجدير بالذكر ان الفصل الثالث الذي نعرض لمواده هنا والذي يمتد على ١١٥ صفحة من اصل ٢٠٠ صفحة لا يحتوي على اكثر من اطار واحد ملون يعرف دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس (Gend. Devel. Ind). ويمكن ان تشمل هذه الأطر التي افتقدناها في التقرير الاول ونقترحها على التقرير الثاني:

١ ـ استطلاع فرص تشغيل خريجي سنة دراسية ماضية في عينة من الاختصاصات المهنية والفنية العالية لفهم اسباب تراجع نسبة الاقبال على التعليم المهني والفني الى ٨,٨٪ كما اورد التقرير.

٢ ـ إستطلاع ميداني يصنف مساهمات المنظمات الأهلية والمدنية في مجالات الامان الاجتماعي خلال الحرب وبعدها، وقد سبق وكتب حول هذه المساهمات في دراسات وتقييمات اجرتها جمعية المساعدات الشعبية النروجية وبرنامج الامم التحدة الانمائي بالذات وكل من التجمع والملتقى للمنظمات غير الحكومية اللبنانية ولفروع المنظمات الأجنبية.

٣ ـ استطلاع ميداني لمعطيات مكاتب استقدام وتشغيل العاملين الاسيويين ولا سيما منهم النساء وتصنيف لاشكال التكيف والظلامات التي يتعرضن لها.

٤ ـ استطلاع ميداني مقارن عن مستوى الطرائق والتقنيات والموارد البشرية التربوية والعلاقات مع الأهل في صفين ابتدائيين يختاران في مدرسة خاصة من الدرجة الأولى وفي مدرسة شعبية مجانية.

٥ ـ مونوغرافيا تعرض للعلاقة التعاقدية بين نماذج من المستوصفات التابعة لمنظمات اهلية ومدنية من جهة وبين كل من وزارتي الصحة العامة او الشؤون الاجتماعية من جهة اخرى. ولحظ امكانات التحول من نهج الاغاثة الصحية والطوارىء المطلوبة خلال الحرب الى نهج برمجة الرعاية الصحية الأولية والترصيد الصحي المدرسي (Depistage) بعد الحرب.

ومونوغرافيا اخرى تعرض لظروف العمل وتطورها في مركز من مراكز الخدمات الشاملة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

٦ ـ استطلاع وثائقي حول اشكال واتجاهات هجرات الشباب خلال الحرب ومآسيها الاجتماعية سواء منها الناجمة عن العبور غير المشروع لحدود الدول في شمال اوروبا او تلك الناجمة عن التكيف الصعب في تلك المجتمعات.

٧ ـ بحث سوسيولوجي حول امكانية اعتماد معايير لتنميط الشبيبة في الأوساط اللبنانية المختلفة.

٨ ـ مونوغرافيات لقرى تُبرز نماذج من العودة وحدودها الى قرى التهجير (كفر عميه القرية التي أعيد تعميرها ـ رشميا التي لم تشهد تهديماً).

٩ ـ مونوغرافيات لقرى تُبرز مفاعيل الهجرة في مجالها الديموغرافي والاقتصادي والعمراني والسياسي المحلي (حاريص في الجنوب ـ بعلول في البقاع ـ ببنين في عكار... الخ).

١٠ ـ استطلاع ميداني حول تجربة التنمية الريفية المتكاملة في منطقة البقاع الشمالي واشراك الناس في التفكير والاساليب والنتائج.

المشكلات المعرفية التنظمية المحيطة بكتابة التقرير اللبناني عن التنمية البشرية:

تواجه كل عملية بحث مسؤول في الأوضاع اللبنانية معوقات تتمثل بندرة المسوحات والتصانيف وبتنافرهما. وامام هذه المشكلة يجد الخبير المفرد ولا سيما عندما يكون واسع الشهرة وضيق الوقت نفسه امام تنافر بين ما يتيسر له في حدود وقته من تقديرات احصائية؛ ولذلك لا يجد احد الخبراء غضاضة في تكييف ميسر لبحث سبق وكتبه لجهة ما قبل التقرير وتقديمه كفصل يعرض لقضية قطاع هام في البلاد. كما ولم يجد خبير آخر غضاضة في استعارة خلاصات بحث ما دون الاشارة اليه. ولا يجد خبراء آخرون المبرر الكافي للتوقف عند الارباك في تعريف العالم على اوضاع البلاد الذي كان يمكن ان يفسر باختلاف المفاهيم في احتساب التقديرات المتنافرة. فيرد في التقرير على سبيل المثال ان نسبة العاملين باجر التي قدرت في التقرير الوطني الى مؤتمر كوبنهاغن عام ١٩٩٥ بحوالي الثلثين لا تصل في التقرير اللبناني الاول موضوع لقائنا اليوم الى اكثر من ٦٥٪[1] في حين انها قدرت في احصاءات الاحوال المعيشية للاسر الصادر عام ١٩٦٨ عن مديرية الاحصاء المركزي بـ٦٣,٨٪.

واذا كان الاختلاف بين النسب المقدرة للعاملين بأجر لا يتجاوز ٢ الى ٣٪ في دراسات تمت خلال سنتين (اواسط ١٩٩٥ ـ اواسط ١٩٩٧) ولم يتجاوز ذلك في تقديرات نسب الأمية في البلاد وفي وسط الذكور والاناث، الا ان الاختلاف في تقدير نسبة النساء في السكان الناشطين وفي التقرير ذاته راوح بين ١٥,٨٪ و٢١٪. واورد التقرير في عرضه عن مداخيل اللبنانيين وعن متوسط دخل الاسرة الشهري لعام ١٩٩٤ رقمين هما الف دولار و١٢٨٣ دولار اي بفارق ٢٨٪.

وتنافرت احصاءات التقرير لعام ١٩٩٥ عن عدد المساكن المتضررة خلال الحرب بين تقديرات مجلس الانماء والاعمار والاتحاد الاوروبي التي وصلت الى ٨٠

(١) راجع التقرير اللبناني «ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ١٩٩٧، ص ٩٠.

الف مسكن وتقديرات البنك الدولي التي وصلت الى ١٧٠ الف مسكن وتقديرات وزارة المهجرين التي وصلت الى ٤٥ الف مسكن اي الى نصف تقديرات مجلس الانماء والاعمار والى ربع تقديرات البنك الدولي. فكيف يمكن ان يستقر قرار الدول الأجنبية والمنظمات الدولية المانحة على مساعدتنا في اعمار مناطق العودة؟

واذا كان الجهد الفردي لبعض الخبراء قد اضطرهم لايراد تقديرات عن حجم العمال السوريين الوافدين سنوياً الى لبنان تراوحت بين ٢٥٠ الف لعام ١٩٩٢ و٤٥٠ الف لعام ١٩٩٦ إلا ان تقديرهم الأخير هذا استند على «استطلاع ميداني غير احصائي محدود» لخبير آخر اسماه هكذا ولم يشرح طبيعته في هامش البحث. ولم يتردد أحد الخبراء في ايراد احصاءين لعدد الاطباء لعام ١٩٩٦ (٧٠٠٠ و٩٥٠٠) دون ان يكلف نفسه تفسير هذا التفاوت ولو بأي سبب كان.

كما ولم يكلف احد الخبراء نفسه التوقف على اسباب تردد بعثة منظمة الصحة العالمية عندما اوردت تقديرين للانفاق على الصحة في لبنان (٩٢٩ مليون دولار و١٣٤٠ مليون دولار) تفاوتاً بنسبة ٤٥٪.

ولم يتردد خبير آخر في حديثه عن عدد الرواتب المدفوعة من قبل الدولة خلال الحرب من الكلام عن «عشرات الوف الموظفين»(*) وفي مجال القاعدة التوثيقية البيبلوغرافية للتقرير يلاحظ احياناً بعض الخفة في ايراد تقديرات للبنك الدولي عن عدد الحيازات الزراعية لعام ١٩٨٩ بحوالي ٦٤ الف حيازة في وقت قدرت فيه منظمة الفاو هذا العدد عام ١٩٨١ بحوالي ٥٤ الف حيازة.

معالم الخطر في غياب اهل النظر

ان هذه الارباكات اللافتة في تقدير الأوضاع اللبنانية تقودنا الى مسؤولية برنامج الأمم المتحدة الانمائي وهو الادارة الدولية الراعية لتوزيع هذه الأبحاث وتلزيمها وعدم مراعاتها لواقع ان ظروف البحث والاحصاء في لبنان تفترض وجود حلقات جماعية

(*) التقرير ذاته ص ٧٠.

في عملية انتاج البحث بدءاً بتخطيطها مروراً بالتوثيق عنها فإلى النقاش حول تنافر معطياتها وإنتهاءاً بقراءة اخيرة لمسوداتها.

ان الاشراك الجزئي للباحثين خلال انتاج الفصول كان يمكن ان يعوض في مجال الاحاطة بما يجري في البلاد وعما لا يجب ان يغفله التقرير في عرض الظواهر والقضايا ومنها على سبيل المثال:

* قضية تجارب التسليف للمؤسسات الصغيرة ولتوليد الدخل، وهنا نذكر بما اقدمت عليه بعض المنظمات الاجنبية واللبنانية المانحة ومنها على سبيل المثال جمعية التضامن المهني واتحاد غوث الاولاد الذي بلغ مجموع المستفيدات من قروضه حوالي ٣٠٠٠ امرأة كان يجدر اجراء دراسة استطلاعية تصنيفية لمشاريعهن ولتطور علاقاتهن بالسوق ومستوى تسديداتهن وحدود تحولهن الى نهج التنمية المحلية والمشاركة.

* وقضية معوقات انطلاق اعمال ومهام المكتب الوطني للدواء الذي اكتفى الخبير بثلاثة اسطر دونما اشارة الى ما يشاع حول محاربة واسعة لاصحاب مصالح تجارية في تعويق انطلاقته.

* وقضية المعوقات التي حالت دون عودة المهجرين وهي التي ترتبط في تقديرنا بغياب المنظور التنموي عن ادارة العودة الى هذه المناطق الجميلة، وترتبط من جهة ثانية باختزال العودة الى مجرد تعويض مالي لافراد تتراجع حوافزهم اتجاهها من جيل الى جيل ومن منطقة الى منطقة، وترتبط من جهة ثالثة باختزال مهام وزارة المهجرين من وزارة ذات وظيفة تنموية استثنائية في منطقة استثنائية يتوجب عليها ان تتولى قيادة دوائر الوزارات الأخرى في مناطق عملها الى مجرد وزارة منسقة بين وزارات متنافرة ادارياً وسياسياً. ان وزارة المهجرين اعطيت الكثير من خبراء التدخلات التنموية بالمفرق الا انها لم تُعط المفهوم والمنظور التنموي بالجملة الذي لا يبلوره الا الباحثون ـ الخبراء من اهل النظر.

كما وان التفكير الجماعي على الأوضاع اللبنانية كان يمكن ان يجنب التقرير

اغفال قضايا مهمة في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ ومنها على سبيل المثال ـ قضية الصيغة اللبنانية في الخصخصة حيث يهمش الجهاز البشري لمؤسسة عامة ما كمديرية الطيران المدني طيلة الأعمال الدراسية والتنفيذية للمطار الحديث وينتهي سياق التهميش في نهاية مدة التنفيذ الى حد الاضطرار الواقعي للتعاقد مع شركة خاصة ليس فقط لاعمال الصيانة بل ولتشغيل الأجهزة التي لم تلحظ عقود التنفيذ امر تدريب الجهاز البشري للمديرية على فهم دقائق شبكاتها وتشغيلها.

ويضاف الى هذه القضايا قضايا اخرى اغفلها التقرير كقضية العمالة الزراعية وخصائصها وتركيبها وقضية التنمية الثقافية على اختلاف قطاعاتها وحدود مساهمة الدولة فيها واشكاليات النمو لكل من التأطير الاجتماعي الاهلي والتأطير الاجتماعي المدني في البلاد، وقضية تحايل العائلات الفقيرة على انخفاض مستوى معيشتها من خلال تشغيل الأولاد، فيضحى بالتعليم من اجل الحفاظ على مستوى دخل ومعيشة مألوف في مجتمع يعاني من الاغراق الاستهلاكي.

اجل ان الاشراك الجزئي للباحثين في الاوضاع كان يمكن ان يجنب التقرير اغفال التعليل لظواهر اخرى نافرة منها:

- ظاهرة ارتفاع نسبة الاناث المسجلات في الجامعة اللبنانية الى ٥٣,٦٪.
- وظاهرة ارتفاع نسبة الحوامل اللواتي لا يخضعن لاية معاينات طبية بين عامي ١٩٩٠، ١٩٩٦ من ١٢,٩٪ الى ٢١٪. في موازاة ظاهرة الارتفاع المتواصل في عدد الأسرة في المستشفيات الخاصة الى نسبة مميزة اقليمياً.

التداخل المثير بين نص الخبير ونص المدير

ان الحد من الروح النقدية في عرض الأوضاع اللبنانية لا يخدم التنمية التي يجب ان تستهدف الطبقات المتوسطة والفقيرة اولاً في لبنان. وقد بلغ هذا الحد احياناً كثيرة مستوى يهدد مصداقية الجهود الوصفية الجيدة. فراعنا ان تحل عروض من الادارات عن انجازاتها. عروض مبوبة عن شبكات الامان الاجتماعي ومؤسساتها ومنها:

عرض عام عن نظام التأمينات الاجتماعية وتوزعها بين الادارات المعنية. وهنا لم يتم التطرق الى خطورة اغفال حقوق العمال الموسميين الزراعيين ولا سيما النساء والاولاد من الافادة، وانعكاس هذا الاغفال على النزوح عن العمل الزراعي وحلول الموسميين من غير اللبنانيين في الزراعة والريف.

وفي مثل هذا الاسلوب من العرض الاداري تطرق التقرير الى «خلل بنيوي» في رجحان خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الجمعيات المتعاقدة مع وزارة الشؤون، فاستبشرنا خيراً بروح التحليل العلمي. الا ان هذا العرض الاداري لم ينفذ الى الخلل البنيوي الفعلي في مفهوم التعاقد حيث اصبحت الجمعية الاهلية او المدنية عميلاً تنفيذياً للخدمات وغير قادرة على الاختلاف مع اداء الوزارة وعلى تأثير المستفيدين وتمكينهم من المشاركة والتقييم في المتابعة والمساءلة ورفعهم من مستوى الحس الانتفاعي الى مستوى الحس المدني.

ويذهب التقرير الاداري عن تعاقدات وزارة الشؤون الاجتماعية مع الجمعيات الى حد تعميم توصيف العقود كلها بالتنموية دونما مراعاة للمعايير التي يشيعها التقرير الدولي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بالذات عن التنمية والتنمية المحلية (الانتاجية ــ العدالة الاجتماعية ــ الاستدامة ــ المشاركة والتمكين). وفي العرض عن خطة عمل وزارة وصندوق المهجرين يرد، دونما حد ادنى من الشفافية، وصف لأسلوب عملهما في مجال التعويضات بـ«المرونة في تحديد المستفيدين وتنمية التعويضات الفعلية التي يحصلون عليها».

وتتواصل العروض السريعة بما لا يتجاوز بضعة اسطر عن هيئة الاغاثة العليا في نصوصها وعن صعوبة تقييم انعكاساتها لعدم توفر المعطيات. وفي تقديرنا ان هذا النقد يسيء للخبير اللبناني اكثر مما يسيء الى هيئة الاغاثة عندما يقرأه خبير اجنبي او دولي.

وفي ما يتعلق بمجلس الجنوب لم يجد الخبير ما يتوقف عنده في دور المجلس وفي ما أُخِذَ به لدى العامة والخاصة في مجال النتائج السياسية والتنموية لحلوله محل الوزارات (الموارد المائية والكهربائية والتربية... الخ) واعفائه من الاجراءات العادية

للمحاسبة. واكتفى العرض هنا على جدولين بالتعويضات التي وزعها عن عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ وعن اكلاف المشاريع التي نفذها.

ويعود الخبير من حين لآخر الى مرجعيات ذات شهرة وهيبة دولية فيستعير من ادبياتها مفاهيم ووصفات قد تصلح في بلدان اقل حظاً من لبنان في مستوى النمو والمعيشة فيورد التقرير (ص ٦٧) ما نصه:

«ان النقص في امتلاك الأصول الانتاجية بما فيها الارض والفروض والمعلومات لدى الفقراء يحول غالباً دون تمكنهم من اطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة المولدة للدخل...» ولم ينتبه الخبير الى ان توفر الأرض كأصل انتاجي على الاقل لم يحل دون نزوح المزراعين الصغار وتخلي المزارعين المتوسطين عن الاعمال الزراعية بسبب ما تعانيه الزراعة من غياب للسياسات التنموية التي تربط بين القطاعات والمناطق وتعطي للدولة دور مهندس التنمية وكافلها. ويدهشنا ان نقرأ، وفي ما لا يزيد عن خمسة اسطر، عن تطوير القطاعات المنتجة وان ذلك يرتبط بترابط مجموعة من الشعارات دونما تحديد ملموس لآليات تنفيذها. ويعوض التقرير الاداري عن شبكات الامان الاجتماعي عن طابعه الشعاراتي بقول مأثور للبنك الدولي وهو: «ان تعزيز مشاركة الفئات الفقيرة والضعيفة وتمكينها وتحسين مستوى حصولها على الموارد من شأنه ان يفتح احتمالات جديدة في المديين القصير والمتوسط».

التظهير الاداري والتظهير الاجتماعي لخريطة الأوضاع اللبنانية

من البديهي القول بأن التنوع والتفاوت الاجتماعيين والجغرافيين، للأوضاع اللبنانية يقودان الى اعتبار قياسهما من خلال منهج التحليل الميكروي للمناطق المتمايزة (Micro-analyse) ضرورة منهجية ونظرية للتوصل الى تحليل ماكروي (Macro-analyse) يحيط بالدينامية الاجمالية للموزاييك الاجتماعي في البلاد. وهذا المبدأ المنهجي هو الذي دفع منهجيي بعثة ايرفد الى اعتماد تقسيمات (Zonages) جغرافية للخريطة اللبنانية تختلف باختلاف محاور البحوث. فبعد وضع التحفظات الواسعة على مصداقية التقسيم الاداري الى خمسة محافظات إعتُمد في محاور البحث الاقتصادي الزراعي مثلاً تقسيم البلاد الى احدى عشرة منطقة واعتمد في المحور

الاجتماعي ـ العمراني مثلاً تقسيم البلاد الى احدى وعشرين منطقة تشمل ٣٥ دائرة تصنف فيها تفاصيل التمايزات.

وانتهت التحليلات الميكروية لهذه الدوائر داخل المناطق وداخل الأقسام الأربعة الكبرى التي حلت محل المحافظات الى تظهير الأوضاع اللبنانية في خريطة تتلون عليها كل التفارقات والتشابهات. وتتصنف فيها الاقسام اللبنانية الأربعة (لبنان الأوسط وفيه بيروت وجبل لبنان وزحلة والشمال والجنوب والبقاع) وفق نسب شمولها لوحدات ريفية تنتسب الى النماذج التنموية الخمسة التي بلورتها وهي:

ـ وحدات غير نامية

ـ وحدات متدنية النمو جزئياً

ـ وحدات نامية.

ـ وحدات متدنية النمو كلياً.

ـ وحدات تشهد اقلاعاً في عملية النمو.

فلوحظ في لبنان الشمالي مثلاً وجود ٤٦٪ من الوحدات الريفية مصنفةً من النموذجين الاول والثاني و٢٣٪ من الوحدات الريفية مصنفة في النموذج الرابع و٣١٪ من النموذج الثالث، مما يعني ان لا وجود لأي وحدة في الشمال من النموذج الخامس على عكس لبنان الأوسط حيث لوحظ ان ٧٠٪ من الوحدات الريفية تصنف في النموذجين الرابع والخامس.

غير ان التقرير اللبناني الأول عن ملامح التنمية البشرية المستدامة تجاوز لاسباب لا نعرفها هذه المكتسبات المنهجية الاحصائية واعتمد الاحصاءات والمعطيات مصنفة على التقسيم الاداري الرسمي المتمثل بالمحافظات الخمس، علماً ان هذا التقسيم اصبح بعد الحرب اللبنانية اقل مصداقية في تظهير الأوضاع الاجتماعية مما كان عليه في مطلع الستينات. وبهذا يكون التقرير اللبناني عن ملامح التنمية البشرية المستدامة قد عاد فأصبح اكثر مركزية واقل لحظاً للديناميات المحلية، خاصة وانه لم يعتمد فصل الضواحي الجنوبية الغربية عن جبل لبنان حيث يؤدي الربط بينهما الى معدلات ومؤشرات لا تعبر عن الخصائص وميول التحول.

وتصبح قيمة هذه المعدلات والمؤشرات اكثر خداعاً عندما تربط بين عكار من جهة وزغرتا والبترون من جهة اخرى، او بين الهرمل وبعلبك من جهة وزحلة والبقاع الغربي من جهة اخرى.

ان مخاطر اعتماد التقسيم الاداري الرسمي على تشخيص الأوضاع الاجتماعية الواقعية لا تقل عن مخاطر اعتماده في معالجة الأوضاع والتنمية. وهنا نورد على سبيل المثال ان التعميم في كلام التقرير عن قرى التهجير دونما تصنيف واقعي لها وفق معايير الموقع والمناخ والتركيب والعمق الطائفيين لا يفيد في فهم الظروف المختلفة للعودة او في فهم اختلاف المبادرات الذاتية في إعادة الإعمار والتنمية الوطنية والمحلية.

تقرير ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان ١٩٩٧
ملاحظات في بنية التقرير ومضمونه

أديب نعمه(*)

مقدمة: في مفهوم التنمية البشرية المستدامة

مفهوم التنمية البشرية المستدامة طموح جداً. فاصحابه والمدافعون عنه يعتبرونه بديلاً ممكناً لكل ما عرفته العقود المنصرمة من تجارب في التنمية، ومن نظريات رأسمالية واشتراكية على حد سواء. هو حسب اعتقادهم صيغة عصرية للنزعة الإنسانية تسعى إلى التوفيق بين الأهداف الإنسانية الجميلة للطوباويات الاجتماعية السابقة، وبين الفعالية الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة: محاولة وصفت هي الأخرى بأنها طوبى جديدة.

إلا أن ثمة ما يميز هذه المحاولة عن سابقاتها؛ فهي لا تسعى إلى هذا التوفيق باستخدام المدخل النظري التوليفي، بل من خلال استقراء براغماتي لتجارب التنمية المختلفة، تحدد بواسطته السمات البديلة لنموذج التنمية الجديدة من خلال نقد النماذج السائدة.

دون الذهاب بعيداً في هذا المستوى المفهومي، نكتفي منه بإشارات ضرورية لترسيم الإطار العام لعرض منهجية التقرير ـ ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان ـ ومضمونه. وفي هذا السياق، فإن تحديد النظرة إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة هو معيار أساسي من معايير تقييم المنهج، والاتساق الداخلي للمضامين، واتساقها مع المفهوم نفسه، ومع وظائف التقرير المتوخاة.

ولاعتبارات وظيفية أساساً، نورد تعريف التنمية البشرية المستدامة كما قدمه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي جيمس سبيث، وفيه ان:

(*) مستشار التنمية البشرية المستدامة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

«التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً؛ وهي تجدد البيئة بدل تدميرها؛ وتمكّن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.

إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية إلى جانب الفقراء، والطبيعة، وتوفير فرص عمل، وإلى جانب المرأة. إنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، ويحافظ على البيئة؛ تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم».

وحسب هذا التعريف، واستناداً إلى أدبيات الأمم المتحدة التي تشرح تفصيلاً هذا المفهوم، يمكن الإشكارة إلى ثلاث مستويات متضمنة فيه:

أولاً: إنه يتضمن رؤية مجتمعية مستقبلية، ويقترح نموذج تنمية بديلاً للنماذج التقليدية.

ثانياً: إنه يشدد على اعتماد منهجية تكاملية تتجاوز التجزئة القطاعية والاقتصار على المعالجات القصيرة الأجل، إلى منهجية تخترف القطاعات، وتدمج المعالجات ذات الآجال الزمنية المختلفة ضمن تصور استراتيجي للتنمية ذي طابع شامل.

ثالثاً: إنه يقترح مقاربة مختلفة للنشاط التنموي العملي تقوم على اللامركزية، والمشاركة القاعدية، والتمكين كمفهوم بديل للتهميش والاستبعاد.

في هذا السياق، ان حقل الانطباق الخصب لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، يتحدد في ما يتجاوز تلبية الاحتياجات الأساسية للاستمرار البيولوجي للإنسان المعاصر إلى حاجاته الاجتماعية والثقافية أيضاً؛ وفي ما يتجاوز التخصص القطاعي الضيق إلى المجال المشترك بين قطاعين أو أكثر؛ وفي ما يتجاوز التدخل المباشر وحده الذي يستهدف معالجة نتائج المشكلات، إلى اندراج هذا الأخير في سياق سيرورة تراكمية تؤدي إلى معالجة الأسباب المولدة للمشاكل، وتحقيق الأهداف الأبعد مدى للعملية التنموية.

هذا هو مغزى المفردات التي تستخدم عادة لتحديد سمات هذا المفهوم الجديد، كالتكاملية، والاندماج، وتعدد الأبعاد والاختصاصات... الخ. وهي كلها تشير إلى مفهوم مركب، متعدد ومتداخل الأبعاد والمستويات، وهو مايجعلنا نتحفظ على الاستخدام المبتذل لمفهوم التنمية عموماً، الذي يطلق أحياناً على جزئيات بسيطة مجاراة للخطاب السائد في مجتمع المنظمات الدولية، ونطاق عملها وتأثيرها.

إن هذا التقديم ضروري كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إذ أن هذا الفهم للتنمية البشرية المستدامة، سوف يستخدم كمعيار لتقييم بنية التقرير، ومنهجيته، ومضمونه، في الفقرات التي تلي.

في الغاية من التقرير وظورف اعداده.

انطلقت مبادرة اعداد تقرير وطني للتنمية البشرية المستدامة في لبنان من طرف دولي هو برنامج الأمم المتخدة الإنمائي. هذه المبادرة تأتي في سياق توجه عالمي للبرنامج أوصى مكاتبه الوطنية العاملة في مختلف البلدان بإعداد تقارير من هذا النوع. وهذه التوصية بدورها هي نتيجة تلمس حاجة عامة إلى توطين مفهوم التنمية البشرية واختبار صلاحيته ضمن الأطر الوطنية، كما أنه طور ضروري في مسار تطور المفهوم نفسه بعد أن أصدر البرنامج لسنوات خمس متواصلة تقارير عامة عن التنمية البشرية في العالم.

إلا أن هذا السياق يتلاقى أيضاً مع حاجة وطنية إلى وضع تصور عام عن واقع التنمية في البلاد، ولا سيما أن لبنان يخرج من حرب طويلة، وتجري فيه عملية إعادة إعمار شاملة في ظل مناخ عالمي يشتد فيه السجال بصدد خيارات النمو أو التنمية. وقد كانت هذه الحاجة الوطنية حاضرة أيضاً بقوة منذ وضع الفكرة الأولى للمبادرة، ثم في مختلف مراحل التقرير الذي أريد له أن يكون تقريراً وطنياً بحق، من حيث آلية تحضيره ومضمونه واستخداماته.

واجه إعداد تقرير بهذه المواصفات صعوبات عدة، أبرزها التالية:

أ ـ جدة مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

إن استخدام المفهوم نفسه ـ كما تبلور في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ بدأ عام ١٩٩٠، وهو كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لا يزال في طور التشكل إذ لم تكتمل منهجيته، ولا مفاهيمه الفرعية، بشكل دقيق. وهذا ما يضعف اتساقه الداخلي، ولا سيما عند محاولة استخدامه كأداة معرفية لتحليل مشكلات أكثر ملموسية من المسائل العامة التي تتناولها عادة التقارير العالمية. وبالإضافة إلى هذا النقص الأصلي، فالمفهوم جديد بالنسبة إلى فريق العمل الداخلي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما بالنسبة إلى الباحثين الذين اعدوا الأوراق الخلفية للتقرير. وهو ما يتجلى في تفاوت المقاربات، ودرجة الانسجام مع الاتجاه العام لمفهوم التنمية البشرية المستدامة بين الأوراق المختلفة الواردة في التقرير.

ب ـ إشكالية توفر البيانات الإحصائية.

مشكلة عدم توفر أو عدم كفاية البيانات الإحصائية بعد الحرب ـ وقبلها أحياناً ـ مشكلة معروفة لدى الباحثين. تصبح هذه المشكلة أكثر حدة عندما يتعلق الأمر بإعداد تقرير شامل يفترض أن يستند إلى بيانات مصدرها الأصلي مسوحات وطنية محدودة العدد، تعتمد منهجيات متجانسة. قاعدة البيانات هذه كانت غير متوفرة عند الشروع في اعداد التقرير، مما شكل محكاً موضوعياً لا بد من أخذه بعين الاعتبار. إلا أن الفكرة المحركة للعمل استندت إلى الواقع التالي: عادة البلدان الأكثر حاجة إلى التنمية، هي التي لا تتوفر فيها قاعدة إحصائية تراكمية وموثوق بها. وهذا العائق ـ مع الاعتراف بأهميته وبضرورة بناء قاعدة معلومات ـ يجب أن لا يحول دون التصدي للمشكلات التنموية، ومحاولة وضع خطة تنمية متناسبة مع الظروف الوطنية. وبالتالي، فقد عمل معدّو التقرير في لبنان، على الالتفاف على هذه المشكلة بطرق مختلفة، منها الاستناد إلى البيانات والمعطيات المتوفرة في الدراسات القطاعية والمسوحات الجزئية والتي تتفاوت أهميتها بين قطاع وآخر، ومنها أيضاً التركيز على التحليل النوعي، والتعامل الحذر مع البيانات حسب مصادرها، والاهتمام بالعرض على التحليل الاحصائي المعمق... الخ. وقد عبر معدّو التقرير عن هذه التحفظات كلها،

في تسمية التقرير «ملامح» التنمية...، تمييزاً له عن الصور المثلى والمرتجاة «للتقرير» الوطني.

ج ــ إشكالية تعدد الأطراف المشاركة في اعداد التقرير

تعدد المشاركين في اعداد التقرير نوعان. الأول هو تعدد جهات ـ حكومية، دولية، أكاديمية، منظمات غير حكومية ـ، والثاني هو تعدد افراد باحثين. وفي ظل تعدد مركب من هذا النوع، فإن التقرير سيكون نوعاً من محصلة تفاعل مساهمات المشاركين، الذي يفترض أن لا يخرق في أي حال، الموضوعية والقواعد الأساسية للمصداقية العلمية. يتوقف بلوغ هذه النتيجة على مساهمات المشاركين أنفسهم، وعلى فعالية آلية التحضير في تحقيق التفاعل المطلوب المنسجم مع الأصول العلمية، ثم نجاح عملية التحرير النهائي للتقرير من قبل جهة واحدة تكون ضامنة للاتساق الداخلي للتقرير. والصعوبة العملية التي واجهت اعداد التقرير على هذا الصعيد تكمن، في عدم كفاية التفاعل المتزامن بين المساهمات المختلفة، التي اتخذ بعضها طابع الملاحظات اللاحقة على النصوص المعدة التي أدخلت عليها عدة تعديلات خلال فترة اعداد امتدت أطول مما هو مفترض.

لقد حرص معدو التقرير على وضع آلية للتحضير تستجيب للشروط الخارجية العامة، وتسعى إلى تجاوز الصعوبات، وتسمح بمشاركة كل الأطراف المعنية بالتنمية. وفي الممارسة العملية، حصلت هناك مشاركة فعلية، وتم التعبير بشكل أو بآخر عن آراء ووجهات نظر الأطراف الثلاثة المعنية (الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي). وتمثل ذلك في اختيار الخبراء الذي اعدوا الأوراق، ثم في ورش العمل الثلاث التي نظمت في سياق التحضير والتي أتاحت توسيع قاعدة المشاركة المثلثة (ورشة العمل الأولى عن الفقر في لبنان وسبل مكافحته، والثانية عن مفهوم التنمية البشرية، والثالثة عن بناء القدرات المجتمعية للتنمية في لبنان). كما تمثل ذلك في الملاحظات والتعديلات التي ادخلت على التقرير حتى صدوره بصيغته النهائية. ولا يقلل هذا النجاح العام من أهمية الثغرات التي أشير إليها اعلاه، (أو بعض الثغرات الأخرى التي أشير إليها في أوراق أخرى)، وهو ما يعمل على تلافيه في التقارير اللاحقة.

أما فيما يتعلق ببنية التقرير، فقد اختار معدوه عن وعي، المقاربة الأفقية الشاملة بديلاً عن المعالجة القطاعية المعمقة. والاعتبار الأساسي لهذا الخيار لا يكمن في عدم توفر قاعدة إحصائية تتيح اعتماد مقاربة أخرى، بل يكمن في الاقتناع بجدوى الخيار المعتمد لسببين اساسيين:

● الأول، انه يلبي حاجة ماسة في المجتمع اللبناني، ولدى الناشطين في المجال التنموي للتعرف على مختلف أوجه الوضع اللبناني، وتوفر هذه المعرفة الوصفية الأولية في مرجع واحد.

● والثاني، أنه أكثر انسجاماً مع أحد الأهداف الأساسية للتقرير وهو التعريف والترويج لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، والتقرير بطابعه الشامل، يبرز جوهر العملية التنموية كعملية شاملة تتخطى التخصص القطاعي.

أما تغليب طابع تجميع المعطيات وعرضها فمرده إلى واقع قاعدة البيانات الاحصائية، وتفاوتها من قطاع إلى آخر، وتلبية لحاجة عملية للإفادة مما هو متاح في تدقيق معرفتنا عن واقع التنمية في البلاد بدل اعتماد سلوك انتظاري إلى حين صدور نتائج المسوحات الوطنية.

إن بدائل أخرى لبنية التقرير ممكنة دائماً. ولكن البنية الحالية هي إحدى الخيارات الصائبة أيضاً. أما ما أثير من ملاحظات عن تراصف الأوراق القطاعية وتجاورها، ولا سيما في الفصل الثالث، فهو لا يمس جوهر بنية التقرير التي بقيت ممسوكة بعرض يغلب عليه المنهج التكاملي في الفصل الأول (مفهوم التنمية البشرية المستدامة) والفصل الثاني (الخلفية التاريخية الاقتصادية ـ الاجتماعية)، وفي الفصل الأخير (حيث التحليل المندمج لكيفية بناء القدرات المجتمعية ومداخل العمل التنموي)، فيما بدا الفصل الثالث بمثابة توسع كمي وقطاعي هي أشبه بالملاحق، وهذا أمر جائز.

إن الاستخدامات العملية للتقرير، والاستقبال الجيد الذي لقيه من قبل المنظمات غير الحكومية والطلاب الجامعيين وغير الجامعيين، يدعم ما أشير إليه أعلاه لجهة صوابية هذا الخيار، وإنه يلبي حقاً حاجة فعلية في المجتمع.

الاضاءات الجديدة في التقرير.

أولاً: الإضافة الأولى للتقرير هي ادخال مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى حيز التداول الاعلامي والأكاديمي والعملي. واستناداً إلى هذا المفهوم، اعاد التقرير في الفصل الأول طرح عدد من الأسئلة الموجهة إل مخطط إعادة الأعمار والنهوض الاقتصادي. قد تبدو هذه الأسئلة غير جديدة إذا أخذت منفردة، إلا أن التقرير يطرحها في سياق جديد كمعيار لتقييم مدى انسجام الخطط الاعمارية مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وهو يطرحها بالتالي خارج إطار السجال السياسي الذي كان دائراً آنذاك وبما يتجاوز استهدافاته وخلفياته. وبهذا المعنى، يقدم التقرير مساحة للقوى الاجتماعية والأفراد المعنيين بالتنمية، ولا سيما قوى المجتمع المدني، لبلورة موقف نقدي علمي وموضوعي من الخيارات الاعمارية المطروحة، وتقييم نجاحاتها واخفاقاتها، في المدى المباشر والبعيد، بمعزل عن الاستقطابات السياسية التقليدية. وبهذا المعنى فإن التقرير يسمح بتوسيع قاعدة القوى المهتمة بالعمل على المشاركة في اختيار طريق التنمية في لبنان.

وبشكل عام، نجح الفصل الأول في عرض مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل جيد ومفهوم من القارىء. كما تضمن الفصل بعض الإشارات النقدية للمفهوم ومحاولة توضيح النقاط الجديدة التي يضيئها في النظر إلى الواقع اللبناني. مع ذلك لا بد من الإشارة أن نقد المفهوم أتى بشكل إشارات لم توف حقها، وقد كان بالإمكان معالجة هذا البعد بشكل أكثر عمقاً، مما يغني الفصل والتقرير من الناحية المعرفية.

ثانياً: التقرير هو أول كتاب من نوعه يصدر بعد الحرب له صفة الشمول، ويحتوي على محاولة مقبولة لتجميع البيانات الاحصائية المتوفرة في مختلف الميادين، حتى تاريخ الانتهاء من اعداد أوراقه عام ١٩٩٦. بهذا المعنى يكتسب طابعاً مرجعياً صالحاً للنشاط العملي والمعرفي معاً.

ثالثا: تضمنت فصول التقرير بعض اللمحات الجديدة التي لفتت الانتباه إلى اشكاليات وزوايا جديدة مهملة عادة في التحليل السائد. كالإشارة إلى ضرورة الآلية التشاركية في تصميم خطة الإعمار كعنصر عضوي فيها لا كمجرد عنصر إضافي عليها؛ أو الإشارة إلى الأبعاد المتصلة بالاندماج الاجتماعي في تناول مسألة عمل الأجانب ومحاولة القيام بتقييم موضوعي لهذا الشأن الحساس رغم محدودية الامكانيات؛ أو ربط مشكلات الإسكان بالفقر والتنظيم المديني؛ أو التركيز على دور البلديات في التنمية؛ أو دور التعليم بتكوين المواطن المشارك والربط بين المدرسة والمجتمع المحلي؛ وكذلك تناول الأوضاع الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي من منظور تنموي... الخ. وفي التقرير اسهامات كثيرة في قضايا منفردة جديدة نسبياً، لا سيما إذا اعتبرت مؤشرات على نمط تفكير مخالف للنمط السائد.

رابعاً: قدم التقرير إسهاماً خاصاً في الفصل الرابع في محاولة الربط بين مسألة الديمقراطية والحكم الصالح، وبين اللامركزية وإعادة انتخاب البلديات، وبين النسيج الاجتماعي اللبناني الذي تتجاذبه بنيوياً الانتماءات الأولية والثانوية - الطوعية، وتخترقه ديناميات تنابذية واندماجية متقابلة. وقد تمحور الفصل الرابع حول مسألة آليات الاندماج الاجتماعي الممكنة، ولفت إلى أدوار غير متداولة للنقابات وللدولة نفسها كمساحة للتفاعل وآلية توحد مقابلة لآليات الانكفاء إلى داخل التشكلات الاجتماعية التقليدية.

خامساً: يقترح التقرير في القسم الأخير من الفصل الرابع، ما يشبه الخلاصة العملية للتقرير بشكل سبع نقاط تدخل لتعزيز القدرات المجتمعية للتنمية البشرية. هذه المداخل هي:

- إيجاد البيئة المساعدة للتنمية: العقد الاجتماعي للتنمية في لبنان
- إعادة تحديد دور الدولة في التنمية
- بناء هياكل المشاركة المحلية

- التعليم والتربية المدنية
- تعزيز القدرات المجتمعية من خلال المدخل النقابي
- دور المنظمات غير الحكومية
- دور الاعلام

يتضمن هذا القسم مقترحات عملية في كل من العناوين الواردة، إلا أن الأهمية النوعية تكمن في النظر إلى هذه المقترحات ككل مترابط. وبهذا المعنى، فإن التقرير يقترح أمراً جديداً هو أن ينتظم الحوار والصراع بين أطراف العملية التنمية ضمن مسار حواري يفترض أن يوصل إلى بلورة عقد اجتماعي للتنمية البشرية المستدامة في لبنان. كما أن المقترحات الأخرى بترابطها المتبادل ومع هذه الاقتراح ـ الأساس، تشكل نوعاً من خطة متكاملة للإفادة من الطاقات الموجودة حالياً في المجتمع اللبناني من أجل تطوير التنمية. وبهذا المعنى، فإن التقرير يتميز بأنه يقترح خطة قابلة للتنفيذ الآن، خطة تتجاوز العمل الرعائي البسيط من جهة، ولا تصل إلى مستوى اقتراح تغييرات دارماتكية في السياسات المعتمدة. إلا أنها تقترح أسلوباً مختلفاً في التعامل مع تناقضات الواقع وتصارع المصالح المتقابلة على قاعدة المشاركة والحوار وصولاً إلى عقد اجتماعي جديد للتنمية.

ما يشبه الخلاصة

لمشروع التنمية في لبنان سماته وشروطه الخاصة في بلد خارج من حرب طويلة أدت إلى تفاقم مشكلات اجتماعية كثيرة كانت موجودة، وخلقت مشكلات إضافية. والوجه الأبرز فيها هو أن الحرب أججت آليات التفكك على مستوى الدولة والمجتمع، واضعفت النسيج المجتمعي الحديث، وشجعت ميول الانكفاء إلى الانتماءات الأولية دون الدولتية. كما أنها تسببت في تدهور مستويات المعيشة، وقلصت الموارد، ودمرت البنية التحتية الضرورية لتوفير نوعية حياة مقبولة.

أضف إلى ذلك أن عملية إعادة الإعمار نفسها هي عملية كبيرة الكلفة، تترافق مع اجراءات تقشفية حكماً. وتزداد الآثار الاجتماعية السلبية على السكان إذا كانت

الخيارات الاقتصادية المعتمدة تؤثر سلباً على توزيع الثروة وعلى الحراك الاجتماعي، بحيث تؤدي إلى تعميق الهوة في توزيع الدخل وبين الفئات الاجتماعية، وتؤدي إلى افقار الطبقات الوسطى والدنيا.

إن الخبرة العالمية المتراكمة تؤكد أن على البلدان الخارجة من حروب ونزاعات داخلية أن لا تعيد الاعمار وفق الأسس نفسها التي كانت قائمة قبل اندلاع النزاع. ذلك أن لهذا الأخير أسباباً تكمن في هذه الأسس بالذات التي يجب إعادة النظر فيها، من منطلق اعطاء الأولوية للأهداف الاجتماعية.

وعندما نتحدث في لبنان عن التنمية البشرية المستدامة، فهذا يعني بالدرجة الأولى معالجة هذا النوع من المشكلات ذات الطابع الوطني والمرتبطة بالخيار الشامل المعتمد للنمود الاقتصادي وإعادة بناء الدولة والمؤسسات، والمشاركة. وما تجدر الإشارة إليه هو أنه «**لا يمكن تحقيق هذه الأهداف عن طريق السياسات الاجتماعية** (بالمعنى الضيق)، **ذلك أن التنمية الاجتماعية** (اقرأ التنمية البشرية المستدامة) **تتطلب مشاركة وتفاعل الكثير من العناصر الفاعلة** (في البنية المجتمعية). **وهي بهذا المعنى لا بد أن تشمل السياسات الاقتصادية نفسها، وتخصيص الموارد، وبناء التحالفات الاجتماعية وتوزع العمل والأدوار بين مختلف مكونات المجتمع.**

وبما أن هذه الاحتياجات لا يمكن تلبيتها دفعة واحدة، لا بد إذن من اتباع مسار حواري ديمقراطي بين مختلف الأطراف المعنية، من أجل الاتفاق على مضمون الخيار الأفضل والأكثر انسجاماً مع الصالح العام كما تراه الأغلبية». (وثيقة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ـ كوبنهاغن ١٩٩٥).

إن أبرز استنتاجات تقرير ملامح التنمية البشرية المستدامة ذات الصلة المباشرة بحل مشكلاتنا هو القناعة التالية: إن لبنان بلد صغير من حيث المساحة وعدد السكان، وانه يتمتع بموارد اقتصادية ومالية مقبولة، وبثروة بشرة واجتماعية هامة جداً كانت في العقود الماضية هي العنصر الأكثر أهمية في صنع تقدمه. وهذه الثروة البشرية والاجتماعية المتمثلة في العدد الوافر من الكفاءات العلمية والمهنية، وبالعدد الكبير والمتنوع من مؤسسات المجتمع المدني، وبمناخ من الديمقراطية والحرية

النسبية التي تتيح فعالية اجتماعية واقتصادية أكبر، هذه العناصر هي التي يجب تطويرها والاستناد إليها في خطط التنمية المستقبلية. ويتوقف نجاح هذه الخطط على حسن استخدام الطاقات الموجودة بمقدار توقفها على النجاح في توفير موارد إضافية لتمويل الاعمار والنهوض الاقتصادي.

في بلد خارج من حرب طويلة، يبدو مثل هذا الخيار أمراً لا يمكن تجنبه للوصول إلى نوع من **العقد الاجتماعي من أجل التنمية البشرية المستدامة في لبنان،** من شأنه أن يسهم في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية، وأن يتيح مشاركة مختلف قوى المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومة، في بلورة مشروع مستقبلي توافقي للتنمية في لبنان.

العولمة والتنمية البشرية المستدامة/ لبنان نموذجاً

جاك أ. قبانجي

تهدف هذه المحاولة إلى استكشاف ماهية العلاقة ما بين العولمة، كتعبير عن سيرورات آخذة في التبلور والتعمم، والتنمية البشرية المستدامة، كما تعكسها ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان. كما تهدف إلى تبيّن الكيفية التي تفعل فيها هذه العلاقة في الحالة اللبنانية، من خلال مثال محدد.

سنتوقف أولاً عند الإشكالات النظرية، المنهجية والعملية التي ينطوي عليها مفهوم العولمة، وخاصة لدى إستخدامه في حالة غير «نموذجية». وسنعمد ثانياً إلى إستنطاق الدلالات التي ينطوي عليها مفهوم التنمية البشرية المستدامة في لبنان، «كمثال نموذجي» Idéal - Type\Ideal Type أو كمقياس في الحالة اللبنانية، في الآن معاً. وننتقل من ثمّ إلى تفحص حدود فعالية التنمية البشرية هذه في لبنان، في ضوء المفاعيل التي تولّدها الالية المحلية لاستقبال العولمة، بالإستناد إلى نموذج تفسيري محدد.

العولمة: بنية ام سيرورة؟

ماهي العولمة؟ تتعامل غالبية المقاربات مع العولمة باعتبارها واقعاً لا يحتاج إلى برهنة. وهي تتردد في عناوين العديد من المؤلفات الجديدة والأبحاث والمقالات والندوات، للتأكيد على راهنية الإهتمام بما أصبح يعتبر الحقيقة الأكثر سطوعاً في ميدان التبادل التجاري الدولي والإستثمارات والإعلام وتكنولوجيا الإتصالات ودفق قوة العمل، الخ، حتى أصبح مصطلح العولمة a catch - all Word أو - un mot fourre tout

وقد بدا هذا المصطلح، في أحيان كثيرة، وكأنّه ينطوي على توصيف لواقع إقتصادي ـ إجتماعي ـ تكنولوجي جديد كل الجدة، أي كأن العولمة خُلقت من دون

مقدمات، أو كأن لا مفاهيم أو مصطلحات سبقتها في توصيف وتحديد الظاهرة التي تعبر عنها. ودون أي محاولة للتقليل من جدة بعض العمليات والآليات التي تنطوي عليها العولمة في المرحلة الراهنة، فإنه ليس من قلة الفطن أن نشير إلى أن مفاهيم مثل الإمبريالية، وتصدير الرأسمال، وبالأخص التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل هي الأسبق في التعبير عن العمليات الأساس التي تتضمنها العولمة كسيرورة.

والمسألة المنهجية هنا تكمن في معرفة ما إذا كانت العولمة بنية أم سيرورة. ففي دقة التمييز تكمن القدرة على فهم العولمة وتحديد دلالتها بالنسبة للبلدان المتلقية لمقاعيلها، ومن بينها لبنان.

فتحديد العولمة باعتبارها بنية، يتم من طريق الإنطلاق من نموذج معطى، قوامه عناصر أربعة:

- سياسي، أي بقدر ما تتعمم فيه القيّم السياسية من طريق المؤسسات التي لقراراتها قوة الإلزام على المستوى الدولي؛
- إقتصادي، بالقدر الذي تحلّ فيه آليات التحكم governance الاقتصادي، سواء كانت ممثلة بالأسواق أو البيروقراطيات المتراتبة أو الشبكات غير المنظمة Informal، مشاكل الندرة في الموارد أو تعقد المعلومات بالنسبة للعوامل الاقتصادية على المستوى الدولي؛
- ثقافي، بالقدر الذي يتم فيه التشارك بالقيّم والسلوكات، المعممة من خلال الرموز الموروثة من جيل لآخر؛
- إجتماعي، بالقدر الذي أصبحت فيه قاعدة العضوية في التنظيمات Organizations معولمة.

ليس من الصعوبة الاستنتاج أن هذا التحديد للعولمة، بإعتبارها بنية منجزة من العلاقات **المؤسسة** والسيرورات، ينتمي إلى النموذج النظري البارسوني Parsonian Theoritical Model الوظائفي. والعناصر المعددة ليست في الواقع سوى نسق فرعية تردّ إلى النسق العمومي، العولمة في الحالة الراهنة. وهي في أدائها، متشابكة ومتعاضدة.

على رغم أن النموذج هذا تعرض لعملية تحسين حاولت أن تبيّن التفاوت في مدى فعل عناصره المكونة، وأضافت إليه المجتمع المدني كنسق فرعي إضافي (Amoore, et. al, 1997) إلاّ أنّها لم تستطيع أن تقيه خطر الوقوع في تشييء، الواقع الاجتماعي، من خلال إرغامه على التكيّف مع نموذج معطى سلفاً. لكن المشكلة الأساس في هذا النموذج تبقى في إعتبار العولمة تعبيراً عن مفاعيل السيرورات وليس عن السيرورات نفسها من جهة. كما أنّه لا يبيّن إتجاهات فعل هذه السيرورات من جهة ثانية. فهل تتمتع هذه السيرورات المتعددة بالفعالية نفسها؟ وهل نحن إزاء سيرورات تمارس فعلها بدون تفاوت مابين بلدان تحتل موقعاً مقرراً في التقسيم الدولية للعمل وأخرى تحتل موقعاً ملحقاً فيه؟ بمعنى آخر، هل العولمة عملية مركزية الطابع، أم هي عملية موجهة بتوازن لبلدان المركز والمحيط معاً؟

هذه الأسئلة هي التي تشغل إهتمام المقاربة النقدية التي تعتمد مدخلاً مختلفاً لفهم العولمة كسيرورة وليس كنقطة إنطلاق.

يمكننا أن نبدأ بتمييز محدد. فالعولمة، على رغم راهنيتها كسيرورة تطال المجال الكوني بالكامل، لا تصيب بالضرورة كافة الدول والمجتمعات بالدرجة نفسها من القوة أو بالطريقة عينها (Mittelman, 1996)

إذ أن العولمة كسيرورة تعني أساساً، وبدون إلتباس، البلدان المتقدمة صناعياً: ٨٠٪ من التجارة العالمية تمت، عام ١٩٨٩ داخل مجموعة OECD، وهي نسبة ترتفع إلى ٨٥٪ إذا ما أخذت بالاعتبار كتلة البلدان الاشتراكية السابقة. كما أن مجموعة البلدان الخمسة الصناعية الرئيسية مسؤولة عن ٧٥٪ من الاستثمارات الخارجية المباشرة، أي أن هذه الاستثمارات عادت إلى ١٤٪ من سكان العالم فقط عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠. وهي نسبة السكان نفسها المتمتعة بنسبة ٧٠٪ من التجارة الدولية عام ١٩٩٢ (Hirst, 1997: 117 - 118)

ومن جهة أخرى، فإنّ غالبية الشركات العالمية لا زالت تعمل في عدد محدود من البلدان، أو في الأكثر على صعيد إقليمي. وهكذا، فإنّ أهم الشركات الصناعية المتعددة الجنسية تصرّف ثلثاً مبيعاتها في منطقتها الأم. **إنّ متعددة الجنسيات،**

بالمقارنة مع عابرة الجنسيات، هي التي لا زالت سائدة عالمياً (Hirst, 1997, p. 119)

وإذا كانت العولمة تتطلب إلغاء الحواجز أمام التجارة والاستثمارات من أجل تسهيل حركة الرأسمال، والاستثمارات والسلع وقوة العمل فما يتجاوز الحدود الوطنية، فإنّ البلدان الأكثر تصنيعاً، أي الولايات المتحدة واليابان، تطبق في الوقت عينه سياسات حمائية (Migrant Workers 1996)

كما أن ليس ثمة تأكيداً في الواقع العياني للفكرة القائلة أن العولمة ستدفع لا محالة إلى تقريب السياسات والمؤسسات. إنّ مثال البلدان الأكثر تصنيعاً، الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، يبيّن أن الأمر، سواء تعلق بالبنية المالية أو بتنظيم سوق العمل، ينبئ عن إختلاف يحاكي التعارض أحياناً. وآية ذلك وجود أكثر من نظام في هذين الميدانين. إنّ كل شيء يشير إلى أن ليس ثمة طريق فضلى على البلدان جميعها أن تتبعها باستقلال عن تاريخها المؤسسي وتنظيمها الاجتماعي ـ الاقتصادي الراهن، بما فيه النقابي، في مواجهة المنافسة (Lee, 1996)

ندرك في ضوء ماتقدم أن العولمة، في صيغتها الراهنة، تعبير عن سيرورات وعمليات متفاوتة، لا بل متناقضة[1]، تميّز المرحلة الجديدة من الرسملة الكونية. والآلية الحاسمة هنا، كما يحددها (Hirst & Thompson, 1996)، تتمثل في إنتقال السيطرة على الإقتصاد العالمي من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات العابرة الجنسيات. لكن الانتقال هذا متدرج، بطيء ومتناقض، بالإضافة إلى أنه متفاوت حسب البلدان والمجتمعات. وفي هذا السياق، تقوم عابرة الجنسيات بعمليات تشبيك الاقتصادات وإخضاعها لآليات السوق المعولمة. ولذلك فهي تتميز عن متعددة الجنسيات، التي تحتفظ بقاعدة محلية هامة، وتخضع للقواعد الوطنية للبلد الأم، التي

(١) يكفي أن نلاحظ الميل الحثيث حالياً لمجموعات من البلدان للتجمع الإقليمي في أطر مؤسسية تعزز من مواقعها التنافسية على الصعيد الاقتصادي الدولي، في الوقت الذي تتسعّر فيه خلافاتها، وحتى تناقضاتها. حول أصول التنافس الأميركي ـ الأوروبي، راجع (EL-Kareh, 1996).

تسيّرها إلى أبعد حد. في حين أن عابرة الجنسيات تتمتع بالاستقلالية autonomized باعتبار أن الأسواق والإنتاج تصبح فعلياً معولمة. وعليه فإن الحكومات الوطنية لن تتمكن من اعتماد سياسات ضابطة أو مقيّدة تفترق عن التنميط Standards الذي تفرضه عابرة الجنسيات العاملة ضمن «الحدود الوطنية لبلد ما. وهكذا، فإنّ عابرة الجنسيات ستصبح المظهر الرئيس للإقتصاد المعولَم فعلياً. (Hirst, p. 113 - 115).

وعليه، يمكننا أن نلاحظ أن المحرك الأساس للنسخة الحالية من العولمة تمثّل في تخفيض الحواجز التجارية من تعريفات وغيرها، وتشجيع الاستثمارات الخارجية وإلغاء ضوابط Déréglementation\dereglementation أسواق الرساميل، في موجة عامة من تحرير آليات السوق Libéralisation\Liberalization. وقد تضاعفت مفاعيل ذلك كله بفضل التقدم التقني، وتخفيض كلفة النقل والاتصالات، مما آل إلى توسيع حقل وحجم المبادلات الدولية من السلع المصنعة والخدمات (Lee, 1996)، بالإضافة إلى الحد النسبي من سلطة الدولة في الخيارات والمبادرات المتروكة لها في مواجهة توسع فعل ميكانيزمات السوق المعولمة، والأطر المؤسسية الدولية المواكبة، المحفّزة والمسرعة لها، مثل (الغات/ منظمة التجارة الدولية GATT\Wto البنك الدولي WB صندوق النقد الدولي IMF).

ويكفي أن نعرف أن الإتفاقية حول منظمة التجارة الدولية تنصّ على ضرورة تعاونها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال تنفيذ السياسات المنبثقة منها والتحكم بالآليات الناشئة عن تطبيقها، لكي ندرك الأهمية الاستثنائية لهذه المؤسسات في مجال تسهيل توطيد العولمة.

كما يبرز دور هذه الأطر في القيود التي تضعها المؤسسات الدولية الدائنة، أو تلك الضابطة ل «حسن» الأداء الإقتصادي، وبالأخص المالي، من خلال إلزامها البلدان المدينة، ومنها لبنان، على تعديل سياساتها المالية والنقدية كلما أستنسبت تعديل سعر صرف العملة الوطنية، تحديد معدلات الفائدة، تعيّين حدود العجز المسموحة ـ تحت طائلة تخفيض، أو حتى إلغاء، مرتبة الأفضلية العائدة لها فيما يعود على إمكانية الإقتراض على الصعيد الدولي. (Lee, 1996)

هذا الوجه التقييدي للعولمة، فيما خص البلدان المحيطية، يعود إلى أنّ هذه العملية تتميز بـ:

ـ طابعها المركزي المقرر والذي هو، إلى حد بعيد، إمتداد للتقسيم الدولي للعمل وتعظيم لمفاعيله التمييزية ضد البلدان المحيطية في الآن نفسه: الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة الجنسيات فيما خص الإنتاج والإستثمار الخارجي، ومنظمة التجارة العالمية WTO فيما خص التأطير المؤسسي المواكب.

ـ تبعية المحيط، في تمويل أهم عملياته التنموية، كما في مجال التكنولوجيا والخبرات العلمية ـ التنظيمية، للمركز.

ـ توسل العولمة الهيمنة الإعلامية المواكبة. إذ أن ٦٥٪ من دفق البث الإعلامي مصدره المتعددة الجنسيات و/او عابرة الجنسيات الأميريكية. كما أن تكنولوجيا الإتصالات تخضع، في كل مراحلها لأرجحية أميركية حاسمة.

ـ أنماط من القيّم السلوكية والتنظيمية المواكبة والتي تعمل على تعزيز أرجحية النموذج الأميركي بالأخص، باسم الفعالية والتفوق performance والمنافسة والإنجاز.

وهكذا، على رغم التأكيد بأن العولمة تسرّع نقل المهارات والتكنولوجيا، وتزيد من الإنتاجية والفعالية، الأمر الذي يجد لنفسه سنداً قوياً في الواقع، فإنّ وجهاً آخر لهذه العملية التوسيعية يجب أن يُبرَز أيضاً. فعولمة الإقتصاد تعزز رقابة المصالح الرأسمالية على الإقتصادات التابعة، بحيث تقود إلى المزيد من تهميش وتفكيك النظم الإقتصادية والاجتماعية ـ الثقافية في بلدان عديدة من بلدان الجنوب (Migrant Workers, 1996).

وكما سبقت الملاحظة، فإنّ دور الدولة، التي لم تتعرض سيادتها إلا للحدّ النسبي، في كبح أو تسريع هذه السيرورة، لا زال حاسماً في المرحلة الراهنة من سيرورة العولمة. وتبعاً للبنك الدولي (World Bank, 1996)، فإنّ أمام الدولة، بما في ذلك في البلدان الموسومة بالنامية، خيارات عدة متاحة لتقرير الوجهة التي ستتبعها لملاقاة العولمة. والمسألة الحاسمة هنا تكمن في المصالح الاجتماعية ـ السياسية التي

تصدر عنها هذه الخيارات. وسنرى ما يعينه ذلك في الواقع لدى توقفنا عند النموذج اللبناني لملاقاة العولمة.

العولمة مقابل التنمية البشرية المستدامة

التنمية المستدامة تبلورت، كمفهوم، في سياق من إعادة التفكير النقدية على نموذج النمو الذي عممته آليات إقتصاد السوق، وبالأخص بعد إنهيار نموذج الاشتراكية السوفياتية. وقد إرتكز مفهوم التنمية هذا إلى تجارب محققة (بلدان أوروبا الشمالية وكندا بشكل خاص). كما أنه تغذى من إنتشار الوعي، في البلدان الصناعية بالأخص، بمخاطر سوء إستخدام آليات الرسملة للموارد المتاحة وضرورة توفير شروط تجديدها مع الحفاظ على التوازن البيئوي. وبهذا المعنى، فإنّ التنمية المستدامة، كنموذج، هي إستجابة نقدية للعولمة.

تحديد المفهوم[1]: التنمية البشرية المستدامة هي تنمية **لا تكتفي بتوليد النمو** وحسب، بل **توزع عائداته بشكل عادل** أيضاً؛ وهي **تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكّن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع فرصهم** وتؤهلهم **للمشاركة** في القرارات التي تؤثر في حياتهم». (ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان[2] ص، ١٥ ــ ١٦).

ويجد هذا المفهوم تجسيده الأوضح في الجدول المقارن (التقرير، ص، ١٨) ما بين أهداف النموذج الحالي للتنمية وأهداف نموذج التنمية البشرية المستدامة.

فنموذج التنمية البشرية المستدامة، يعدل أهداف نموذج التنمية التقليدي على الوجه التالي:

أولاً: إعتبار الإنسان المحور في علاقته مع الأرض والمجتمع والبيئة بهدف تمكينه من تطوير نوعية حياته وإغناء قيمته الإنسانية.

---

(١) لنلاحظ في هذا السياق أن تحديد مفهوم التنمية المستدامة في النص العربي للتقرير يختلف، بشكل بيّن، عن مثيله في النص الإنكليزي. ففي الترجمة العربية تغيب قضية الفقر والفقراء التي هي محور التحديد باللغة الإنكليزية. راجع الصفحة ١٥ ــ ١٦ في التقرير المكتوب بالعربية، والصفحة في مثيله الموضوع بالإنكليزية.

(٢) سنعتمد، من الآن وصاعداً، تسمية «التقرير» للإشارة إلى تقرير UNDP هذا عن لبنان.

ثانياً: إدراج المسار الديمقراطي والتشاركي لإدارة الشأن العام ولاتخاذ القرارات في ما يختص بتخطيط المشاريع والنشاطات الآيلة إلى تحقيق التنمية والرفاه، وفي تنفيذ هذه المشاريع وتنظيمها.

ثالثاً: إعتماد العدالة والإنصاف في السياسات والاستراتيجيات، أي توفير الفرص المتكافئة للجميع. إنّ تحقيق العدالة قد يعني إعادة النظر في هياكل السلطة. سياسية كانت أم اقتصادية. وهذا يتطلب إتخاذ خطوات عملية.

رابعاً: التعامل مع البيئة كمصدر أساسي للحياة والرفاهية والاستدامة.

لنلاحظ أولاً، أن المفهوم، والنموذج المنبثق عنه، ينطلقان من «مثال نموذجيّ»، أي الـIdeal type في التصور الفيبيري. ولما كان المثال النموذجي يُبنى كي يستخدم، في الآن معاً، كتعبير عن سمات مدركة من/او مسقطة على واقع مجتمعي محدد من جهة، وكأداة قياس لهذا الواقع من جهة ثانية، فإن فعاليته المنهجية تبقى محدودة بحدود قدرته على كشف مدى ملاءمة هذا الواقع المجتمعي للتصور النموذجي عنه.

إنّ المشكلة مع هذا المثال النموذجي تبدأ من اللحظة نفسها التي يعتبر فيها النموذج الحالي المعولم للتنمية من طبيعة مماثلة له من الزاوية المنهجية. فما يسمى النموذج الحالي للتنمية لم يتم بناؤه نظرياً أولاً، كما هو الأمر مع نموذج التنمية المستدامة، بل هو تشكل تاريخياً من خلال آليات السوق السائدة دولياً بالأساس. وما يستنتج من خصائص مميزة له الآن، باعتبارها تكوّن نموذجاً، ليست إلاّ تكثيفاً لما وصل إليه في الواقع العياني.

ويعني ذلك أن «تصحيح» النموذج الحالي، وهي عملية في أساس نموذج التنمية المستدامة المقترح، لن يتم بمجرد كشف «الخلل» الذي يتحكم في توجهات وأولويات ونتائج هذا النموذج، رغم أهمية ذلك. بل إن الأمر يستدعي تعيّين شبكة المصالح الاجتماعية التي يخدمها النموذج السائد. وهنا تكمن المفارقة الأساس ما بين النموذجين. ففي الأول السائد منهما ثمة، في الواقع العياني، قوى اجتماعية محددة تتولى إدارة العملية، مباشرة أو بالواسطة، تبعاً لأولوياتها. وهي التي تتحكم من ثم

بتوزيع العائدات. أمّا في النموذج المقترح، فإنّ الجماعات والمجموعات التي ستستفيد لا زالت تكمن في حيّز إفتراضي.

وهكذا، يمكننا أن نصيغ المعادلة الناشئة عن هذا التعارض بين النموذجين، على الشكل التالي:

ـ ثمة في النموذج السائد قوى إجتماعية تتحكم تبعاً لأولوياتها، سواء عبر التملك المباشر أو عبر حيازة القرار الاقتصادي ـ السياسي المجتمعي، بالموارد والعائدات إستخداماً وتوزيعاً، مما يؤدي إلى سوء توزيع العائدات وتدمير البيئة وتهميش الناس وإقصائهم عن المشاركة.

ـ وثمة، بالمقابل، أهداف تخطيطية تنطلق من قيم العدالة الاجتماعية والديموقراطية والحفاظ على البيئة، يتضمنها نموذج ـ مقياس، تطمح لتعديل هذا الواقع.

وعليه، فإن التنمية المستدامة تقوم على قناعة الفاعلين الاجتماعيّين بالأهداف المتابعة. وتفترض توفر نظام قيمي منفتح ومقبول على المستوى المجتمعي.

وبكلمة، أن هذا المفهوم يقوم على خيار، هو مشروع مجتمع Projet de société، يتحول في الوقت عينه إلى مقياس للحكم على مدى التقدم المجتمعي، الكمي والنوعي معاً. وفي ذلك يبرز الطابع الإرادوي الديموقراطي مقابل الطابع النخبوي الحصري والتراتبي السائد.

ويتم ذلك وفقاً لعملية تنميط للأولويات تبدو وكأنها إستجابة معكوسة لآليات العولمة.

وإذا أعدنا الأمر إلى سياقه المحلي، أي اللبناني، فإنّ المشكلة، هي بالإضافة لما تقدم، ليست فقط في سوء توزيع العائدات، بل هي تكمن أصلاً في كيفية التحكم بالموارد وفي عدم عدالة توزيع الأعباء. كما تكمن في تحديد قوى الضغط التي ستعمل على إنفاذ نموذج التنمية المستدامة.

وفي مطلق الأحوال، علينا أن نعرف لماذا لا زالت الآليات المولّدة «للخلل»

التنموي هي المحددة لمسار توليد الثروة وتوزيعها في لبنان. وهذه هي مهمة النقطة التالية.

التنمية البشرية المستدامة والعولمة في السياق اللبناني

في المثل اللبناني، تقوم الرؤية الإستراتيجية لبرنامج النهوض الوطني على إعادة لبنان إلى خريطة المنطقة والعالم من خلال استعادته لدور إقليمي ودولي. ويتطلب ذلك بناء القدرات وفق مواصفات تسمح للبلاد بالمشاركة في الإقتصاد العالمي (التقرير).

يمكن لنا أن نرى تجسيداً لهذه «الرؤية» في السياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة. إنّ سياسة تعظيم ريع الرأسمال، المتبعة من الحكومات المتعاقبة للسيد الحريري، من خلال سندات الخزينة الموجهة لامتصاص التضخم، هي، بالإضافة لطابعها الإبهاري المعتمد على إنجاز التكيّف مع الشروط المفترضة لجذب الاستثمارات من خلال وقف التضخم وتحسين الآداء المالي على حساب «الشرط الاجتماعي» بسرعة قياسية، مكثّفة لإنكشاف الاقتصاد المحلي بأضافتها بعد «إجتماعي» اليه. ففي إستيراد العمالة الكثيف الذي واكب خطة إعادة الإعمار بالإخص، بان هذا البعد الإنكشافي إزاء قوة العمل غير اللبنانية، وبالتحديد السورية. فقد اعتمدت هذه الخطة، بسبب من حاجتها التي لا تعوض إلى كثافة إستخدام قوة العمل البسيطة وشبه المؤهلة، على تلك العمالة. والتفسير السائد لتفضيل إستخدام قوة العمل السورية هذه على مثيلتها اللبنانية يتمثل في الإنخفاض الكبير لكلفة استخدام الأولى بالقياس للثانية.

وقد واكب تكثيف هذا الإنكشاف اعتماد الحكومات الحريرية آلية موازبة لتفادي إلغاء كوابح «تحرير» الاقتصاد (وبالأخص الكابح الناشيء عن التحاصص الطائفي، الذي يضفي على الوظيفة في القطاع العام ديمومة تجعل هذا التوظيف يلعب دور صمام الأمان بالنسبة للتوازن الاجتماعي ـ السياسي الهش) تمثلت في خلق قطاع خاص، مواز لقطاع الإنشطة العامة العصية على «التحرير»، بالإضافة إلى أنه عالي

الكلفة: السوكلين (sukleen) مقابل البلديات، والأجيرو OGERO مقابل وزارة الهاتف الخ.

وليس في الدوافع الكامنة وراء هذه الآلية المواربة خاصية محلية تستعصي على الفهم. إذ أن هذه الدوافع نقع عليها، كسمة مشتركة، في المجال العربي ككل. فتبعاً لتقرير صادر عن واحدة من أهم المؤسسات الدولية المؤطرة للعولمة (World Bank, 1997)، تبرز البطالة في الشرق الأوسط وشمال إقريقيا باعتبارها المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الأكبر والأهم، وهي بالتالي تصعّب بقوة محاولات الحكومات إجراء التصحيح الهيكلي [المطلوب].

والآن، كيف يمكن لنا أن نفسر هذا الانكشاف الاجتماعي بعيداً من السبب المقترح في التقرير؟

يسمح المناخ الذي يسود حالياً في سوق قوة العمل على الصعيد الدولي أن نستنتج أن ثمة آلية توحيد لآداء هذه السوق تجاوزت التشكل إلى مرحلة إنتاج تقسيم دولي يتحدد فيه موقع قوة العمل المحلية، في بلد معطى، ضمن سيرورة «تكاملية» من الأداء الاقتصادي . والحالة المعروفة التي تجسد هذا التقسيم تتمثل في ما أطلق عليه «هجرة العمل الدولية». لكن وجهاً آخر لهذا التقسيم تتأكد أهميته باستمرار هو الذي يستوقفنا الآن. ففي مرحلة تدويل العمليات الانتاجية، يكفي أن يحدد مقاول في بلد ما طلبه على خط منتجات معين، وأن يطلب من شركة متخصصة في بلد آخر أن تضع التصاميم له، وأن يقوم من ثم عمّال من بلد ثالث بتنفيذ التصاميم، وأن تقوم شركة نقل تنتمي إلى بلد رابع بنقل النتاج إلى السوق النهائي، حيث يتولى عمّال وأجراء آخرون أعمال التوزيع والبيع. ويعني هذا المثل أن الرأسمالي يسعى، بعد دراسته للكلفة المقارنة لقوة العمل في بلدان مختلفة، تتعادل فيها المزايا الأخرى، وراء الكلفة الأقل. وهو يتمكن من فعل ذلك لأنّه يملك الطلب الفعّال. إن هذا المثال يندرج في منطلق العولمة التي تقود، كما يلاحظ أحد التقارير (Migrant Workers, 1996)، إلى اقتصادات موجهة بدافع الربح تقوم أساساً على استغلال العمل الرخيص والمطواع [...] كما تقوم على تعظيم الاستهلاك والمنافسة[...] إن الطلب على العمل الرخيص

قاد إلى عقود العمل من الباطن Subcontracting mechanisms، واعتماد خطط التدريب بهدف إنقاص كلفة العمل [...] كما أدّى إلى عدم عدالة الأجور، وغياب الضمانات الاجتماعية، والعنف والتمييز ضد العمال [...]

لنرى الآن وجهاً غير مألوف كثيراً في الطلب المعولم على قوة العمل الرخيصة. وهو الوجه الذي يضعنا في قلب الحالة اللبنانية.

تلجأ دولة مافي مرحلة إعادة إعمار، عبر المناقصات أو بالتراضي، إلى شركات مقاولة دولية لتنفيذ أعمال إنشائية ضخمة. في مرحلة التنفيذ، يتحدد طلب هذه الشركات على حجم قوة العمل المطلوب. تجد هذا الشركات ضالتها في عمال من غير مواطني الدولة صاحبة الطلب. وعندما تكتشف الشركات أن لا قيود على استخدام هؤلاء لكلفة تنافسية جد متدنية، خارج إطار القانون والأنظمة المصاحبة، تلجأ تالياً لاستخدامهم.

في الحالة الأخيرة، لم يسعى الرأسمال المعني وراء قوة العمل هذه بالتحديد، ظاهرياً. إذ هو أدخل في اعتباره، لحظة تقديره للكلفة الاجمالية للمشروع، كلفة قوة العمل الضرورية تبعاً لمستويات الأجور المحلية وما تستلزمه من ضمانات ملحقة بالأجر. فكيف حصل أن تمكن هذا الرأسمال من استبدال قوة العمل المحلية بتلك الوافدة الأقل كلفة؟

ثمة وجهة نظر شائعة ـ يتبناها التقرير أيضاً (ص، ٩٦) ـ ترى للأمر من زاوية مزدوجة: إرتفاع مؤهلات العمالة اللبنانية التعليمية نسبياً، معزز بتحول في سلم القيم لديها يدفعها نحو أعمال وأنشطة «مرموقة» إجتماعياً، بحيث يضعف ميلها لأعمال يدوية تنفيذية.

سنحاول نحن أن ننظر إلى هذا الواقع من زاوية مختلفة. فبدون أن ننفي صلاحية وجهة النظر السابقة، ضمن حدود معينة، نميل إلى طرح الفرضية التالية: إنّ العولمة التي تنتج آليات توحيد لأداء سوق قوة العمل على المستوى الدولي، تعمل على تحويل العالم كله إلى بازار، حيث يعمل كل بلد معني، من خلال منافسته مع البلدان الأخرى، على توظيف قوته العاملة من طريق تحطيم أجورها (DONAHUE,

1994). والآليات هذه جديدة نسبياً. وهي بدأت مع التحول الذي أصاب تقسيم العمل الدولي، بإدماج إعادة توطين بعض عمليات الانتاج المعتمدة على كثافة العمل، فيه. كما عززتها عملية تكثيف تصدير الرأسمال نحو بعض البلدان المحيطية التي تملك فائض قوة العمل الضروري (قبانجي والأثاث، ١٩٩٧: ٥١ ـ ٥٣).

سنرى كيف تعمل هذه المعادلة في الظرف اللبناني الملموس بعد قليل. إذ سنعمد أولاً إلى بلورة الحدود التي تكون فيها العولمة مسؤولة عن واقع مثل هذا في ظرف وطني أو محلي معطى.

إنّ فرضيّتنا هنا تقوم في أن المؤثرات الاقتصادية الدولية لا تخترق الاقتصاد المحلي مباشرة، بل تعكسها سياسات وإجراءات وطنية ـ محلية. (Hirst, 1997: 112).

فكما سبق الإيضاح، لا تسمح المرحلة الراهنة من العولمة للشركات العابرة الجنسيات أن تملي شروطها في مجال تنفيذ العقود. ففي هذه الحالة، ليست هذه الشركات هي التي تستثمر وتفتش عن المزايا الفضلى لذلك. بل إنها تعمل، مباشرة أو عبر التعهدات من الباطن، على إنجاز ما يعود إليها من أعمال. أمّا الإطار القانوني ـ المؤسسي لكل ذلك فهو من مسؤولية الحكومة المحلية.

والسؤال في ضوء ما تقدم يصبح: إذا كانت السياسات الحكومية المحلية هي التي تمفصل التلاقي ما بين حاجات الطلب على قوة العمل ووفرة العرض منها ونوعيته، من خلال مسؤولية الحكومة عن تأمين فرص العمل لمواطنيها، فلماذا لم تعمد هذه إذاً إلى إجراءات حمائية لقوة العمل المحلية في وجه منافسة غير منضبطة لا قانونياً ولا مؤسسياً؟

وبمعنى آخر، لماذا تتبع الحكومة نفسها سياسة حمائية بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية، من خلال ميكانيزم الروزنامة الزراعية، ولا تتبع السياسة نفسها بالنسبة لقوة العمل اللبنانية؟

ولماذ تستجيب السياسة الضرائبية لبعض مطالب الصناعيّين المتعلقة بضرورة تخفيض الرسوم على «المواد الأولية»، ولا ينسحب الأمر نفسه على قوة العمل هذه؟

إنّ إقتراحنا لتفسير ذلك كله يتمثل في أمرين إثنين:

فأولاً، يتم استخدام قوة العمل «الوافدة»، والسورية بالأخص، التي لا تحصل إلاّ على أجر جد متدن بالقياس لطبيعة الأعمال التي تقوم بها، إنطلاقاً من أن كل بلد يملك فائضاً قابلاً للتحريك يعمل، في ظروف التنافس مع البلدان الأخرى، على توظيف قوته العاملة من طريق تحطيم أجورها. وهذه المعادلة تتوافق مع توجه الرأسمال المقاول لتعظيم هامش الربح أو، في حالات محددة، لعدم تدنيه عن مستوى معين نظراً لإقتطاعات غير إقتصادية يخضع لها. وفي ما نقول ليس ثمة ما يفاجيء في أرجح الاحتمالات. إلاّ أن قوة العمل هذه يحق لها الاستفادة، بموجب الاتفاقية الموقعة ما بين لبنان وسوريا، من نظم حماية وتقديمات مرتبطة بالأجر بتمويل من المُستخدِم (Ghazi - Tinaoui, 1994: 103). ولكن هذه الاستفادة ليست متوفرة، وليس ثمة مطالبة بتنفيذها. فأين نجد التفسير؟ إنّه يكمن في أن قوة العمل الوافدة هذه إذا ما ألزم مستخدمها في تأمين نظام حمائي لها، وإن في حدها الأدنى، تفقد ميزتها التفاضلية بالنسبة لقوة العمل اللبنانية، وتكسر تالياً شرط تحطيم أجرها الضروري، في الحالة هذه، لإنجاح المنافسة.

أمّا **ثانياً**، فإنّ هذا الاستخدام الكثيف لقوة العمل الوافدة واكبه تعميم محدود جغرافياً واجتماعياً لنظام مخصص من إعادة توزيع الدخل الوطني طال فئات اجتماعية كان يمكن أن تكون الأكثر عرضة لكلفة المنافسة هذه. وقد تمثلت إعادة توزيع المداخيل هذه بالتعويضات التي دفعت من الصناديق التي تتغذى من المال العام، مثل مجلس الجنوب وصندوق المهجرين، إلى عشرات آلاف المستفيدين الذين لم تتأكد أحقيتهم بالاستفادة في حالات عديدة. وكما يلاحظ أحد الباحثين (نعمة، ١٩٩٧: ١٠٨) في عمل أعدّه كأساس لمساهمته في التقرير، أنه: «بلغ مجموع ما أنفقه صندوق المهجرين عام ١٩٩٥ نحو ٣٠٢ مليون دولار أميركي منها ٢٠٠ مليون تعويضات إخلاء و٩٠ مليون ترميم وإعادة بناء. وفي حين تم دفع تعويضات إخلاء ل ٦٣٢٧٨ محتلاً في بيروت وحدها، ول ٢٥٣٢٥ محتلاً في الأقضية الأخرى، فإن عدد الذين استفادوا من تعويضات الترميم بلغ ١٣٩٩١ وحدة سكنية، وتعويضات إعادة الإعمار دفعت ل ٣١٩١ وحدة سكنية فقط (حتى ٢٨ ت ١ ١٩٩٥).

ويأتي في التعليق على دلالة هذه الأرقام أنّها تكشف «عن تفاوت خطير بين الإخلاء والعودة، لا بل إنها تشير إلى أن العمليتين غير مترابطتين، الأمر الذي يشير بدوره إلى أن ثمة ضريبة كبيرة تدفع لاعتبارات سياسية».

كما أن مساعدات مجلس الجنوب للأفراد ذهبت أساساً للمتضررين في العامين، كما في معطيات ١٩٩٤ و١٩٩٥. وكما ترد الملاحظة في التقرير (نعمه، ص، ٨٠) أن دور مجلس الجنوب إزداد كثيراً في سنوات الحرب، ولا سيما بعد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩. والسؤال هنا: ألا يمكن الحديث، فيما يتعلق بقسم هام من حالات الاستفادة التي أتينا على ملاحظتها للتو، عن تعميم محدود، في المكان والزمان، لنظام من الرشوة الاجتماعية على شاكلة آلية من إعادة توزيع محدودة للدخل الوطني، ساهم في تقبل المنافسة ونتائجها؟

وفي مطلق الأحول، فإنّ ما تقدم يبيّن، سواء تعلق الأمر بشروط استقدام واستخدام قوة العمل الوافدة أو بتعميم نظام إعادة توزيع الدخل المحدودة المواكب والمحدود جغرافياً واجتماعياً، أن المؤثرات الاقتصادية الدولية لا تخترق الاقتصاد المحلي مباشرة، بل هي تنعكس في سياسات وإجراءات وطنية ـ محلية هي من مسؤولية الحكومة المحلية.

خلاصة: حدود استخدام نموذج التنمية البشرية المستدامة

تسمح لنا الحالة اللبنانية المدروسة بالاستنتاج أن مفاعيل العولمة، كما تظهر في السياسات والإجراءات الحكومية المحلية، لا تأتلف ونموذج التنمية البشرية المستدامة. ولا يعود الأمر إلى صعوبة التحكم، مبدئياً، بهذه المفاعيل. بل يعود أساساً إلى السياسات الرسمية الناظمة لعملية التحكم بالموارد الداخلية وتوزيع العائدات. فهذه السياسات تدمج آليات سوق قوة العمل، المحلية والوافدة على السواء، وخاصة آلية تحطيم الأجور، في سيرورة تعظيم منافع المستفيدين منها بتناقض مع النتائج التي يفترضها نموذج التنمية البشرية المستدامة. فتغلّب في العولمة آليات نبذ وإقصاء المجتمع الموسوم بالمدني، ومعه التنمية المجتمعية المتوازنة والتغيّير. كما تكثف فعل هذه الآليات.

لبنان ـ مؤشرات إنكشاف الاقتصاد المحلي

إجمالي قيمة (ملايين دولار) الصادرات والواردات، لبنان ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦

العام	صادرات (ملايين الدولارات الاميركية)	واردات (ملايين الدولارات الاميركية)	نسبة الصادرات إلى الواردات٪
١٩٩٤	٧٤٣	٥٩٩٠	١٢,٥
١٩٩٥	٩٨٥	٧٢٨٧	١٣,٥
١٩٩٦	١٠١٧	٧٥٤٩	١٣,٥

عجز الميزان التجاري بملايين الدولارات الأميركية

١٩٩٤	٤٧٩٨
١٩٩٥	٥٧٧٠
١٩٩٦	٦٥٣٢

المصدر: UNDP (١٩٩٧)، ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان، بيروت

ديون، عجز،...

١٩٩٢ ـ ١٩٩٧: ارتفع الدين من ٥٤,٥٪ عام ١٩٩٢ إلى ٨٥٪ في ١٩٩٦، وإلى حوالي ١٠٠٪ عام ١٩٩٧. تميزت هذه الفترة بتحسن طفيف في قيمة النقد الوطني مع استقرار نقدي متواصل.

١٩٩٣ ـ ١٩٩٧: إرتفاع نسبة العجز إلى حوالي ١٨٪ مع تثبيت لنسبته.

فيما يتعلق بمرحلة ٩٢ ـ ٩٧، يلاحظ المصدر أدناه أنه ليس «بمقدورنا تفسير تزايد مجمل الدين الداخلي بمتطلبات إعادة الإعمار (النفقات الاستثمارية) التي لا تشكل سوى ١٢,٦٪ من نفقات الموازنة العامة، بل بتزايد النفقات الجارية بمعدلات تفوق بكثير تزايد الإيرادات المحققة، وبسبب الاستدانة بأكثر من حاجة الخزينة لتغطية العجز، بهدف الحفاظ على استقرار النقد الوطني. فلقد حرصت الحكومة على الحفاظ برصيد دائن للخزينة بشكل مستمر لدى المصرف المركزي والذي ما برح يتزايد سنة بعد سنة حتى وصل في آخر حزيران ١٩٩٧ إلى ٤٥٧٩ مليار ليرة، مما رتب زيادة ملحوظة في فاتورة خدمة الدين الذي بات يشكل ٤٤٪ من مجمل الموازنة، ويستهلك أكثر من ١٠٠٪ من مجمل الإيرادات (١٩٩٧). ص ١٨.

عبد الله عطية، (١٩٩٨، مخاطر العجز والدين العام على الاستقرار والحريات في لبنان، بيروت، الدولية للمعلومات ودار الجديد.

المراجع:

- أديب نعمة ١٩٩٧، «سياسية الأمن الاجتماعي وأثرها في إعادة توزيع الثروة في لبنان»، أبعاد، العدد السادس.
- جاك قبانجي وأسعد الأتات، ١٩٩٧، المرأة العاملة في لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
- عبد الهادي يموت وآخرون، (١٩٩٧)، الاقتصاد اللبناني أمام تحديات الغات، المركز الاستشاري للأبحاث والتوثيق، بيروت.

- Ammoore et. al., 1997.
- «Overturning, Globalisation», - New political Economy - vol 2, no. 1.
- Donahue, thomas R. 1994. «international labour standards: The perspective of labor», in international labour standards and global economic integration: proceedings of a symposium. Washington, DC, US Department of Labor, July. pp. 46 - 45, p. 47.
- Rudolf elkareh, 1996, L'axe euroméditerranéen pour conjurer l'américanisation du monde», POLES, Octobre Décembre 1996, pp. 70 - 85.
- Ghazi Tinaoui, Simone, 1994, «An Analysis of the Syrian - Lebanese Economic Cooperation Agreement», The Beirut Review, no 8.
- Paul Hirst, 1997 «Globalization, in Question», in faleh A. Jabar (Ed), Psot - Marxim and the Middle East, Saqi Books, London, pp. 111 - 130.
- Hirst, Paul, et Thompson, Graham, 1996, Globalization in question: the international economy and the possibilities of governance (Cambridge, polity press).
- Eddy LEE, 1996 la mondialisation et l'emploi: des craintes justifiées?
- REVUE INTERNATIONALE DU TRAVALL, VOL. 135, no 5.
- «Migrant Workers, Challenging Global Structures, Conference Statement 28 August - 1 September 1996, Seoul, South Korea.

- James H. Mittelman's (ED) 1996, Globalization: Critical Reflections.
- UNDP, 1997, A Profile Sustainable Human Development in Lebanon, Beirut
- World Bank, 1997, Global Economic Prospects and the Developing Countries,
- Washington, DC.
- World Bank, 1996, Globalization and the State, Washington, DC.

الجمعيات الأهلية والتنمية البشرية المستدامة

توفيق عسيران*

مقدمة

تأتي هذه الحلقة الدراسية التي ينظمها مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، في ظرف وطني هام، فالتنمية البشرية المستدامة قضية الساعة على صعيد الوطن، وهي قضية كل مواطن تشكل له الظروف الراهنة هاجس التفكير بالمستقبل على ضوء المشكلات المتصاعدة خاصة (المديونية) التي يرزح في ظلها لبنان والمرشحة للتزايد **مما يجعل المستقبل غامضاً للغاية**، مما يستوجب مجابهة الواقع والتصدي له من أجل عدم الدخول في المجهول.

ان خطوة معهد العلوم الاجتماعية، في هذا المجال بالذات تؤكد بما لا يقبل الشك دور الجامعة اللبنانية ودور اساتذتها (وجلهم من الخبراء المشهود لهم) في تعزيز وتصويب جهود الانماء الوطني وبصورة خاصة جهود التنمية البشرية المستدامة، حيث تلعب الجامعة (كماً ونوعاً) دوراً بارزاً في توفير طاقات بشرية هامة للوطن.

واذ يشرفني الاسهام المتواضع في هذه الحلقة، اتطلع الى النجاح في تحقيق المقاربة المطلوبة لجهة دور الجمعيات الأهلية في التنمية البشرية المستدامة.

الجمعيات الأهلية

جاء في تقرير وزارة التصميم العام والتي كانت قائمة عام ١٩٦٥ دراسة «الخدمة الإجتاعية الأهلية في لبنان» ما يلي:

«تعتبر الخدمة الطوعية مظهراً هاماً من مظاهر النشاط الإنساني، هدفها مدّ يد المعونة إلى الأفراد المحتاجين والعمل على تحسين أوضاعهم الإجتماعية، وتقوم

(*) أمين السرّ العام لجمعية تنظيم الأسرة في لبنان.

مؤسسات الخدمة الإجتماعية في لبنان بمساعدة الفقراء والأيتام مادياً وبتعليمهم والعناية بصحتهم كما تقوم بتقديم المعونة إلى المعاقين جسدياً»[1].

وجاء في الفقرتين ٣ و٤ من الفصل الخامس عشر من برنامج مؤتمر القاهرة:

- «والمنظمات غير الحكومية ناطق هام باسم الشعب، وتوفر رابطاتها وشبكاتها وسيلة فعالة وكفوءة لتركيز المبادرات المحلية والوطنية على نحو أفضل، ومواجهة الإهتمامات الملحة في مجالات السكان والبيئة والهجرة والتنمية الإقتصادية والاجتماعية.

- وتشارك المنظمات غير الحكومية بنشاط في تقديم خدمات برامج ومشاريع في كل مجال تقريباً من مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بما في ذلك قطاع السكان، وللكثير من هذه المنظمات في عدد من البلدان، تاريخ طويل من الإسهام والمشاركة في الأنشطة المتصلة بالسكان ولا سيما بتنظيم الأسرة، وترجع قوتها ومصداقيتها الى ما تضطلع به من دور مسؤول وبناء في المجتمع وما تحظى به انشطتها من دعم من المجتمع ككل»[2].

بينما تقول دلال بزري في كتابها العمل الإجتماعي والمرأة:

«يقول بعض الدارسين ان تزايد الإهتمام بالجمعيات المسماة «أهلية» أو «غير حكومية» يشير إلى عجز الدولة المتفاقم عن تلبية حاجات المجتمع، فيما يعزو البعض الآخر هذه التزايد إلى انفراط عقد الأحزاب الزمنية وإفلاس مشاريعها المستقبلية ذات الصفة الشمولية»[3].

ويهلل الدارسون المتبقون لهذه الظاهرة بوصفها دليلاً لعافية وديناميكية مجتمع «مدني» لم تقهره «دولة» ذات توجه مركزي او تسلطي او فوقي لا غير».

وبين العام ١٩٦٥ والعام ١٩٩٨ مروراً بالمؤتمرات العالمية التي انعقدت في العشر الأخير من هذا القرن، تمايز كبير في فهم دور الجمعيات الأهلية، تحدد بالآتي:

---

(١) الخدمة الإجتماعية في لبنان ـ وزارة التصميم العام ١٩٦٥.

(٢) برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية ١٩٩٤.

(٣) العمل الإجتماعي والمرأة ـ دلال بزري ـ عزة شرارة ـ الجزء الأول ١٩٩٨.

- تقديم المساعدة للمحتاجين وتحسين أوضاعهم الإجتماعية.
- تقديم العون الى المعوقين جسدياً
- النطق باسم الشعب.
- تركيز المبادرات المحلية والوطنية على نحو أفضل.
- تلبية حاجات المجتمع التي تعجز الدولة عن تلبيتها!
- الحلول محل الأحزاب التي أفلست...

واقول هذا كله. للإستدلال فقط، بان هذا القطاع الأهلي «قطاع الجمعيات غير الحكومية» **لم يستقر على نهج واضح** وليس له إطار محدد يتحرّك فيه نظراً لديناميكيته في مواكبة الأحداث والتطلعات بسرعة أكبر، يحكمها في كثير من الأحيان الحماس والإندفاع والرغبة في (العون)، أكثر من تقيده بمنهجية علمية تسهم في تحقيق الأهداف المتوخاة من حركته.

وقبل الإنتقال إلى الحديث عن دور القطاع الأهلي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، لا بد من التوقف قليلاً من أجل تسليط الضوء على بعض الواقع المتصل بهذا القطاع وبالتالي إمكانات إسهامه بالتنمية البشرية المستدامة.

يقول الدكتور كامل مهنا؛ «أن الهيئات الأهلية في لبنان تحتل المرتبة الأولى على المستوى العالمي قياساً لعدد **السكان من حيث اهمية وحجم القطاع الأهلي فيه**».

وأضاف قائلاً ان الجمعيات الأهلية، **ساهمت عبر دورها المميز والطليعي الملتصق بالناس والحامل همومهم**، مع باقي **المجتمع المدني في المحافظة على إستمرار المجتمع**»[1].

وهذه المواقفف صحيحة الى حد كبير بل هي صادرة عن شخص ريادي في مجال النشاط الأهلي ويتحدث عن واقع معاش، أما أنا فسوف أناقش سريعاً مسألة

(١) محاضرة في سيدة البير كانون اول ١٩٩٥.

القطاع الأهلي، إعتماداً على تجربتي خلال فترة تمتد إلى (٤٥ سنة تماماً) بدأت برابطة المدارس الرسمية التي أسستها عام ١٩٥٣ حتى اليوم... حيث لا زلت اعمل متطوعاً في عدد من الجمعيات وأشغل فيها مناصب مسؤولة (رئاسة فخرية ورئاسة فعلية وأمانة السر العامة)... محدداً إطار هذه المناقشة بالجوانب التالية:

- هل **العدد** المتزايد في الجمعيات الأهلية **ظاهرة صحية ام غير ذلك.**
- ما هو الإطار المنهجي الذي يحكم أعمال الجمعيات الأهلية.
- هل الجهود التي يبذلها القطاع الأهلي غير الحكومي جهود تخفف من قيمة الإنفاق العام وتسهم في تحقيق التنمية بشكل عام.
- ما هي إمكانات التنسيق بين الجهود المبذولة وإلى أي مدى نستطيع تخفيف الإزدواجية، والهدر...

أقول ذلك، من أجل الإنصاف بشكل عام حتى لا يبدو الأمر وكأننا نريد أن نعتبر أن القطاع الأهلي بوضعه الراهن **قادر على تحقيق التنمية البشرية المستدامة**، وفي الوقت نفسه عدم التقليل من المساهمات الهامة التي يبذلها هذا القطاع في مجال التنمية المستدامة عموماً والتنمية البشرية المستدامة خصوصاً...

«وبصوت عال» أقول:

١ ــ شخصياً اعتقد ان ظاهرة كثرة الجمعيات الأهلية غير مفيد، لماذا؟

لأن **الجمعيات في لبنان نمت مثل الفطر في فترة قصيرة جداً من الزمن** (مع الأسف الشديد فقد عجزت في الحصول على عدد الجمعيات الفعلية والتي أعادت تأسيس ملفاتها في وزارة الداخلية، أو رخصت حديثاً لرفض الدائرة المختصة تزويدنا بمثل هذه المعلومات).

ولقد أوردت في محاضرة سابقة[1] تطور عدد الجمعيات المعروفة، في لبنان منذ العام ١٩٤٣ حتى العام ١٩٧٩ مأخوذة من دراسة وظائف الخدمة الاجتماعية

(١) محاضرة في مؤتمر الخير (ميامي الولايات المتحدة) ١٩٨٨.

وأوضاع العاملين فيها (منشورات مركز التدريب الإجتماعي الحدث عام ١٩٨٠) كما يوضحها الجدول أدناه:

الرقم		عدد الجمعيات المعروفة	النسبة المئوية إلى المجموع
١	قبل الإستقلال اي قبل عام ١٩٤٣	٨٨	٦,٨
٢	من ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩	٥٥	٤,٢
٣	من سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩	١٦٤	١٢,٦
٤	من سنة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	٤١٢	٣١,٦
٥	من سنة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	٣٢٨	٢٥,٢
٦	١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	١٧٥	١٣,٤
٧	غير محدد	٨٠	٦,١
	المجموع	١٣٠٣	٪١٠٠

ولو أن المعلومات توفرت من المصادر اللازمة، لكان العدد الآن ـ أي بعد عشرين سنة من تاريخ الفترة المحددة سابقاً ـ أضعاف أضعاف، غير الجمعيات العائلية التي تأخذ طابعاً خاصاً في لبنان وقد تكون أكثرها إهتماماً بمسألة «التنمية البشرية المستدامة» ضمن العائلة ذاتها.

فكيف نستطيع التعامل مع تناقضات وتقاطعات **هذه الجمعيات وإهتماماتها** حتى لو نظرنا إليها بتجرد، وهي نظرة غير موضوعية، لأن ما يحكم تأسيس الجمعيات ليس دائماً «المصلحة العامة» أو خدمة الناس بل في كثير من الأحيان السياسة والمصالح الشخصية والبروز... وغير ذلك كثير... وأضيف أن هذا العدد المتنامي من الجمعيات لا يزيد عدد المتطوعين بالنسبة ذاتها... مما يؤكد أن عدداً لا يستهان به من الأعضاء إنتسب إلى الجمعيات لمجرّد الإنتساب، مما يضعف فعالية هذه الهيئات ومشاركتها على الصعد كافة خاصة الصعد الإنمائية.

ولقد إطلعت عندما كنت في زيارة للسودان منذ ٤ سنوات على الخطة العشرية لجمهورية السودان، ووجدت أن الحكومة السودانية، لحظت في خطتها هدفاً ينص

على **تأسيس ٣٠ جمعية أهلية** في السنة، في دولة مساحتها ألف ميل مربع وعدد سكانها يناهز الـ٢٩ مليون نسمة... بينما في لبنان يمكن أن تتأسس ٣٠ جمعية في يوم واحد لعدد من السكان لا يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة... فما هو العمل الذي تحققه هذه الأعداد من الجمعيات التي يتم تأسيسها لغايات بعيدة عن غاياتها، غير التنافس وشلّ قدرات القطاع الأهلي على التحرك.

إنها (ظاهرة) تحتاج إلى مناقشة هادئة ورصينة تعتمد في الواقع على قياس الجهود المبذولة عن طريق دراسة حديثة أو تحديث الدراسة الأخيرة لوزارة الشؤون الإجتماعية.

أما بالنسبة للناحية الثانية، فأنني اعتقد ان الجمعيات تحتاج الى أطر منهجية كثيرة في أعمالها تتمثل بالآتي:

١ ـ تحديد غايات الجمعية المرحلية والمستقبلية إستناداً **إلى معطيات علمية** دقيقة والإحتياجات الفعلية للبلد.

٢ ـ البناء المؤسسي على المستويات كافة.

٣ ـ التدريب من أجل التخطيط القصير والطويل المدى.

٤ ـ تأهيل الأعضاء في إدارة اعمال الجمعية من أجل قدرة التمييز بين التخطيط والتنفيذ وتوزيع الأدوار، على صعيد المؤسسة.

٥ ـ وعي الفروقات بين عمل (الخير) والعمل المنظم من أجل تأكيد إستمرارية الجمعية وتمكينها من المشاركة الفعلية في **تنفيذ السياسات والبرامج**.

وغير ذلك كثير لا مجال لذكره...

وما هو قائم الآن، يخالف أبسط قواعد العمل وهو لا يفسر **بالتنافس** لأن للتنافس قواعد إنما رغبة في تحقيق أي نشاط حتى ولو بدون حاجة.

وإنطلاقاً مما تقدم، نصل إلى مناقشة النقطة الثالثة وهي معرفة **إذا كانت جهود القطاع الأهلي تخفف فعلاً من قيمة الإنفاق العام.**

والجواب نعم، بكل تأكيد،

نستند في حكمنا السريع وليس المتسرع على الخدمات الواسعة التي يقدمها القطاع الأهلي واكتفي منها بالآتي:

الناحية الأولى: تتعلق بالتعليم

فمدارس عديدة خاصة في القرى تتبع جمعيات القطاع الأهلي (مثل المقاصد) أو مؤسسات الرعاية الإجتماعية، تمتص عدداً كبيراً من الأطفال في سن الدراسة، ولو كان هؤلاء خارج هذه المؤسسات لوجب على الدولة توفير المقاعد والمستلزمات الأخرى لهم وهي مكلفة جداً.

الناحية الثانية؛ الايواء والرعاية الإجتماعيين

والصروح التي بنتها وتبنيها المؤسسات الأهلية والتي تضم بين جدرانها أكثر من (٣٥٠٠٠ يتيم ومعوز) وحالة إجتماعية صعبة ومعوق...

ألا تخفف هذه من قيمة الإنفاق العام، لو كانت الدولة هي التي ستبني وتأوي وتتابع...

الناحية الثالثة؛ الخدمات الصحية

والمتمثلة بالمستوصفات المنتشرة بأعداد كبيرة في جميع المناطق، تقدم خدمة صحية وقائية وعلاجية ذات نوعية راقية في غالب الأحيان.

ألا تسهم هذه أيضاً في التخفيف من عبء وزارة الصحة العامة وبالتالي الإنفاق العام.

أما الناحية الأخيرة فهي مسألة التنسيق، والتنسيق ضرورة دائماً، وهو الآن حاجة ملحة نظراً لشح الموارد وارتفاع التكاليف، مما يصعب على جهة منفردة تحقيق احتياجات المجتمع.

ولو نظرنا الى هذه الناحية نجد:

١ ــ كل الهيئات الأهلية غير الجمعيات (مثل النقابات والأندية الرياضية وبعض الروابط المهنية) لها إتحادات خاصة تنظم شؤونها وهي إتحادات ملزمة، يشترط موافقة الاتحاد للترخيص لها وتوسيع نشاطاتها، الا الجمعيات الأهلية، فمسألة الاطار التنسيقي اختيارية، كعضوية الجمعيات في المجلس النسائي، او اتحاد اللبناني لرعاية الطفل او في غيرها من المجالات، وهي ناحية في تقديري تؤثر كثيراً على اداء الجمعيات ويجب التأكيد على وجوب اصدار قانون حديث للجمعيات وان ينص فيه على وجوب انشاء اتحادات وان يكون الانتساب اليها قطاعياً او جغرافياً وكذلك ان يكون للاتحاد رأي في تأسيس المزيد من الجمعيات ــ خاصة الاتحادات القطاعية ــ مما يخلق مناخاً أفضل للتنسيق يزيد من فعالية هذا القطاع.

هذه النقاط الأربع، التي ناقشتها بصوت عال **تحدد اطاراً صغيراً** ــ في عالم القطاع الأهلي الكبير وهي تظهر خللاً في واقعه.

نضيف الى هذا الخلل خللاً آخراً، أكبر منه بالتأكيد هو ان **هذا القطاع «مهمش» «يتيم»، الدولة تباركه نظرياً وتخافه فعلياً، وتحاول السلطة ان تستوعبه فاذا عصى اهمل او تم التحامل عليه وحرم من نعمها.**

بينما المشاركة التي نص عليها برنامج عمل مؤتمر القاهرة تقول:

«نظراً لأن ما تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمات فعّالة ومحتملة يكتسب اعترافاً أوضح في العديد من البلدان وعلى الصعيدين الأقليمي والدولي، فمن المهم تأكيد أهمية هذه المساهمات في سياق اعداد برنامج العمل هذا او تنفيذه.

وللتصدّي على نحو فعال لتحديات السكان والتنمية من الضروري اقامة مشاركة واسعة النطاق وفعّالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، للمساعدة في **وضع تنفيذ ورصد** الأهداف المتعلقة بالسكان والتنمية».

فكيف يستطيع القطاع الأهلي ان يضع وينفذ ويرصد الأهداف وهو بعيد كل البعد عن المشاركة، فالمجلس الاقتصادي الاجتماعي وهو أحد أدوات المشاركة معطل، ولو فرضنا جدلاً ان قانونه سينفذ، فالقطاع الأهلي الذي يضم مئات بل آلاف

الجمعيات ممثل فقط بثلاث اعضاء (لعل ذلك للحؤول دون اختلاف الرؤساء حيث يختار كل واحد منهم أحد هؤلاء).

اما في دول العالم، فان خطط التنمية تلحظ حيزاً دقيقاً محسوباً بدقة يعهد به الى القطاع الأهلي من أجل تنفيذه في إطار الخطة، وعادة ينفذ ذلك بقدر عال من الجودة والمسؤولية والالتزام الأخلاقي والوطني.

هذا هو **واقع القطاع الأهلي في لبنان**، والذي بالرغم من كل الشوائب **يسهم إسهاماً واسعاً في التنمية البشرية المستدامة مشيراً** بأن الأنشطة التي تحققها الجمعيات مبنية على الاجتهاد الشخصي والمعطيات الذاتية أحياناً (خاصة انه حتى العام ١٩٩٦ لم تكن هناك معطيات حكومية يمكن الاستناد اليها فترة ما بعد الحرب) أي أنها لا تأتي في سياق خطة وطنية أو إستجابة لحاجات أظهرتها دراسات ميدانية أو بحوث إجتماعية.

ولقد حاولت ـ من أجل موضوعية هذا البحث ـ توجيه الأسئلة التالية الى ١١ جمعية، اخترتها عشوائياً:

١ ـ هل تهتم جمعيتكم بالتنمية المستدامة

٢ ـ هل هذا الاهتمام مستجد في الجمعية ام منذ انطلاقها بالعمل.

٣ ـ ما هي مشاريعكم/ أنشطتكم حول التنمية المستدامة التي تقدمونها في لبنان.

(مع بعض التفاصيل لجهة سنة التنفيذ وما اذا كان المشروع مستمراً او غير مستمر وما هي كلفته الخ...).

وبالرغم من انني اعرف شخصياً مشاريع وأنشطة تنموية عديدة تقوم بها هذه الجمعيات فكان رد معظمها بأن ليس لديها مشاريع تنموية...

مما يعني ان مفهوم التنمية ليس واضحاً بشكل كاف، وبأن **التدريب على التنمية خاصة التنمية البشرية المستدامة، ضرورة حتمية من أجل** الوصول الى الحقيقة، واذا كانت مداخلات ومناقشات الجلسة الأولى أمس ماثلة في أذهاننا، فإننا

نجد أن مفهوم التنمية البشرية غير محسوم وهو قابل للنقاش على المستويين النظري والعملي وبالتالي فان **مفهومه يجب ان يخضع لنقاش يتواصل على مستوى القطاع الأهلي** لبلورته وتحديد الأطر التي سيتم التعامل معها على هذا الطريق.

وبالرغم من ذلك، أقول لكم ان القطاع الأهلي في لبنان يؤدي دوراً هاماً وكبيراً جداً في **اطار التنمية البشرية المستدامة يمكن تحديدها بما يلي:** (على سبيل التعداد لا الحصر).

* الاهتمام بالأيتام، الحالات الاجتاعية الصعبة، اللقطاء، المعوقين جسدياً وعقلياً.

الأنشطة المتصلة بالأطفال وهي تشمل:

* دور الرعاية النهارية
* مكتبات الأطفال
* ابراز مسألة حقوق الطفل، كجزء من حقوق الإنسان.
* ملاعب الأطفال
* مخيمات الأطفال الترويحية.

أنشطة الشباب وهي تمثل:

* التوعية والتثقيف
* المخيمات الشبابية الهادفة
* الرياضة على أنواعها.

أنشطة المرأة:

* مراكز تنمية قدرات المرأة
* المراكز الانتاجية والثقافية والاجتماعية
* مكافحة الأمية
* التأهيل المجتمعي والثقافي والتربوي

* التعليم المهني والحرف.
* **تأهيل المدمنين** من خلال مراكز متطورة يعمل بها اخصائيون ويستفاد من المدمنين المؤهلين لنشر التوعية وانهاء الشباب عن الادمان.
* الأنشطة التربوية المختلفة، (مدارس، جامعات، برامج، مكافحة، أمية، تعليم لغات...).

وبما ان الفترة لإعداد هذه المداخلة كانت قصيرة جداً من أجل توفير معطيات رقمية عن هذه المؤسسات جميعاً، فأستميحكم العذر لأضع بين أيديكم معلومات رقمية عن جهود جمعيتنا في العام ١٩٩٧ في اطار التنمية البشرية كدلالة على جهود القطاع الأهلي في هذا المجال:

* توعية وتثقيف ٩٠٠٠ جندي/ومجند في خدمة العلم من مخاطر الادمان.
* خمس مخيمات شبابية لعمر ١٤ ـ ١٧ سنة ضمت ٢٠٠ شاب، تمت توعيتهم في مجال الصحة الانجابية الجنسية.
* ٨٠ طالباً جامعياً من طلاب الجامعة اللبنانية تمت توعيتهم وتوفير معلومات لهم حول مواضيع تتصل بحياتهم الآنية والمستقبلية من خلال:

ـ برنامج يطلق عليه «**توعية وتثقيف الجامعي الشاب**»

* ٤٥٦ طالباً، استمعوا الى محاضرات حول التربية السكانية ـ في اطار برنامج لا منهجي ينفذ في الثانويات الرسمية والخاصة، من قبل معلمين من مرحلة التعليم الثانوي والمتوسط كانت الجمعية قد أعدّتهم لهذه الغاية في فترات سابقة.
* ٢٠٢ طالب جامعي

١٣٣ عنصراً معظمهم من القيادات النسائية تمت توعيتهم في موضوع «الجندر»

* ٨٥ امرأة زوّدن بمهارات متصلة بالتدبير المنزلي ـ والمجالات التربوية المختلفة.

* ٢٢٧١ سيدة اشتركن في ١١٦ ندوة توعية حول موضوع الصحة الانجابية[١].

اما العاملات الميدانيات الـ٢٧٠ والموزعات في ٧ مناطق لبنانية اللواتي ينشطن في الريف لتقديم التوعية في مجال الصحة الانجابية/الجنسية وتقديم خدمات تنظيم الأسرة، فانهن يمثلن عينة جيدة **للتنمية البشرية المستدامة**، والتي يقوم بها القطاع الأهلي، حيث ان هؤلاء الرائدات المحليات، أصبحن في مستوى متقدم جداً من خدمة المجتمع تطوعاً بفضل التدريب والتنشيط المتواصلين.

واكرر العذر لأنني في الواقع لم استطع ان أقدم بالأرقام ما تقوم به مؤسسات أخرى كبيرة جداً في لبنان. كالمقاصد، وجمعية زهرة الاحسان، وجمعية الشابات المسيحيات، وجمعية المبرات الخيرية ودار الايتام الاسلامية. والمؤسسة العاملية ومؤسسة فرح والنجدة الشعبية ومؤسسة عامل وغيرها وغيرها وغيرها، مما يضيق المجال اذا ذكرتها جميعاً...

ولكنني أدرك ان مثل هذه الجهود التنموية الهامة ليست محسوبة، ولا تدخل في إطار خطط الانماء التي يفترض بالدولة إعتمادها من أجل تحقيق بعض الرفاه للمواطنين. من أجل ذلك، نطالب الدولة بوضع خطط للتنمية المستدامة وفي إطارها التنمية البشرية، ولعلها ستستجيب يوماً لهذا النداء.

---

(١) مأخوذة من التقرير السنوي للجمعية على العام ١٩٩٧.

لائحة بالمشاريع التي حددتها الجمعيات كمشاريع تنموية

المشروع	سنة التنفيذ	مستمر أو غير مستمر	كلفة المشروع
رعاية الأم والطفل	٩٦ ـ ٩٧	مستمر	٢٠٠ الف فرنك فرنسي
برنامج العائلة التنموي	٩٧ ـ ٩٨	مستمر	٨٠ الف دولار سنوياً
تنمية القدرات البشرية	٩٧ ـ ٩٨	مشتمء	٨٠ الف دولار سنوياً
الشباب	منذ ١٩٩٤	مستمر	١٦٦,٥٠٠ دولار اميركي
المرأة الريفية	منذ ١٩٨٩	مستمر	١٥٨,٤٠٠ دولار اميركي
المتطوعين	منذ ١٩٦١	مستمر	٥٥,٨٠٠ دولار اميركي
النشاطات التربوية	منذ ١٩٧٧	مستمر	١٧٠,٨٠٠ دولار اميركي
الرعاية الصحية الأولية	منذ ١٩٨٩	مستمر	بالتعاون مع جمعيات أخرى
الإعداد والتدريب	منذ ١٩٩٣	مستمر	التربية والتعليم
التربية والتعليم	منذ ١٩٩٢	مستمر	حضانة (٢) ومدرسة إبتدائية
مركز إعداد مرأة	منذ ١٩٩٢	مستمر	حضانة (٢) ومدرسة إبتدائية
أنشطة شبابية	منذ ١٩٧٢	مستمر	٥٠ ألف دولار سنوياً
أنشطة المرأة	منذ ١٩٧٦	مستمر	٧٥ ألف دولار سنوياً
تدريب العناصر البشرية	منذ ١٩٨٤	مستمر	٩٥ ألف دولار سنوياً
خدمات الصحة الانجابية المجتمعية	منذ ١٩٧٥	مستمر	١١٠ آلاف دولار سنوياً

وفي هذا دلالات كبيرة على مجهود القطاع الأهلي في مجال التنمية عموماً والتنمية البشرية خصوصاً.

خارج الملف

حول فكرة الفائض في عدد أساتذة الجامعة اللبنانية

عبدالله ابراهيم

منذ كان الاستاذ ميشال اده وزيراً للثقافة والتعليم والعالي، يدور الخلاف بين وجهتين في النظر الى مسألة عدد الاساتذة في الجامعة اللبنانية. واذا كان انصار الوجهة الاولى يثيرون ضجيجاً اعلامياً كبيراً من طريق رفعهم شعار «الفائض في عدد اساتذة الجامعة اللبنانية»، فإن المقالة الآتية تعبر بهدوء عن وجهة مختلفة.

تشيع في الرأي العام وداخل الهيئات والمؤتمرات فكرة الفائض في عدد اساتذة الجامعة اللبنانية. وتنهض بهذه الفكرة وجهة في النظر ترى ان الجامعة اللبنانية تحتفظ بنشاط عدد من الاساتذة يفوق العدد الذي تستوعبه حالها الراهنة لتأمين الكمية نفسها من الإنتاج. وفي مقابل هذه الفكرة الشائعة والمنتشرة والمتداولة، تقوم لدينا وجهة في النظر تعبر عن منطق مختلف نتبناه وندعو مجلس الجامعة اللبنانية والعمداء والمديرين وممثلي الاساتذة ورابطة الاساتذة المتفرغين والخبراء والمستشارين إلى تبنيه وممارسته وتحويله مواقف ذهنية وعادات فكرية ومبادىء اساسية ينطلقون منها في دراساتهم وابحاثهم وتقاريرهم واقتراحاتهم وقراراتهم وبياناتهم و«وشوشاتهم» في أذان المسؤولين الكبار.

نبدأ بالإشارة الى ان تعبير «الفائض» ينتمي على الدوام الى الظرف (Conjoncture). وهو يفترض معياراً ينتمي على الدوام الى البنية (Structure). وفي بعض الأحيان، يدفعنا التعرف الدقيق على هذا المعيار الى ملاحظة استهلاك كمية عمل اكثر مما ينبغي في عملية الإنتاج. واذا تساءلنا عن محددات هذه الظاهرة فلا بد من التفتيش داخلها عن عوامل غير اقتصادية، كوجود حركة نقابية قوية على سبيل المثال، تحول دون صرف الفائض من الأجراء. فهل المسألة في الجامعة اللبنانية ان عملاً اكثر مما ينبغي يستهلك في عملية الإنتاج؟ وما هو المعيار الذي يرسم حاجة الجامعة اللبنانية إلى عدد محدد من الاساتذة فيها؟ ما هي المؤشرات التي يفصح هذه

المعيار عن نفسه فيها؟ هل تسمح شروط الإنتاج أو بنية الإنتاج أو طبيعته بوجود اي فائض في عدد الاساتذة؟ هل يوجد فائض في عدد الاساتذة بالفعل؟ ام يوجد شيء آخر؟ ما هو؟

للإجابة عن كل هذه الاسئلة، تشترك مؤشرات عدة وتتشارك في تقديم المعيار الذي يحدد كمية العمل المطلوبة في الجامعة اللبنانية. فإلى اي استنتاج يجرنا تفحص هذه المؤشرات؟

المؤشر الأول ـ الاستخدام وسوق العمل

يتصف حيز واسع من عمالة الاساتذة في الجامعة اللبنانية بغياب العلاقة المباشرة مع الطلب الفاعل على العمل، الى درجة يمكن القول معها ان العرض يخلق امكانات عمله الخاصة. وعلى هذا الأساس، يفترض في أي تحليل اقتصادي أولي ان يميز، ضمن العمالة الكلية، بين عنصرين بنيويين احدهما محدد بالطلب والآخر بالعرض.

ولا تتضمن الإشارة الى «عمالة العرض» انتقاصاً من اهمية المقولة التي يحصل بموجبها توزيع اليد العاملة لمصلحة قطاع اقتصادي معين عندما يرتفع الطلب عليه، فنحن في هذه الاشارة نتجنب فقط خروج مرونة العرض ـ الطلب من دائرة الفهم والتفسير عند الاطلاع على اوضاع الأساتذة في الجامعة اللبنانية الذين يعرضون قوة عملهم باسعار متدنية جداً ولا يقوّمون ما يقدمونه من عمل في الجامعة على اساس قيمته في السوق.

وكذلك في ما يتعلق بالمسؤولين، في مواقعهم المختلفة داخل الجامعة وخارجها، فإن الإهدار الوحيد بالنسبة لهم أن لا تتم الإفادة من العامل النادر، اي ما توفره الجامعة من فرص عمل، الى ان يصل الإنتاج الحدي للعامل الوافر، اي الاساتذة، الى الصفر. ولا تختص هذه الظاهرة بالجامعة اللبنانية وحدها، فإن عدد الموظفين والأجراء في أي مؤسسة من مؤسسات القطاع العام يعبر عن واقع يتميّز بالآتي: عندما يتخطى العرض الطلب الى حد بعيد يبرر الميل لدى المسؤولين الى تفضيل الاستخدام غير الفعال لحجم كبير من العمل على الاستخدام الفاعل لجزء بسيط منه.

وفي النتيجة، لمجرد أن يشترك العرض مع الطلب في تحديد عدد الأساتذة في الجامعة اللبنانية تختلط الأمور ولا يعود ارتفاع هذا العدد، أو انخفاضه، يعبر عن رابط واضح ومحدد بينه وبين كمية واضحة ومحددة ومطلوبة من العمل، كما لا تعود كمية العمل المطلوبة نفسها واضحة ومحددة. فهل يمكن الكلام، والحال هذه، على أي فائض في عدد اساتذة الجامعة اللبنانية؟

المؤشر الثاني: تنظيم العمل

يعتبر تنظيم عمل الاساتذة من المؤشرات الهامة على حاجة الجامعة اللبنانية إلى عدد من الأساتذة الجامعيين فيها: ٦ ساعات تدريس في الاسبوع لمن هو برتبة استاذ، ٧ ساعات تدريس في الأسبوع للأستاذ المساعد، ٨ ساعات للمعيد.

ولقد دخل هذا التنظيم الرسمي للعمل في نطاق البديهات الجامعية. فالأساتذة يفترضون أنهم يقومون بعملهم الجامعي خير قيام في حال ارتفعت حصة الواحد منهم الى ٦ أو ٧ أو ٨. ساعات تدريس في الأسبوع. والإدارة الجامعية تنام قريرة العين في حال تطابقت أنصبة التدريس الاسبوعية مع برامج توزيع الدروس. وما تناساه الجميع أو تجاهلوه او جهلوه هو الواقعة البديهية الآتية: في كل مؤسسة جامعية تعمد الادارة الى تحديد عدد ساعات التدريس الأسبوعية كي لا يتضارب بعضها مع البعض الآخر في السنة الدراسية الواحدة. أما القسم الأعظم من ساعات العمل، التي لا تحمل إمكان تضارب في ما بينها، فمتروك للاستاذ الجامعي ينظمه ويمارسه كما يشاء.

يحصل الدمج الخاطىء اذاً في الجامعة اللبنانية بين ساعات التدريس وساعات العمل؛ فيُخْتَزَل عمل الاستاذ الجامعي كله الى عدد ضئيل جداً من ساعات التدريس وعدد ضئيل جداً من أيام العمل. وعند هذه النقطة تطرح قضية تفرغ الاستاذ في الجامعة اللبنانية. فما معنى ان يتفرغ الاستاذ الجامعي لعمله؟ وهل عمله يتطلب تفرغه؟ واذا لم يعمل الاستاذ خارج الجامعة اللبنانية فماذا يفعل داخلها؟ وكيف يمضي اوقات فراغه داخل جدران الجامعة وهي غير مجهزة، من حيث كونها جامعة، لتمضية اوقات الفراغ؟ الا تكون ظاهرة الأساتذة الذين لا يعملون خارج الجامعة اللبنانية هي الظاهرة الوحيدة المطروحة على الفهم والتفسير؟ ولماذا لا يعمل هؤلاء الاساتذة خارج

الجامعة؟ هل تنقصهم المؤهلات الاكاديمية المطلوبة للعمل خارجها؟ أم ما زالوا يعيشون في عالمٍ من ماضي أحلام الشباب؟ أم ماذا؟

وفي النتيجة، عندما يحصل الدمج الخاطىء بين ساعات التدريس وساعات العمل تختلط الأمور من جديد، ولا يعود يوجد أي معيار يرسم حاجة الجامعة اللبنانية إلى عدد محدد من الاساتذة الجامعيين، كما لا يعود عدد الأساتذة، في ارتفاعه أو انخفاضه، يعبر عن رابط واضح ومحدد بينه وبين كمية واضحة ومحددة ومطلوبة من العمل.

وحتى لو افترضنا للحظة ان حاجة الجامعة اللبنانية تقتصر على ساعات التدريس فقط، فإن الرابط بين عدد الأساتذة، في انخفاضه أو ارتفاعه، وكمية محددة ومطلوبة من ساعات التدريس الجامعية يظل مفقوداً. وسبب ذلك أن صلة العمل تنقطع شيئاً فشيئاً بنوعيته الجامعية. ويوماً بعد يوم، تحل في الجامعة اللبنانية الصفات المعنوية لنوعية العمل في المؤسسات كافة (الذكاء، الغباء، الجدية، الاخلاص، الإهمال، التلكؤ، العجز، الاندفاع... الخ) محل الصفات المعنوية لنوعية العمل في أي مؤسسة جامعية (البحث، الكتابة، القراءة المتخصصة، التخصص، الاهتمامات النظرية، الاهتمامات الميدانية... الخ).

وحين تنقطع صلة العمل شيئاً فشيئاً بنوعيته الجامعية، تأخذ الطرائق التعليمية بالاختلاف بحسب الأشخاص ولا تعود تختلف بحسب نموذج يصنفها ويفاضل في ما بينها. ومن هذا المنظار، لا تعني المحاضرة او العمل في فرق أو الأعمال الفردية أو الأوراق... الخ طريقة تعليمية تعلن نفسها ضمن تصنيف معين للطرائق التعليمية، فقد يمارس الأستاذ على سبيل المثال ما يوحي بأنه طريقة المحاضرة الجامعية من دون ان يكون يمارسها كما هي منتجة بين طرائق التعليم او كما نقرأ عنها في الكتب أو كما يعرفها خبراء التربية. وما يصح على طرائق التعليم يصح على أساليب التقويم المتبعة.

ومثلما فتشنا قبل قليل في ظاهرة الأساتذة الذين لا يعملون خارج الجامعة، نفتش الآن في الساعات غير الوهمية ولا نفتش في الساعات الوهمية. فهل ساعات التدريس المعتبرة غير وهمية هي ساعات غير وهمية بالفعل؟ وما الوهمي في هذه

الحال؟ الا يوجد احتمال قوي بان يدخل الأستاذ الى صفه وان يكون دخوله وهمياً؟ الا يوجد احتال قوي أيضاً بأن ما يجري في الصفوف هو وهم جامعي خالص؟ وحتى لو تخيلنا انه تم الاستغناء عن ساعات التدريس الوهمية، وهذا امر مُتاح وسهل تنفيذه على اي ادارة جامعية ونستغرب إلا يكون منفذاً ونعتقد بأنه منفذ لأن كل استاذ من اساتذة الجامعة اللبنانية يملك نصابه في التدريس، ألن ينتقل الوهم الفعلي إليها من ساعات تدريس أخرى غير وهمية في الشكل؟ وهل يقتصر همنا على استبدال الوهم الشكلي بالوهم الفعلي؟

المؤشر الثالث: نظام المراتب الأكاديمية والمهنية

يفصح المعيار الذي يرسم حاجة الجامعة اللبنانية من الاساتذة عن نفسه في حجم كل مرتبة من المراتب الأكاديمية (استاذ، أستاذ مساعد، معيد). فإلى أي استنتاج يجرنا تفحص هذا المؤشر؟

من اللافت في النظام المعتمد لتقويم أبحاث الأساتذة انه لا يقوم على بداهة، كون مقدم الأبحاث للتقويم هو أستاذ جامعي، كما لا يقوم على بداهة كون الأبحاث المقدمة للتقويم هي أبحاث جامعية أنجزها أساتذة جامعيون. ففي نظام التقويم المطبق في الجامعة اللبنانية، إما يعتبر البحث بحثاً جامعياً وإما لا يعتبر كذلك. ولا تضيف صفة «الأصالة» أو «المرجعية» الى البحث اي شيء يذكر في مجرى امور التقويم. كما لا يوجد في نظام التقويم المعتمد أي تصور لترتيب الأبحاث حسب درجات أو مستويات، أي اعتبارها كلها جامعية وانما على درجات او مستويات متفاوتة.

والمشكلة الجوهرية في نظام تقويم الابحاث المعتمد ليس في كونه لا يقوم على هاتين البداهتين، وهما ليستا بداهتين بالفعل في وضع الجامعة اللبنانية الحالي، وانما مشكلته الجوهرية في ممارسته التي لا تسير إلا على حساب الأبحاث التي تتمتع اكثر من غيرها بالسمة الجامعية، وعلى حساب الأساتذة الذين يتمتعون اكثر من غيرهم بالمؤهلات الجامعية. ولعل سير ممارسة نظام تقويم الابحاث في الاتجاه المعاكس هو الاحتمال الوحيد الممكن لفهم نظام تقويم ابحاث لا يكون يقوم على

بداهة كون الاساتذة في الجامعة اللبنانية هم اساتذة في جامعة. وإلا كيف نفهم مغزى وجود نظام لتقويم الابحاث يمارسه مسؤولون في الجامعة اللبنانية وهم انفسهم يوافقون على ادخال الاساتذة الذين لا يفترض نظام تقويم الابحاث أنهم في مرتبة الاساتذة الجامعيين؟ وهل لا تحكم تعامل المسؤولين مع النتيجة التي تصل عملية تقويم الابحاث اليها المحددات نفسها التي تحكم موافقتهم على ادخال هؤلاء الاساتذة الى الجامعة؟

واذا كان المطلوب، في وضع الجامعة اللبنانية الحالي، والإبقاء على نظام تقويم ابحاث الاساتذة، فمن المطلوب ايضاً الا تسير ممارسة هذا النظام في الاتجاه المعاكس. ولكن، هل يوجد امكان واحد لعدم السير في الاتجاه المعاكس؟ لو كان هذا الإمكاني موجوداً لما وجد هذا النظام في الاصل ولكان حل محله نظام تقويم آخر يقوم على بداهة كون مقدم الابحاث للتقويم هو استاذ جامعي أنجز بحثاً جامعياً.

وفي النتيجة، تختلط أمور المعيار الذي يحدد حجم كل مرتبة من المراتب الاكاديمية والمهنية، ولا يعود ارتفاع عدد الاساتذة، او انخفاضه، يعبر عن رابط واضح ومحدد بينه وبين كمية محددة وواضحة ومطلوبة من العمل في كل مرتبة من المراتب الاكاديمية والمهنية.

المؤشر الرابع: مواد العمل

هل يصلح اعتماد مضمون مناهج التدريس وبرامجه كمؤشر إلى حاجة الجامعة اللبنانية من الاساتذة الجامعيين؟

ما يحدد قدم المناهج او حداثتها، تماسكها او تفككها، ضعفها أو قوتنها، كثرة التعديلات المطلوبة أو قلتها، هو اصطدام ممارستها بسقف الحداثة او سقف التماسك او سقف القوة. فهل تمارس المناهج الحالية في الجامعة اللبنانية بالفعل؟ وهل تصطدم ممارستها هذه الأسقف بالفعل؟. وعندما تحصل الاشارة الى ممارسة المناهج لا يكون القصد مجرد تنفيذها في الملموس، وانما يكون القصد ممارسة منطقها وتحقيق اهدافها وتطبيق اساليب العمل التي ترسمها. فهل هذا النوع من ممارسة المناهج قائم بالفعل؟ لا تدخل الإجابة عن هذا السؤال في نطاق البديهيات، وعلى الأخص ان

كل استاذ من اساتذة الجامعة اللبنانية متروك لوحده كي يحدد المضمون التفصيلي للمادة التي يدرسها.

المؤشر الخامس: نتاج العمل

لم يبق في متناولنا إلا المؤشر المتعلق بالكم الهائل من الشهادات التي تمنحها الجامعة اللبنانية. فهل يصلح اعتماد هذا المؤشر في تحديد حاجة الجامعة اللبنانية من الاساتذة الجامعيين؟ وهل ينجح الكم الهائل من الشهادات الممنوحة في رسم معالم المعيار الذي يحدد هذه الحاجة؟

في مجال الإجابة عن هذين السؤالين، نتوقع استغراباً اكيداً يبديه البعض لأن الإجابة التي نقدمها تنطلق من الاشارة الى ان شهادة الدكتوراه تتمتع في وضع الجامعة اللبنانية الراهن بأفضلية وجود اكيدة على الشهادات الأخرى. فهي شهادة تلعب دوراً هاماً في انتاج الوعي بضرورة تأمين الشروط الاكاديمية اللازمة للشهادات التي تمنحها الجامعة اللبنانية. وهي شهادة تكشف ايضاً الوضع الأكاديمي بشفافية اكبر مما تكشفه الشهادات غيرها. ولعل الشروط الأكاديمية اللازمة غير متوافرة في الشهادات الدنيا اكثر مما هي غير متوافرة في شهادة الدكتوراه. وسبب ذلك يعود بالتحديد الى ان درجة «الإعلان الاكاديمي» أو «الإعلام الاكاديمي» في الدكتوراه تقع في اعلى سلم درجات «الاعلان الاكاديمي» او «الاعلام الاكاديمي»، مما ينقل اليها بعض الضوابط الأكاديمية الشكلية الإضافية التي تفتقر إليها الشهادات الأخرى. كما أن تأمين الشروط الأكاديمية اللازمة للدكتوراه يمكن ان يواجه صعوبة أقل من الصعوبة التي يواجهها تأمين الشروط الاكاديمية اللازمة للشهادات الدنيا. وسبب ذلك يعود بالتحديد أيضاً الى طبيعة العلاقة الاكاديمية في الدكتوراه، فهي بين استاذ مشرف واحد معروف وطالب واحد معروف ايضاً.

وتبقى قضية الإشراف على الابحاث التي لا بد من النظر اليها على انها قضية عامة من قضايا الجامعة اللبنانية. وما يدفع الى طرح هذه القضية هو عدد من الظواهر والمظاهر الملموسة التي تعودنا عيشها خلال مناقشة ابحاث طلاب الجدارة والدبلوم

والماجستير والدكتوراه. وما تعودنا عيشه يشد الانتباه اليه ويثير الاستغراب منه ويستدعي التوقف عنده.

- استاذ مشرف او استاذ قارىء يضع الطالب خلال جلسة المناقشة في خانة من لا يملك القدرة على التعاطي مع المفاهيم واستخدامها، وفي خانة من لا يملك تقنيات بحث يطبقها.
- استاذ مشرف او استاذ قارىء يشكو خلال مناقشة البحث من وضع اكاديمي عام يجعل من الطالب طالباً يجهل مقومات البحث وركائزه الأولية.
- استاذ مشرف او استاذ قارىء لا يجد في البحث الذي انجزه الطالب موضوعاً ولا حبكة ولا قضية ولا اشكالية.

تلك بعض الظواهر والمظاهر الملموسة التي تعودنا عيشها خلال مناقشة ابحاث الطلاب. وهي تستوجب عدداً من الاسئلة بينها الآتي: لماذا وصل البحث الى جلسة المناقشة وهو ما هو عليه؟ وأين الاشراف على البحث؟ ما معنى الاشراف على البحث في هذه الحال؟ ما حدوده؟ ما هو نموذج الاشراف على الأبحاث الذي يتطلبه وضع جامعتنا الراهن؟

وفي الحقيقة، هذه الاسئلة لا تطرح في العادة. لا يطرحها الاستاذ المشرف على نفسه ولا يطرحها الاستاذ القارىء على نفسه وعلى الاستاذ المشرف. وما يدفع الى عدم طرح هذه الأسئلة، وما يدفع الى عدم وعي هذه الاسئلة على انها اسئلة مطروحة بالفعل هو عدد اضافي آخر من الظواهر والمظاهر الملموسة التي تعودنا عيشها ايضاً خلال مناقشة ابحاث الطلاب:

- عدم وجود رابط بين التقويم الشكلي للبحث، أي التقدير الذي يحصل عليه وتقويمه الفعلي. وهكذا بتنا نعيش تناقضاً صارخاً ولافتاً للنظر ومثيراً للاستغراب بين ما يجري خلال مناقشة البحث وما يجري لحظة الاعلان عن التقدير الذي نخص البحث به.
- اعتماد المقارنة بين ابحاث الطلاب لوضع التقدير الذي يستحقه البحث.

وذلك رغم ان المقارنة في الاصل تقوم بين ابحاث تقع في خارج شروط البحث العلمي ومتطلباته.

إذن، لقد انتج الوضع الملموس للاشراف على الابحاث حلوله العملية التي دفعت وتدفع الى التكيف معه والى حجبه عن الانظار وتجنيبه الاسئلة والتساؤلات وعلامات الاستفهام والتعجب.

ماذا بعد؟ يجرنا التفحص الدقيق للمؤشرات السابقة الى الإستنتاج الأكيد أن السؤال المتعلق بالعدد المطلوب بالفعل من الأساتذة في الجامعة اللبنانية يبقى معلقاً حتى إشعار آخر، ولا إجابة محددة عنه حتى اللحظة الراهنة. واذا كان واقع الجامعة اللبنانية على هذا النحو، فما معنى ان تشيع وتنتشر اذاً فكرة الفائض في عدد الاساتذة؟

يرتسم خيط من الفهم دقيق جداً بين وجهتين في النظر الى مسألة عدد الاساتذة؛ وجهة أولى ذرائعية ترفع شعار «الفائض في عدد اساتذة الجامعة اللبنانية». ولمجرد رفع هذا الشعار يحتجب واقع الجامعة عن الأنظار، ويحتجب معه وعي حاجتها الماسة الى الاصلاح. وما تعاني منه هذه الوجهة هو مشكلة تفتيشها دون جدوى عن المعيار الذي يسمح لها برفع شعار الفائض في عدد الاساتذة. وهي تصل في تفتيشها المتوتر عن اي معيار الى حد ليّ القوانين وتجاوز النصوص التي ترسم الاطار العام لممارسة المناهج والبرامج في الجامعة اللبنانية. وكأن فكرة الفائض في عدد الاساتذة مطلوبة لذاتها وفي ذاتها.

وجهة ثانية اصلاحية لا ترى في عدد الاساتذة اي مشكلة تستدعي المعالجة الفورية. وعلى الأخص ان المعدل العام لعدد الاساتذة في الجامعة اللبنانية هو من ادنى المعدلات بين مؤسسات التعليم العالي في لبنان. وما نستطيع الجزم به منذ الآن، انه لمجرد خلق دينامية الاصلاح، سيظهر بوضوح ان عدد الاساتذة الحالي اقل بكثير من المطلوب. ويكفي في هذا السياق ازالة الدمج الخاطىء بين ساعات عمل الاستاذ وساعات تدريسه.

أما في ما يتعلق بمؤهلات الاساتذة، وفي حين تعتبر الوجهة الأولى ان

المؤهلات الاكاديمية تكون حاضرة ومنتهية وناجزة ومنجزة منذ بداية عمل الاستاذ الجامعي وحتى نهايته، تعتبر الوجهة الثانية ان مؤهلات الأساتذة تبنى وتنتج في كل لحظة من لحظات ممارسة قواعد العمل الجامعي وتنظيم العمل الجامعي وشروط العمل الجامعي.

وفي الختام، يوجد احتمالان لا ثالث لهما. فإما انتقال فكرة الفائض في عدد الاساتذة من الظرف (Conjoncture) الى البنية (Structure) واتساع حدودها لتطال اساتذة الجامعة اللبنانية كافة دون استثناء، وفي هذه الحال لا بد من الاصلاح في قنوات الاستخدام وفي تنظيم العمل ونظام المراتب الاكاديمية ومادة العمل ونتاجه. وإما ترك هذه الفكرة واهمالها ووضعها جانباً.

ولكن، يبدو ان العجز الكبير في موازنة الدولة يدفع بقوة في اتجاه ممارسة هذه الفكرة وتنفيذها. وما نحن واثقون منه ان هذه الفكرة ستتحول في ممارستها من فكرة «الفائض في عدد الاساتذة» الى فكرة «الاساتذة الفائضين». ونحن نعرف مسبقاً من هم الاساتذة الذي يفيضون عن انفلات الطوائف والمذاهب وتفلتها وهيجانها وشراستها في الدفاع عن مصالحها. فهل هؤلاء هم الاساتذة في الجامعة اللبنانية الذين تشير فكرة الفائض اليهم؟ وهل سُلم درجات إعلان الانتماء الى التعبيرات السياسية الطائفية والمذهبية هو المعيار في تحديد الفائض من الاساتذة في الجامعة اللبنانية؟ وإذا لم يكن هذا المعيار ملائماً فأي معيار اذاً؟

البحث الإجتماعي ـ بعض من مشكلات نظرية وميدانية

فؤاد خليل

من نافل القول، إن البحث السوسيولوجي بصفة عامة والميداني منه بصورة خاصة، يطرح مشكلات جدِّية تبدأ مع أولى خطواته ولا تنتهي بكتابة التقرير؛ إذ أن الخطوات الأخيرة منه تضمر بالتأكيد ما بعدها، أي أنّها تتّصل بنقطة انطلاق جديدة تسائل ما قبلها دون أن تؤبِّد راهنها أو تنغلق على اللاحق عليها.

ثمة إذًا عناوين أولى لمشكلات البحث التي تتعلق برؤية الظاهرة أو الموضوع، وباختيار المنهج وبصياغة الإشكالية. وهذا ما يستجرُّ معه تاليًا مشكلات تتضايف على السابقة وترتبط بالمسار البحثي في لحظتيْه النظرية والتجريبية.

١ ـ في الظاهرة

إن واحدًا من أسباب الاختلاف بين الباحثين يقع في تباين زاوية النظر عندهم إلى الظاهرة الاجتماعية. والأصل في قاعدة التباين هنا، هو أن نظرة الباحث إلى العالم لا تتحرر نهائيًا من الأثر الفلسفي والإيديولوجي، ما يجعل انبناء العالم في ذهنه منحكمًا إلى حد بعيد تبعًا لقوة ذاك الأثر ومفاعيله.

لقد قيل الكثير في الظاهرة. والقول فيها قد تنوّع واختلف؛ إذ أنه في عمقه يبقى تعبيرًا عن الرؤية الفلسفية لنظام العلاقة بين الظاهرة والفكر واللغة؛ ذلك ان إشكال ترتيب العناصر وأولوياتها في هذا المثلّث المعرفي تؤسِّس لنتائج مختلفة ومتباينة.

هناك من انطلق من الفكر، ورأى أن مهمته ليست البحث في جواهر الأشياء وأسبابها الأولى وغاياتها القصوى، بل هي مهمة تقتصر على ملاحظة الظواهر والتركيز على العلاقات التي تربط بينها، بغية الكشف عن القوانين الوصفية التي تتحكم في الظواهر والوقائع وتجعلها منتظمة ومتسقة بانتظام قوانين الفكر واتساقه. (المذهب الوضعي).

في جانب آخر انطلق البعض من الظاهراتية الحسّية ورأى أن المصدر الوحيد للمعرفة هو الإحساس. والإحساسات في نظره ليست رموزًا للأشياء؛ بل إن الشيء هو مجرد رمز ذهني لمركب من العناصر الحسية أُغفل فيه التغيير الذي يعتريه. (أرنست ماخ، أنظر الجابري في فلسفة العلوم) وحين يعطى إسم لهذا المركب، أي حين يعبر عنه برمز وحيد تنشأ الحاجة لاستعادة جميع الانطباعات الحسية المرافقة له. لذلك كان من الواجب حصر المعرفة العلمية والبحث العلمي في معالجة ما يقبل الملاحظة والامتناع عن وضع فرضيات تطمح إلى تفسير ما وراء الظواهر، أي ذلك الميدان الذي لا يوجد فيه أي شيء يمكن تصوره وإنباته.

على أساس هذه النزعة الظاهراتية وجد البعض الآخر أن المعارف المشروعة تنقسم إلى نوعين: أول يرتبط بصور الفكر ومنشآت اللغة وثانٍ يتعلق بظواهر الواقع ومعطيات التجربة، ولمَّا كان هذا الأخير أي المعارف العلمية، يرتد في نهاية الأمر إلى ما نقوله عن الأشياء الواقعية، فإنه من الضروري أن ننطلق من اللغة بما هي الحديث عن الأشياء، ونخضعها لتحليل منطقي صارم حتى تعبِّر عمَّا تقدمه التجربة من غير زيادة أو نقصان (المرجع السابق). وبذلك تغدو قضية العلم الأولى هي قضية التحليل المنطقي للغة حتى يمكن تطهيرها من الآراء والتصورات الميتافيزيقية التي قد تتسرَّب إلى المعرفة العلمية بواسطة اللغة العادية التي لا مناص من استعمالها. وهكذا فكل بناء نظري أو فلسفي في الكون والإنسان والمجتمع لا يصمد بالتأكيد عند أنصار هذا الاتجاه(*) أمام معول التحليل المنطقي الصارم.

وهناك من رأى في الظاهرة واقعة اجتماعية لها وجودها الخاص وهي تتصف بالاستقلالية عن تجسداتها الفردية، كما لها سمة الشيء الخارجي، ما يجعلها في موضوعيتها هذه تمارس الإلزام والقهر على الأفراد. لذا وجب التعرف إلى الظاهرة من الخارج أي معرفتها من خلال الملاحظة والمقارنة والاختبار بعيدًا عن الأفكار

(*) يدعى هذا الاتجاه أحيانًا بالوصفية الجديدة وأحيانًا أخرى بالتجريبية كما اشتهر بعض فروعه باسم الوصفية المنطقية (مدرسة ڤيينا: شلبيك وكارناب)، أما الاسم الغالب عليه والذي يضم مختلف فروعه، فهو التجريبية المنطقية.

والمفاهيم المسبقة؛ ذلك أن من واجب العلم أن لاينتقل من المعاني إلى الأشياء بل من الأشياء إلى المعاني. (دوركايم، قواعد المنهج السوسيولوجي).

يدلُّ ما تقدم وإن كان مقتضبًا، أن رؤية الظاهرة قد انحكمت إلى مستويين: سطح «حاسِّي» وعمق خفي. ومرادفات المستوى الأول هي: الملموس، المُلاحظ، المظهر الخارجي، الخاضع للتجريب. أما مرادفات المستوى الثاني فتتلخَّص في: القانون، العلاقة، السبب، الإرتباط، المحدِّد...

إن التمييز الأساسي بين هذين المستويين يكمن إذًا بين الظاهرة والمحدِّد. والفصل بينهما هو فعل انتقائي يُخفي في واقع الأمر أفكارًا فلسفية مسبقة. فالتركيز البحثي على الظاهرة (الملموس) دون المحدِّد، هو إغراق في التجربة تحت عنوان الموضوعية والحيادية كمصطلحين «ساحرين» لا يستطيعان بالرغم من «سحرهما» الشائع طمس التصور الإيديولوجي للمجتمع الذي يقف وراء ذاك التركيز (المجتمع عبارة عن جمع من الأفراد).

أما التركيز على المحدِّد دون الظاهرة، فهو أيضًا إغراق في تصور إيديولوجي لبنية محكومة بقوانين عامة وشاملة وذات فعل إكراهي فضلًا عن أنه انجذاب إلى غواية التنظير، حيث لا يلبث هذا الأخير في تقادمه، أن ينقطع عن الواقع، ويتحول إلى ترنيمة للّا حياة ثم يغدو منظومة خاوية قد استنقعت وأسُنت بكل صلابة الجمود.

إن الظاهرة والمحدِّد هما ثنائية جدلية، فالملموس هو ملموس لأنه توليفة لمحدِّدات عديدة. إنه بمعنى آخر توحُّد المتنوعات أو عبارة عن الحصيلة المضمرة لتقاطع كل المحدِّدات. وعليه فالظاهرة هي محصلة لكل المحدِّدات. (ماركس. أنظر دانيال برتو، المنهجية في العلوم الإجتماعية، الفكر العربي عدد ٦).

٢ ـ في المنهج

في التمييز بين الظاهرة والمحدِّد يقع أحد الجذور العميقة لتنوع مناهج البحث الإجتماعي. فالباحث الذي ينظر إلى الظاهرة «كسطح حاسِّي»، يتبنى الوصف أو

التجريب وما يقرنهما من تكميم وإحصاء وجداول ورسوم... والرؤية هذه تفخر عادة بما أشاعته عن نفسها من موضوعية وحيادية، دون أن تتساءل عمَّا إذا كان هناك من مشكلات تعكِّر صفو التجرّد والحياد. وما يذكر في هذا الصدد، أن الوصف لا يتحدد من دون وصَّاف. والوصَّاف له عين تنتقي وتختار وعينه في الأغلب الأعم ممتلئة ومشبعة بإرث من التصورات والمفاهيم والأفكار. وفي حالة كهذه لا تكون العين جريئة فيما تصف، كما ليس من الجائز إن لم تكن كذلك، وسمها بنعوت تقويمية، فهي عين مبنية ومشكّلة ودرجة موضوعيتها موقوفة إلى حد كبير على نمط تشكلها بكل مكوناته وأبعاده.

والتجريبي يتجهز بعد أن يعزل الظاهرة، بعدته التقنية لينزل إلى الميدان، وفي اعتقاده أنه خالي الوفاض من كل قيد إشكالي. يلاحظ ويراقب ويختبر. يكثر من الأسئلة بكل أشكالها ويجمع المعطى بكل تلاوينه. وما إن يفرغ من ذلك، لا يلبث أن يبوِّب ويصنِّف. يفرز ويكمِّم. يجدول ويرسم. ثمَّ يصوغ تقريره من وحي ما أفرزته هذه العمليات التقنية، ليكون بالتالي على هيئة بيان في نتائج البحث وخلاصاته.

هنا يعتقد الباحث التجريبي أن عدم تدخله وعزوفه عن القراءة التحليلية للمعطى، يعبِّر عن التزام صادق بالعلم حيث يقيسه بعدم الأخذ بالمواقف الذاتية المسبقة، أو بالانبهار بإغراءات التعميم والتجريد... غير أن التجريبي يتفاعل بوعي أو بلا وعي، بأنه منذ البداية قد تدخل بشكل سافر في مجرى البحث. فاختيار الظاهرة أو الموضوع ليس فعلًا محايدًا أو مجردًا؛ بل هو فعل ينتج عن موقف ذاتي مسبق سواء أكان فرديًا أو جهويًا. كذلك فإن نزع الإشكالية عن البحث بحجة قرنه بالموضوعية، يُخفي في حقيقة الأمر بعدًا إيديولوجيًا في النظرة إلى الموضوع، من حيث أن الجانب الكمي في الظاهرة يطغى على جانبها النوعي، ومن حيث أن له الأولوية الفائقة في كشف «المحسوس» ومعرفته علميًا. إذ أن الفعل التي تجريه تلك النظرة بين الكم والنوعية أو بين السطح والعمق يخوِله الادعاء «العلموي» بأنه لم يقع في حبائل الأدلجة والتنظير. وكأنما التجريب ليس إلا مذهبًا طُهريًا يلوِّثه كل فكر يتجرأ على مساءلة عمق الظاهرة.

والباحث الذي يتجاوز المظهر الخارجي للظاهرة، يبحث في عمقها من منظورات مختلفة: كالوضعي والوظيفي والبنيوي... فالوضعي ينطلق من أن هناك قانونًا عامًا وشاملًا للتطور. ومن أن البحث في الظواهر ينحصر في الكشف عن هذا القانون في تجلياته التاريخية والاجتماعية. هنا ثمة مشكلة تطرحها هذه الرؤية بقوة وهي درس الظاهرة من وحي فكرة فلسفية مسبقة تحدد مراحل التطور وطبيعته فضلًا عن تحقيق غايته الكاملة. كذلك فهي تثير مشكلة أخرى مرتبطة بتحقيق الغاية من التطور. وبمعنى آخر، حيث يصل التطور إلى كماله، فإن البحث في الظاهرة يأتي لترسيخ وضعها الاكتمالي، أي المحافظة على وضعها الراهن وصونه من الاختلال والتغيير، وبالتالي على سكونيتها الملازمة بالتأكيد لمرحلة الكمال التي بلغها القانون العام للتطور.

والمنظوران الوظيفي والبنيوي يطرحان مشكلات متشابهة تتعلق أساسًا بموقفهما من التاريخ. فالوظيفي يسبر الغور إلى ما وراء «السطح الحاسي» للظاهرة بغاية اختزال البنية، وهي عنده جملة العلاقات بين مكونات الظاهرة؛ إلى وظيفة أساسية تتمثل في تأدية استمرار التوازن والانسجام بين عناصرها. ولشدة ما ركّز الوظيفي على مفهوم التوازن، كان مألوفًا لديه أن يتجاهل كل ما من شأنه أن يؤثر سلبًا على هذا التوازن؛ أي أن يُعرض عن درس إشكال الصراع والتغيير ليُسقِط بالتالي من بحثه تاريخ البنية.

والبنيوي يرى في الظاهرة معطًى تجريبيًا يقدم صورًا متنوعة على هيئة تأليفات وتركيبات لبنية وحيدة وثابتة؛ هي البنية المادية للذهن البشري بصورة عامة. ولعلّ هذا ما جعل البنيوي يعتبر أن قوانين الفكر هي نفسها القوانين التي تسري على الواقع الفيزيائي والاجتماعي؛ لكونها تعود إلى بنية نظرية قاهرة ومستقلة عن الأشياء (المنهج النسقي)، أو أنها ترجع إلى البنية اللاواعية، بنية قوانين الطبيعة والمادة، المتحكمة بآليات اشتغال العقل الإنساني لجهة التركيب والربط والتحويل... في علاقته بعالم الظواهر (المنهج الانتروبولوجي البنيوي). لذلك، فإن البنية في الحالتيْن لا تنتسب إلى زمن معلوم أو إلى تاريخ حقيقي، ما يجعل العالم بالتالي واقع بنى لا تاريخ لها، أي بنى من دون سيرورة تكوينية وبلا مجال لفاعلية بشرية هي السجل الواقعي لكل تاريخ.

٣ ـ في الإشكالية

تترك الرؤية المنهجية أثرها على صياغة الإشكالية ونوع هويتها وعمق انتسابها إلى البحث. ثم على شكل عضويتها في كل حلقة من حلقاته ومدى طاقتها على تربيط هذه الحلقات للتأليف بينها في وحدة بحثية متكاملة.

الإشكالية قد تكون فرضًا تجريبيًا يتطلب الاختبار بما يقدمه الموضوع المُلاحظ من معطيات قابلة للقياس الكمي. فالفرض هنا هو تصور تخميني مؤقت لعلاقة عينية وملموسة حيث يفترض في النهاية تحققه العلمي. أما إذا تأكدت صحته في البحث فإنه يتحول إلى إحدى نتائجه؛ ليكون على هذا النحو منضبطًا في حدود المعطى، لا يملك أن يتجاوز هذه الحدود أو أن يتخطاها، وإن حصل ووقع ذلك، ففي كثير من التنبُّه والحذر والتهيُّب. إن الفرض التجريبي يتخفَّف في الغالب من عبء النظري ويحجم عن الخوض في ميدانه، ذلك أن مثل هذا الأمر يوقعه على الأرجح في منزلق الحكم والتعميم، وهذا ما لا طاقة له به. فالتعميم فعل تجريد يخشاه الفرض التجريبي ويرى فيه افتئاتًا على مصداقية العلم ومجانبة لأحكامه.

كذلك فالإشكالية قد تكون فرضًا نظريًا مزودًا بفكرةٍ أو تصورٍ عن الظاهرة المدروسة. وكما هو معلوم، فالفرض النظري يتوخى أن يجد سنده في العلاقات الواقعية، بما هي العمق التكويني للظارهة أو لموضوع الدراسة. إنه في هذه الصورة خيط تربيط يمتدُّ على كل حلقات البحث ومراحله. لذلك فهو يقوم بدور الدليل لجهة التوجيه والربط والتدقيق، ثم يدخل في نهاية المطاف طور التفسير والتحليل ليؤكد طبيعة انتسابه إلى البحث ونوع حضوره فيه.

إن الفرض النظري ينزع نحو التعميم المسطَّح؛ أي أنه ينشدُّ إلى حضور شكلاني في المسار البحثي. وهذا ما يجد تأكيده في ميله الاختزالي المستتر، من حيث أنه ينحو لتفسير الظاهرة بأحكامه عوض أن يحلل أحكامه ويعيد إنتاجها بالظاهرة. والميل المذكور يعبّر في الواقع عن خفضٍ صريح للجدل بين المفهوم والموضوع باتجاه أحادي يستمرئ مقولة ثبات القوانين أو سكونيتها، ويرى فيه شاهدًا على صحة العلم ومصداقيته.

تشهد هاتان الحالتان أن هناك مشكلات متعاكسة يطرحها كل فرض إشكالي على حدة. فالفرض التجريبي يزعم أنه ذو هوية حيادية تنتسب إلى البحث من غير انحكام إلى فكرة أو تصور مسبقيْن. والواقع أن مثل هذا الزعم لا ينفي عن الفرض التجريبي مكوناته المسبقة، حتى وإن سلك حضوره في البحث خطًّا برَّانيًّا لا يلج إلى عمق الظاهرة، أي خطًّا يتخفف من التنظير والتجريد لما لهما من أثر في نعت هويته بأسماء شتى.

والفرض النظري يصرِّح بهويته ولا يخفي انتسابه إلى عمق الظاهرة، وكأنه يجد في هذا الانتساب مقياس جدية العلم ورزانته. غير أن ذلك قد لا يمنعه من أن يقطع مع المُلاحظ أو أن يستخفّ به؛ فيتحول حينئذٍ إلى فرض مثقل بتصور جامد يأكل من إسمه، فتضعف فيه أسباب الحياة؛ حيث أن حياة أي تصور أو مفهوم أو فكرة لا تتجدد إلا من خلال المُلاحظ وبه.

ليس ثمة شك أن البحث الاجتماعي ينتج مشكلاته باستمرار، لكن قضيته الأساسية تتمثل في قدرته على وعي هذه المشكلات وتجاوزها. أما ديدنه إلى ذلك فيرتكز على منهجية علمية تجيد الربط بين الممارسة النظرية والممارسة التجريبية كلحظتيْن في سيرورة واحدة هي سيرورة البحث نفسه.

٤ ـ في المسار الميداني

إلى جانب المشكلات النظرية المعروضة بتكثيف شديد في مقدمات هذه المقالة، هناك مشكلات من نوع آخر تتَّصل على نحو وثيق بالمسار الميداني للبحث، حيث تبدأ مع لحظة نزول الباحث إلى الميدان لكنها بالتأكيد لا تنتهي لحظة خروجه منه.

أ ـ الباحث والأهلون

المجتمع المحلي(*) هو على عكس ما يُرى أحيانًا بأنه مكشوف بوضوح أمام

(*) نشير هنا أننا نعني بهذا المصطلح، المجتمع الذي لا تزال تسود فيه العلاقات التقليدية.

عين الباحث، مساحة معقدة بامتياز، أكان ذلك يرتبط بتكوينه الداخلي أم في آليات اشتغال هذا التكوين سواء ما كان منها في الظاهر أم في الخفاء.

إن المجتمع المحلي يتهيب ويحذر من أن يرى نفسه مكتوبًا أو مُستجوبًا، ذلك أن باطنه ينطوي على كثير من «الأسرار» الدفينة. والكتابة فيه قد تفضح السِّر أو تهتك المكبوت وهذا ما لا قَبِل له به. فهو لما يزل حديث العهد بوعي ضرورة البحث وأهميته المعرفية.

لذلك، فحين ينزل الباحث إلى الميدان ويتحرك في مساحته، يستشعر نوعًا من المسافة التي تفصله عن الأهلين. والمسافة هذه لا تنشأ عن نقص في سؤال أو عن خطأ في استجواب أسقط أمرًا ما، بل هي في الأصل تعبير عن منطقة حُرمٍ من غير الجائز أن تتكشَّف أمام وافدٍ «مؤقت» ليتعرف إلى ما عليها أو إلى ما فيها.

والباحث على خط ثانٍ هو بين الأهلين، قادمٌ عزيزٌ، مكرَّمٌ ومرحَّب به. لكنه أيضًا قادمٌ من نوع خاص، أي أنه ضيف استثنائي لا يبتغي نصرةً أو عونًا كما في غالب العادة. إنه على العكس من ذلك شديد التطلّب، كثير السؤال. يريد أن يستجوب ويستنطق الآراء ويتبيَّن المواقف؛ ما يجعل عين الأهلين ترتاب منه ولو على خفرٍ وتجده غريبًا وغير مألوف بين ظهراني قومها. هو غريب ولا ألفة طويلة لهم بنوع ضيافته. كذلك فهو متحرِّج وعلى أدب في القول، ولا عهدَ لهم مزمنًا «بوطأة» تأدبه وثقله الاجتماعي.

هنا يجد الباحث نفسه في وضعية من ثلاث:

- إما أنه لم يدرك نظرة الأهلين إليه ومدى تأثر جمع المعطى بها.
- أو أنه على إدراك بها، غير أنه يتغافل عنها أو يهملها أو يطرحها جانبًا. وفي هاتين الحالتيْن تأتي نتائج بحثه إما مجتزأة أو منقوصة لكونها بُنيت في الأساس على معطى تعوزه الدقة اللازمة لكل عملية تحليل تنشد الصدق والموضوعية.
- أو أنه يأخذ بها، فيتبنى الـمُلاحظة بالمشاركة كأسلوب من نوع آخر يُسهم في تقليص حدود التباعد وتخفيف الحواجز، ويعزِّز ثقة المجتمع المحلي (الأهلين)

به، ويجعله قريبًا ومألوفًا من الجميع بحيث يغدو بإمكانه أن يتحرك ويتنقل في حقله بقدْرٍ كبير من الحرية يخوِّله التبصُّر في المعنى العميق لكل معطى يجمعه، دون أن يصطدم بعوائق أو موانع نفسية واجتماعية.

ب ـ المجتمع المحلي ـ الأنا والآخر

يواجه الباحث في الحقل بناءً فكريًا ومتنوعًا لكثرة ما يحتشد فيه من تصورات وقيم ومفاهيم. وهذا البناء ينتظمه ككل بناء فكري، نَسَغٌ داخلي يعبر عن رؤية عامة في الكون والإنسان والمجتمع. وللرؤية تاريخ وتراث معرفييْن عايشا الناس والأرض طويلًا، فأثرا إلى حد بعيد على أنماط السلوك وقواعده في شتى مناحي الحياة وميادينها. من منطلق هذه الرؤية ينشئ المجتمع المحلي تصوراته الخاصة عن نفسه وعن الآخر.

ففي نظرته إلى نفسه تتآزر التصورات والقيم، فتغدو صورة «مُثلى» يحق لها أن تستقر في الذاكرة الجمعية ـ التاريخ الأهلي غير المدوَّن. وأن تنعش الخيال الشعبي ـ الملجأ المريح من عبء الحياة وقساوتها.

مقطع(*) من الصورة

المجتمع المحلي في متن هذه الصورة «يهوى القصة ويستطيب السكن فيها. في لغتها يعبِّر عمَّا يعتزّ به. فبعضٌ من شخصياته أبطال ركن القاص (الـمُستجوَب) إلى فخر سيرتهم. وبعضٌ آخر من رجالاته أفلح في النائبات وغلب مرارة الدهر. وبعضٌ ثالثٌ من شجعانه ألقى المعتدي لغيره عبرةً، وصيَّر يومه دائمًا في أرق...

هي الجماعة وقد افتُتنت بذاتها أمدًا: بين ظهرانيها تعتق الكرم ومذاقه صار لها هوية. والشجاعة تلقّبت باسمها واستعارته طبعًا لها. والرجولة أينعت بأسًا على عهدها. والمروءة تسامت مجدًا بحلمها، وازدانت بنبلها ألفًا. والفروسية مثالٌ تخصَّب منها قوة وتصلَّب بها عفوًا في القدرة...

(*) هذا المقطع هو أحد النماذج العصبية التي توصلنا إليها بعد ثلاثة أبحاث ميدانية هي: الاقتصاد الجردي (غير منشور). العشيرة دولة المجتمع المحلي (نشر في كتاب). الحرافشة إمارة المساومة (نشر في كتاب).

إنها أيضًا ذاتٌ قد تلبَّستها المفارقة: تُشهر القوة وتُخفي ما فيها من ضعف. تتدافع إلى النصرة وتمقت خلافها. تصنع القسمة وتهوى نكرانها. يهشِّمها التناحر وتتناكر له. تُعلي من التعاون شأنًا وفي لحظة تروح إلى نقيضه. تسلك البساطة درسًا، وفي برهة تهجر الطيب إلى التحاقد. تألف العنف سيِّدًا وتترك الصلح في دَخَالةٍ عليه. تتعهد الدين قسمًا وفي يومها المعاش لا قوام له...

أما الآخر عندها فمنه في أساس نظرتها، اثنان:

أوّلٌ لا يشبهها في العنف والقوة وليس ندّاً لها. هو إذًا دون تميُّزٍ في الموقع وفي الدور. لا مكانةً محسوبةً له بين الآخرين. مسكين لا يجول ولا يصول. مشمول بعهدتها وبأمانها. ضعيف لا حيلة له. تستعلي عليه في كبرياء وتشوُّف. إنه أرضُ نفوذٍ لها. وحقل اختبارٍ لأحكامها وقيمها...

وثانٍ نِدٌّ لها. يشبهها في الشدة والبأس. متميِّزٌ في موقعه وفي دوره. ساحته محمية ومُصانة. محسوبةٌ مكانته بدقة. معندٌّ بنفسه ومرهوب الجانب. أرضه في حمىً ومأمن. خصومته تُدرسُ بعناية والصلح معه معهود. مهابته محفوظة ومكرَّمة. مقصودٌ أي وقت بشرف. لغته ممتلئة بالقيم وحديثه واقع الذاكرة المشترك. إنَّه ذات الجماعة معكوسةٌ فيه»...

ج ـ المعرفي والإيديولوجي

إن المشهد أعلاه لا يقع في جانب المستجوب المعلنة ولا في حديثه المباشر. إنه مستور وخفي، ويشغل حيِّزًا واسعًا من مساحة العمق في المعطى. والكشف عن هذا العمق لن يكون أمرًا متيسرًا إذا ما اكتفى الباحث بالأجوبة الرسمية للمُستجوَب. حيث ان مثل هذا النوع من الأجوبة (وهو الغالب في معظم الأبحاث)، يشكل قناعًا سميكًا يفصل بين مستويي الظاهرة المدروسة. والقناع هنا لن يترقَّق حتى مع الافتراض بأن جوابًا أو أكثر يتيح للباحث أن يلتقط بعض الإشارات الدالة على عمق المعطى، إذ أن ذلك لن يمكِّنه بالتأكيد من سبر غوره أو من كشفه بدقة.

على أية حال، تتزاحم في هذا المشهد القيم والأفكار والتصورات، وتشكل

نسيجًا معقدًا تتقاطع فيه أشكال من الواقعية والأوهام والزيف والموضوعية. فتاريخ «البطل» في الجماعة على سبيل المثال، أسقط عليه خيالها صورًا شتى من المبالغات، فزيَّفت واقعيته بقدْرٍ كبير. ونظرة الجماعة إلى ذاتها خالطتها أحكام ومعايير مفتعلة، فتوهمت أنها المبدأ في قياس الذوات الأخرى. والعنف احتمى بمنظومة من القيم أعلت من شأنه في حياة الجماعة، فأخفت بالتالي واقعه الموضوعي و...

هكذا يظهر أن المعرفي يتوالج مع الإيديولوجي والإيديولوجي يتداخل مع المعرفي، في عملية واحدة هي وحدة انبناء الفكر أو الوعي الاجتماعي. هنا يجد الباحث نفسه أمام خيارات ثلاثة:

- إما أن يلتزم الحياد التجريبي بحجة موضوعية البحث، فيطمس المشكلة بطمسه الإيديولوجي في المعرفي.
- أو أن ينحاز إلى التنظير لإدعائه بقدرة نظريته على كشف قوانين الواقع، فيُخفي المشكلة بإخفاء المعرفي في الإيديولوجي.
- وإما أن يواجه المشكلة بأدوات تأصيل المفاهيم، أي برد كل مفهوم إلى «أصله» الاجتماعي. وهذا يجري في نطاق عملية تؤدي إلى خفض الإيديولوجي في المعرفي وإلى ضبط المعرفي في الإيديولوجي، وتلتزم بمنهجية ترى أن وحدة الفكر الاجتماعي هي من وحدة تاريخ الجماعة.

إن البحث الاجتماعي في أحد معانيه هو حركة دائمة في الذهاب والإياب بين المفهوم والواقع. فالمفهوم يعرف والواقع يُختبر. ومن ثمَّ فالواقع يعرف والمفهوم يختبر...

وهكذا فإن المفهوم الحي، أو ما يُراد له أن يكون حيًّا ينتسب موضوعيًّا إلى البحث الذي يرى إشكاليته كنظرية تنزع دائمًا إلى التشكل من جديد.

Lézard & Co sarl - 1998